حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

فصلية علمية محكمة - تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

أثر قصد المتكلِّم في تحوُّل التَّركيب
دراسة نحويَّة دلاليَّة

د. عمرو خاطر وهدان
كليّة الآداب والعلوم (فرع العلا) - جامعة طيبة
المملكة العربية السُّعوديّة

ISSN: 1560 - 5248
الرسالة ٥٠٠ - الحولية ٣٨
١٤٣٩هـ / ٢٠١٨م (يونيو)

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية
الحولية الثامنة والثلاثون
الرسالة ٥٠٠
١٤٣٩ هـ / ٢٠١٨م (يونيو)

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

ANNALS OF THE ARTS AND SOCIAL SCIENCES

تصدر عن مجلس النشر العلمي – جامعة الكويت

فصلية علمية محكّمة تتضمن مجموعة من الرسائل وتعنى بنشر الموضوعات التي تدخل في مجالات اهتمام الأقسام العلمية لكليتي الآداب والعلوم الاجتماعية:

الآداب:

اللغة العربية وآدابها، اللغة الإنجليزية وآدابها، التاريخ، الفلسفة، الإعلام.

العلوم الاجتماعية:

الاجتماع والخدمة الاجتماعية، الجغرافيا، علم النفس، العلوم السياسية.

الحولية الثامنة والثلاثون

الرسالة الخمسمئة

١٤٣٩هـ/ ٢٠١٨م

هيئة التحرير

أ. د. يعقوب يوسف الكندري
رئيس هيئة التحرير

أ. د. جاسم سليمان الفهيد
قسم اللغة العربية وآدابها

أ.د. هادي مختار اشكناني
قسم الاجتماع

أ. د. مجدي عبد الحافظ صالح
قسم الفلسفة

أ.د. محمد فلاح القضاة
قسم الإعلام

أ. د. سند أحمد عبد الفتاح
قسم التاريخ

د.عبد المحسن أحمد الطبطبائي
قسم اللغة العربية وآدابها

د. ليلى محمد المالح
قسم اللغة الإنجليزية وآدابها

مها إبراهيم المسعد
مديرة التحرير

الهيئة الاستشارية

أ. د. باسل حاتم
الجامعة الأمريكية - الشارقة
الإمارات العربية المتحدة

أ. د. منى بيكر
جامعة مانشستر - المملكة المتحدة

أ. د. إبراهيم السعافين
قسم اللغة العربية - الجامعة الأردنية

أ. د. عبدالقادر الفاسي الفهري
قسم اللغة العربية - جامعة محمد الخامس

أ. د. إسماعيل صبري مقلد
قسم العلوم السياسية - جامعة أسيوط

أ. د. إمام عبدالفتاح إمام
قسم الفلسفة - جامعة عين شمس

أ. د. حمدي حسن أبو العينين
عميد كلية الإعلام - جامعة مصر الدولية

أ. د. محمود السيد أبو النيل
قسم علم النفس - جامعة عين شمس

قواعدُ النَّشْر

في حَوْليّات الآداب والعلوم الاجتماعيَّة

١- تنشرُ الحَوْليّاتُ البحوثَ والدِّراسات الأصيلةَ باللّغتَيْن العربيَّة والإنجليزيَّة في مجال العلوم الاجتماعيّة والعلوم الإنسانيّة والآداب.

٢- أنْ تُمثِّلَ الدِّراسةُ إضافةً جديدةً في حقل التّخصّص.

٣- لم يَسْبق نَشْرُ الدِّراسة بأيِّ صورة كانت، ولم يسبق أيضًا تقديمُها للنَّشْر إلى جهة أخرى في أثناء وُرودها إلى الحَوْليّات. ويلتزم الباحثُ بكتابة إقرارٍ وتعهّد بأنَّ البَحْثَ المُقدَّمَ لم يسبق نَشْرُه في أيِّ وعاء نشر، أو أُرسل إلى جهة أخرى.

٤- ألا يقلَّ عَدَدُ كلمات الدِّراسة عن (١٥٠٠٠) كلمة، شاملة المراجع والهوامش والجداول، (بحدود ٥٠ صفحةً). وألا يزيدَ عددُ الكلمات عن (٦٠٠٠٠) كلمة (في حدود ٢٠٠ صفحة).

٥- يُقدَّمُ البَحْثُ بالبريد الإلكترونيِّ: (aass@ku.edu.kw) مكتوبًا بواسطة مُعالج النّصوص Microsoft Word وعلى مسافة ونصف، وبنط (14)Arabic Simplified. في حالة البُحوث باللّغة العربيّة، وعلى مسافتَين، وبنط (١٢) Roman New Times في حالة البُحوث باللّغة الإنجليزيَّة.

٦- يُرْفِقُ الباحثُ ملخَّصًا للبَحْث، مطبوعًا باللّغتَيْن العربيَّة والإنجليزية، في حدود (200) كلمة. على أنْ يحتويَ ملخَّصُ البحث على: هَدَف الدِّراسة وأسئلتها، ومَنْهج الدِّراسة المُستَخْدَم، وأبرز النّتائج المُسْتَخْلَصة، وأهمّ الاستنتاجات.

٧- يُرْفِقُ الباحثُ مع البَحْث سيرةً علميَّةً مُخْتصرةً، مطبوعةً باللّغتَيْن العربيَّة والإنجليزيَّة، تشمل أهمّ مؤلّفاته وأبحاثه.

٨- تُقدَّمُ الخرائطُ والأشكالُ والرسومُ (إنْ وُجدت) بأصولها الصّالحة للطِّباعة بصيغة JPG، وبمستوى دقّة ٦٠٠*٨٠٠.

٩- في حالة رغبة الباحث بنَشْرِ الصّور أو الخرائطِ أو الأشكال البيانيّة الملونة؛ يلتزمُ بدَفْع تكاليفها.

١٠- يراعي الباحثُ عند كتابة البحث الالتزامَ بأحدث نسخة من أحد النِّظامين:

أ – Modern Language Association MLA

ب – American Psychological Association APA

يستخدم في البحوث والدِّراسات في مجال العلوم الإنسانية والآداب نظام MLA ، والبحوث في مجال الدِّراسات الاجتماعيّة نظام APA ، من حيثُ كتابةُ المراجع والهوامش في مَتْن البحث، أو في قائمة المراجع.

أولًا: في الدِّراسات في مجال العلوم الإنسانية والآداب، يمكن كتابةُ المرجع على نظام MLA على الوَجْه المُوضَّح أدناهُ:-

١ – <u>الهوامش:</u> - توضع الهوامشُ في نهاية البحث في حالة عدم وجود فصول.

- تُرتَّبُ أرقامُ التَّوْثيق بطريقة متسلسلة حتّى نهاية كلِّ فصل، أو حتّى نهاية البَحْث في حالة عدم وجود فصول.
- تثبت الهوامش عند ذكْرها لأوّل مرّة كاملةً على النَّحْو الآتي: اسم المؤلِّف، عُنوان الكتاب (بالبنط الأسود)، رَقْم الجزء، رَقْم الطَّبْعة، اسم النّاشر، مكان النَّشْر، سنة النّشْر، رَقْم الصّفْحة.

مثال: (ابن حزم، الإحكام في أصول الأحكام، جزء ٢، ط ١، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٦، ص ١١٦.)

2- المراجع:

(فؤاد زكريا، آراء نقدية في مشكلات الفكر والثقافة، ط 1، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، القاهرة، 1975، ص 11.)

ويمكن الرجوعُ إلى العديد منَ المواقع الَّتي توضِّحُ عمليةَ استخدام المراجع، ومنها:-

http:libguides.irsc.com/mla/quickquide

ثانيًا: في مجال العلوم الاجتماعيّة، يمكن كِتابةُ المراجع على الوَجْه المُوضَّح أدناهُ (APA):

١- كتابة المرجع في المتن: اسم العائلة للمؤلِّف مَتْبوعًا بفاصلة، ثُمَّ سنة النشر. (يُرْجى الرّجوعُ إلى دليل التّوثيق وَفْقًا لنظام APA لمزيد منَ التفاصيل)

مثال: (Cortois, 2001)

٢- قائمة المراجع: يُرْجى الرّجوعُ إلى دليل التّوثيق وَفْقًا لنظام APA للتفاصيل.

مثال:

Jones, J. (2005). Writing with style. Style Writing Journal, 12(6), 1433-.

-:موقع زيارة ويمكن

http://www.apastyle.org

لمعرفة القواعد الخاصةً بهذا النِّظام.

شروطُ قَبول البُحوث في الحَوْليّات:

أ - لا تقبلُ الحَوْليّاتُ البحوثَ الَّتي سبق نَشْرُها بأيِّ طريقة.

ب - لا تقبل المجلّةُ نَشْرَ أبحاث الماجستير أو الدكتوراه أو أيّ مستلّات منها.

ج - لا تُرَدُّ ولا تُسْتَرْجَعُ أصولُ البُحوث المُقدَّمة للنَّشْر، سواء نُشرَتْ أم لم تُنْشَر.

د- لا يجوزُ نَشْرُ البحوث في جهات أخرى بعد موافقة الحَوْليّات على نشرها. وإذا ثبت ذلك؛ فستتَّخذ إدارةُ الحَوْليّات الإجراءات القانونيَّةَ المُتَّبعةَ بهذا الشّأن.

ه- يمكنُ للباحث نَشْرُ بَحْثه في جهات أخرى، بعد الحصول على إذن كتابيٍّ سابق من رئيس التّحرير، وبعد انقضاء ثلاث سنوات - على الأقلِّ - على نَشْره في الحَوْليّات.

و - يُعْرَضُ البَحْثُ الَّذي تتوافر فيه القواعدُ المذكورة سابقًا، بَعْدَ موافقة هَيْئة التَّحرير، على مُحكَّمينَ لتقرير مدى صلاحية البَحْث للنَّشْر في المجلّة.

و- تَمْنَحُ المجلَّةُ للباحث خَمْسينَ نسخةً من بَحْثه المنشور، كإهداء.

تُرْسَلُ البحوثُ وجميعُ المراسلات الخاصة بالحَوْليّات إلى رئيس التَّحْرير عن طريق البريد الإلكترونيِّ للمجلّة.

رئيس تحرير حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

ص.ب: ١٧٣٧٠ الخالدية

رمز بريدي: 72454

الكويت

ISSN 1560 Key title: Hawliyyat Kulliyyat al-Adab

http://apc.kuniv.edu.kw/AASS

E-mail: aass@ku.edu.kw

افتتاحية الإصدار الرابع من الحولية الثامنة والثلاثين
بقلم رئيس التحرير: أ.د. يعقوب يوسف الكندري

بَعْدَ النّجاحِ الَّذي حقَّقَتْه حَوْليّاتُ الآدابِ والعلوم الاجتماعيَّة في تنظيم ندوةٍ علميَّةٍ متخصِّصةٍ عَن الأزمة الخليجيَّة، وبَعْدَ صدورِ العددِ السّابق الَّذي تَضَمَّنَ هذه النَّدوةَ؛ وافقتْ هيئةُ التَّحْرير في اجتماعها على استكمالِ مسيرة النَّدَواتِ العلميَّة في كلِّ عام أو كلِّ فصل دراسيٍّ على أقلِّ تقديرٍ. فقد تمَّت الموافقةُ على تَنْظيم ندوةٍ خاصَّةٍ بالتَّعْليم ومشكلاته في الكويت مع بداية العام الدِّراسيِّ الجديد؛ وذلك انطلاقًا من أهميَّة التَّعْليم بحدِّ ذاته في نُموِّ المجتمعات الإنسانيَّة، وما يواجهُهُ من مشكلاتٍ على المُسْتويات كافّةً، إضافةً إلى ما تمَّتْ إثارَتُه مُؤَخَّرًا في الوسائل الإعلاميَّة عن ظهور العديدِ منَ المشكلاتِ المحلِّيَّة في ترتيبِ الكويت على سبيل المثال في السُّلَّم العالَميِّ للتَّعْليم، وترتيبها المُتَدنِّي في بعضِ الاختبارات، وظهور بعضِ المشكلاتِ الَّتي تصدَّرتْ لها وزارةُ التَّرْبية، تحديدًا مع نهاية العام الدِّراسيِّ، والّتي تمثّلتْ في تطبيق عقوباتٍ رادعةٍ للغشِّ في المدارس. ولذلك تَتَجلّى الفكرةُ في الوُقوفِ على الوضع التَّعْليميِّ في الكويت تحديدًا، وَبَيانِ المشكلاتِ الَّتي تُواجِهُ التَّعْليمَ، سواءٌ أكانَتْ في التَّعْليم العامِّ أو العالي، أم في البَعَثات الدِّراسيَّة، أم في الجامعات الخاصّة. ستنطلقُ الفكرةُ باستضافةِ مَجْموعةٍ منَ المُهْتَمِّينَ الاجتماعيِّينَ والتَّربويِّينَ والنَّفْسيِّينَ والمهنيِّينَ في العلوم السُّلوكيَّة؛ لمناقشة مشكلات التَّعْليم، وتقديم الحُلولِ المناسبة الَّتي يمكنُ أنْ يتمَّ رَفْعُها إلى مُتَّخذِ القرارِ. فهو دَوْرٌ تسعى الحَوْليّاتُ إلى أدائه في المرحلة القادمة، وخلالَ الفصلِ الدِّراسيِّ الأوّلِ منَ العامِ الدِّراسيِّ الجديدِ، وعرض ورصد التَّفْصيلات عنه لاحقًا إنْ شاءَ الله.

وبَعْدَ صدورِ العددِ السّابق منَ الحَوْليّات الَّتي تمّ تَخْصيصُها وتحديدُ أبحاثها فقطْ في مجال العلوم الاجتماعيَّة؛ تعودُ الحَوْليّاتُ بأبحاثٍ ستَّةٍ متنوِّعةٍ في مجالاتِ

المعرفة، وعودة العلوم الإنسانيَّة مجدّدًا بدراسات مُتعدِّدة التَّخصُّصات. فجاءت الرِّسالةُ (٤٩٧) لتَتَضمَّنَ بَحْثًا في مجال الإعلام مِنَ المملكة الأُرْدُنِّيَّة الهاشميَّة عن اتِّجاهات الكُتَّاب الأُرْدُنِّيِّينَ نَحْوَ الصَّفَحات الثّقافيَّة في الصّحُف اليَوْميَّة، وتضمَّنَتْ دراسةً مَيْدانيَّةً على أعضاء رابطة الكُتّاب الأُرْدُنِّيِّينَ، ووقَفَتْ على أسباب عَدَم تَعرُّض الكُتّاب الأُرْدُنِّيِّينَ للصَّفَحات الثّقافيَّة في الصحف اليَوْميَّة الأُرْدُنِّيَّة.

أمّا الرِّسالةُ (٤٩٨)، فجاءتْ بعُنوان: القراءات القرآنيَّة المتواترة في الفعل المضارع. فهي بَحْثٌ في مجال البلاغة منْ جمهوريَّة مِصْرَ العربيَّة. وجاءت الرِّسالةُ (٤٩٩) أيضًا في مجال اللّغة العربيَّة، ولكنَّها في مجال الأدب والشعر والضَّرورات الشِّعْريَّة، في بَحْث بعُنْوان: تأثير الأداء الإنشاديِّ في مُدوَّنَة الضَّرائر الشِّعْريَّة، واعتَبَره مؤلِّفُه أحمد حمودة من جامعة القاهرة مدخلًا جديدًا للتَّفْسير. وفي دراسة نَحْويَّة دلاليَّة، جاءت الرِّسالةُ (٥٠٠) بعُنْوان: أثَر قَصْد المُتكلِّم في تَحوُّل التَّرْكيب، منَ المملكة العربيَّة السّعوديَّة، وجاء فيها بكيفيَّة الرَّبْط بين التَّراكيب النَّحْويَّة وقَصْد المُتكلِّم، وعلاقة ذلك بانفعالاته وحالته النَّفْسيَّة، كما أشارَ المؤلِّفُ. أمّا الرِّسالةُ (٥٠١)، فجاءَتْ عَن البُنَى الأُسْلوبيَّة في مجموعة (أَحَدَ عَشَرَ كَوْكبًا) لمحمود درويش، وتكشف عن «أهمّ البُنى الأُسْلوبيَّة الدّالَّة في مجموعة (أَحَدَ عَشَرَ كوكبًا)، على مستويات: الإشعاع، واللّغة، والتّركيب والدّلالة». وجاءَتْ هذه الدِّراسةُ منَ المملكة العربيَّة السُّعوديَّة. وأمّا الرِّسالةُ الأخيرةُ (٥٠٢)، فَعُنيَتْ بالبَحْث في المعاجم، وجاءَتْ تَحْتَ عُنْوان: مُعْجم مُصْطلحات الحاسبات: قراءة تَحْليليَّة نَقْديَّة، ورصدتْ حركةَ المعاجمِ العربيَّةِ المُتَخصِّصةِ من خلال الحاسوب.

نَرْجو أنْ يكونَ هذا التَّنوُّعُ في مجالات اللّغة في خمس منْ هذه الرِّسائل والدِّراسات الإعلاميّة مناسباً لذَوْقِ القارئ، بَعْدَ أنْ غابتِ اللّغةُ العربيَّةُ تَحْديدًا عنِ العددِ السّابقِ.

أ.د. يعقوب يوسف الكندري

الرسالة٥٠٠

أثر قصد المتكلِّم في تحوُّل التَّركيب
دراسة نحويَّة دلاليَّة

د. عمرو خاطر وهدان
كليّة الآداب والعلوم (فرع العلا) - جامعة طيبة
المملكة العربية السُّعوديّة

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية - الحولية الثامنة والثلاثون - ١٤٣٩هـ / ٢٠١٨م

المؤلّف:

د. عمرو خاطر عبد الغني وهدان.

- دكتور في العلوم اللُّغويَّة، كلية الآداب، جامعة الإسكندريَّة، ٢٠٠٦م.
- أستاذ اللُّغويَّات وعلم اللُّغة المشارك، جامعة طيبة، المدينة المنوَّرة، فرع العلا، ٢٠١٣م.

الإنتاج العلمي:

أولًا- الكتب:

١- أثر اللُّغة العربيَّة في استنباط الأحكام الفقهيَّة، العالميَّة للنَّشر، الإسكندرية، ٢٠٠٧م.
٢- فصول في علم اللُّغة العام، مؤسَّسة حورس الدَّوليَّة، الإسكندريَّة، ٢٠٠٩م.
٣- في تبسيط ألفيَّة ابن مالك القسم الأوَّل "النَّحو"،مؤسَّسة حورس الدَّوليَّة، الإسكندريَّة، ٢٠٠٩م.
٤- استكشاف البنية الدَّلاليَّة في الخطاب الأصولي، مؤسَّسة حورس الدَّوليَّة، الإسكندريَّة، ٢٠٠٩م.
٥- دراسات في اللِّسانيَّات العربيَّة المعاصرة، مؤسَّسة حورس الدَّوليَّة، الإسكندريَّة، ٢٠٠٩م.
٦- من القيم الحضاريَّة في السُّنة النَّبويَّة، مؤسَّسة حورس الدَّوليَّة، الإسكندريَّة، ٢٠٠٩م.
٧- العربية والعولمة معالم الحاضر وآفاق المستقبل، مؤسَّسة حورس الدَّوليَّة، الإسكندريَّة، ٢٠٠٩م.
٨- تراث فقه اللُّغة في العربيَّة مدخل للقارئ العربي، مكتبة المتنبِّي، الدَّمَّام، ٢٠١٨م.
٩- علم اللُّغة العام (المقدِّمة)، مكتبة المتنبي، الدَّمَّام، ٢٠١٨م.
١٠- علم اللُّغة العام (المستوى الصَّوتي)، مكتبة المتنبِّي، الدَّمَّام، ٢٠١٨م.
١١- علم اللُّغة العام (المستوى الصَّرفي)، مكتبة المتنبِّي، الدَّمَّام، ٢٠١٨م.
١٢- علم اللُّغة العام (المستوى النَّحوي)، مكتبة المتنبِّي، الدَّمَّام، ٢٠١٨م.
١٣- علم اللُّغة العام (المستوى الدَّلالي)، مكتبة المتنبِّي، الدَّمَّام، ٢٠١٨م.

ثانيًا- الأبحاث:

١- دليل الخطاب عند الأصوليين دراسة دلاليَّة في ضوء علم اللُّغة، مجلة الإنسانيَّات، الإسكندريَّة، ٢٠٠٨م.
٢- أثر السِّياق في استنباط الأحكام العقديَّة عند اللُّغويين، الآداب، المنوفيَّة، يوليه، ٢٠٠٩م.
٣ - الرَّبط بالإحالة في القرآن الكريم دراسة أسلوبيَّة في تحليل الخطاب، دارالعلوم، القاهرة، مارس، ٢٠٠٩م.
٤- المناسبة بين الأبنية المتماثلة في القرآن الكريم دراسة في دلالة المبنى على المعنى، الآداب، المنوفيَّة، يناير، ٢٠٠٩م.
٥- معالم الوسطيَّة، جامعة طيبة، المدينة المنوَّرة، ٢٠١١م.
٦- تحليل سيبويه للمفعول به دراسة تداوليَّة، الآداب، حلوان، ٢٠١٣م.
٧- تلوين الخطاب عند الألوسي دراسة أسلوبيَّة، جامعة القرويين، مراكش، المغرب، أبريل، ٢٠١٤م.
٨- فحوى الخطاب الدَّلالة المسكوت عنها عند الأصوليين مقاربة تداوليَّة، فيلولوجي، القاهرة، يونيه، ٢٠١٤م.
٩- الانتقال الدَّلاليُّ بالضَّمير في القرآن الكريم من البنية إلى الوظيفة دراسة نصيَّة، الآداب، المنوفية، يونيه، ٢٠١٥م.
١٠- ظاهرة الافتراضات المسبَّقة في العربيَّة، قيد النشر،الآداب، الكويت، قبول، ٢٠١٦/١٠/٣٠م.
١١- مصطلح اقتضاء النَّص المنطوق غير الصَّريح في ضوء الاستلزام الحواري التَّخاطبي، الآداب، حلوان، ٢٠١٦م.
١٢- من مظاهر إعادة تشكيل بنية الكلمة بالهمزة وأحرف العلَّة دراسة صوتيَّة صرفيَّة، مجلة الدِّراسات اللغويَّة بمركز الملك فيصل للبحوث والدِّراسات الإسلاميَّة، المجلد التاسع عشر، ع(٤)، يوليه – سبتمبر، ٢٠١٧م.
١٣- أثر الحكم على الحرف بالأصالة والزِّيادة في الدَّلالة والمعجم، الآداب، السُّويس، ٢٠١٧م.

المحتـوى

الملخَّص ١٣

المقدِّمة ١٥

التَّمهيد ١٩

المبحث الأول: سمات المتكلِّم والتَّركيب النَّحويُّ..... ٢٩

المبحث الثاني: قصد المتكلِّم وقرائن تحوُّل التَّركيب اللفظيَّة..... ٤٥

المبحث الثالث: قصد المتكلِّم وقرائن تحوُّل التَّركيب المعنويَّة..... ٧٧

المبحث الرابع: قصد المتكلِّم وتحوُّلات الصِّيغ في التركيب..... ٨٩

الخاتمة..... ١١٥

هوامش البحث..... ١٢٧

أهم المصادر والمراجع..... ١٥٣

الملخَّص

تتجلَّى في هذه الدِّراسة كيفيَّة الرَّبط بين التَّراكيب النَّحويَّة وقصد المتكلِّم وعلاقة ذلك بانفعالاته وحالته النَّفسيَّة ورغباته؛ وذلك بربط إنجاز تراكيبه بعناصر السِّياق وظروفه وملابساته وقرائنه اللَّفظيَّة والمعنويَّة، حيث لم تهمله الدِّراسة؛ لذا كان المبدأ العام الذي تقوم عليه هو الاستناد إلى الواقع الاستعماليِّ من أجل تفسير التَّغيُّر الحادث في شكل التَّراكيب. وسعت الدِّراسة إلى بيان العناصر اللغويَّة وغير اللُّغويَّة التي تُنجز فيها التَّراكيب وخاصَّة التَّغاير في حركات الإعراب والتَّحوُّل من الاسميَّة إلى الفعليَّة. اعتمدت الدِّراسة المعنى وسيلة لتغاير التَّراكيب؛ لأنَّ الوصول إلى المعنى الصحيح يتطلَّب ملاحظة قصد المتكلِّم في سياقه فكلَّما كان وصف السِّياق أكثر تفصيلًا، كان المعنى الدَّلاليُّ الذي يُعبِّر عن قصد المتكلِّم أكثر وضوحًا؛ لذا كان الهدف الأسنى للدِّراسة بيان أنَّ الصُّورة المتعدِّدة للتَّركيب تابعة لقصد المتكلِّم وليست بدائل أسلوبيَّة، وأنَّ معرفة القصد الذي يكمن وراء هذه الصُّور هو الثَّقافة المشتركة المتبادَلة بين المتكلِّم والمخاطب.

المقدمة

تراثنا اللُّغويُّ نظام عريق، وجهد نفيس، وعلم فريد، فهو وسيلة المجتهد، وعماد اللُّغويِّ، وسلاح البلاغيِّ، قيمته لا تضاهيها قيمة. والنَّحو أحد أعمدته، فهو وحدة النَّشاط الإنسانيِّ في أحداثه الكلاميَّة؛ لإيصال القصد وفق الأعراف اللُّغويَّة في مجتمع فاعل تُؤدِّي فيه الرِّسالة الكلاميَّة أغراض قائليها.

وإذا كانت اللُّغة نفسها نشأت من أجل إيصال المعاني في حدثٍ تواصليٍّ، وإذا كانت اللُّغة مجموعة من التَّراكيب؛ فإنَّ المعنى وراء اللُّغة، فهو أساس بناء التَّراكيب؛ لأنَّ المعنى غاية وقيمة؛ لذا فهو يؤدِّي إلى بناء التَّركيب على هيئة مخصوصة بطريقة مخصوصة؛ بناء على قصديَّة فاعلة؛ إذ الخبرة والممارسة بتراكيب اللُّغة تعني الخبرة بالأغراض التي تُعبِّر عنها، وما تحويه هذه الأغراض من تغيُّر في المعنى والدَّلالة؛ لأنَّ ثمرة الدِّراسات اللُّغويَّة، هي: الكشف عن المعاني التي يقصدها المتكلِّمون، حيث إنَّ الله تعالى ما «جَعَلَ الكلامَ إلَّا لِيُعَبِّرَ بِهِ العبادُ عَمَّا هَجَسَ في نُفُوسِهِم، وخَاطَبَ بِهِ بَعْضُهُم بَعْضًا بما في ضَمَائِرِهِم ممَّا لا يُوقَفُ عليهِ بِإِشَارةٍ، وَلا إيمَاء، ولا رمزٍ بحَاجِبٍ، ولا حِيلَةٍ من الحيلِ»[١].

إنَّ المتكلِّم والمخاطب يسعيان إلى حصول الفهم والإفهام؛ وصولًا إلى الفائدة المرجُوَّة من تنوُّع التَّراكيب؛ لأنَّ النِّظام اللُّغويَّ خُلق للإفادة، ولتبليغ مقاصد المتكلِّمين لمستمِعيهم؛ بناء على ترتيب معاني الألفاظ في ذهنيَّة اللَّافظين؛ أي: حسب ترتيب معانيها في النَّفس، وذلك يدلُّ على أنَّ التَّرتيب والتَّركيب يكونان بين المعاني لا بين الألفاظ؛ لأنَّ الألفاظ أوعية للمعاني.

وعلى هذا الأساس يكون كلُّ تغيُّر أو تبدُّلٍ في التَّركيب إنَّما يرجع إلى المعنى؛ اعتمادًا على قصديَّة المتكلِّم؛ ومن هنا كانت اللُّغة حدثًا دلاليًّا اجتماعيًّا عبارة عن

مجموعة من التَّراكيب تستمدُّ قيمتها من الدَّلالة التي تنظِّم حدوثها، ويصير للمقصد الدَّلاليِّ أثرُه الكبير في بناء المكوِّن النَّحويِّ الذي به تنتظم الجمل والتَّراكيب، وهذا يجعل الكلام مطابقًا لمقاصد المتكلِّمين؛ لذا فإنَّ النَّحو يصبحُ تبعًا للدَّلالة، ومنجَزًا لها، وأصلًا مقرَّرًا، في ارتباط وجود أي مُكوِّن منهما بوجود المكوِّن الآخر. وهذا سِرُّ الإبداع عند الجُرجانيِّ؛ لكونه انطلق في دراسة التَّركيب في العربيَّة من المعنى إلى المعنى، وهو جوهر نظريَّة النَّظم والتَّعليق عنده.

والباحث في تراثنا النَّحويِّ يدرك عنايتهم بقصد المتكلِّم وأثره في توجيه الحكم النَّحويِّ والدَّلاليِّ؛ لذا كانت أغراض المتكلِّم ومقاصده ثمرة الدِّراسات النَّحويَّة وخلاصتها؛ إذ تبرز فيه الوظيفة النَّفعيَّة للكلام؛ ومن هنا كانت قيمة هذا البحث الموسوم بـ«**أثر قصد المتكلِّم في تحوُّل التَّركيب دراسة نحويَّة دلاليَّة**» حيث يحاول فيه الباحث البرهان على عدم استقامة الكلام الصَّادر من متكلِّم دون أن يخضع لقصده؛ لأنَّ الكلام سيصبح فارغًا من أيِّ شحنة دلاليَّة؛ إذ إنَّ الكلام يستمِدُّ ثراءَه الدَّلاليَّ من قانون القصد؛ اعتمادًا على المتكلِّم؛ ليكون إيجابيًّا ومؤثِّرًا في توجيه التَّركيب. ويوجِّه البحث المعطيات الحركيَّة والإشاريَّة للمتكلِّم وعلاقتها بمشاعره وانفعالاته واتِّجاهاته النَّفسيَّة وأثر ذلك في تحوُّل التَّركيب. ويسعى البحث لإبراز دور القرائن في توجيه قصد المتكلِّم وخاصَّة قرينة الإعراب التي يتحكَّم فيها المتكلِّم حسب المعنى الذي يقصده؛ لأنَّ القرائن بنوعيها وتضافرها هي الوحدة المركزيَّة وبؤرة التَّوجيه لنظام التَّراكيب التي يتحرَّك المتكلِّم من خلالها لرفع اللَّبس عن التَّراكيب المتشابهة التي تحاول تصوُّر مقاصد المتكلِّمين. ويهدف البحث إلى الكشف عن أثر قصد المتكلِّم في اختيار الصِّيغ في التَّركيب، التي تظهر في تنبيه المخاطب وإثارته والعناية به ودفعه للإقرار بالسُّلوك الدَّلاليِّ للتَّركيب، ولما يربطه المتكلِّم من المعاني في تحوُّلات التَّراكيب وهو ما تبحثه اللِّسانيَّات لنجاعة الرسالة الإبلاغيَّة.

يتبع البحث المنهج الوصفيَّ الذي يحاول استخلاص المادة ثمَّ تصنيفها وفقًا لمعايير لغويَّة استند عليها الدَّرس اللُّغويُّ، ثمَّ دراستها في ضوء السياق وقرائن الأحوال. ويُراعي هذا الاتِّجاه محاولة الخروج من رصد هذه المادة بنتائجَ تُعين على وضع معاييرَ لغويَّة، وذلك بطريق الاستدلال الاستقرائيِّ للمادَّة محلِّ التَّحليل بحيث لا تطغى دراسة (الكمِّ) على دراسة (الكيف).

أمَّا خطة البحث فتشتمل على مقدمة، وتمهيد، وأربعة مباحث، وخاتمة، وثَبَت بأهم المصادر والمراجع. أشارت **المقدِّمة** إلى وظيفة اللُّغة التَّواصليَّة، ومراعاة النُّحاة لقصد المتكلِّم في بناء التَّراكيب النَّحويَّة. وألمحت إلى أثر قصد المتكلِّم في تحوُّل التَّركيب، وتغيُّر بنية التَّركيب بتغيُّر المقاصد. ويأتي **التَّمهيد** للحديث عن قصد المتكلِّم في التُّراث، وكذلك في الدَّرس اللُّغويِّ الحديث. وذكرت في **المبحث الأول**: سمات المتكلِّم والتَّركيب النَّحويِّ. وفي **المبحث الثاني**: قصد المتكلِّم وقرائن تحوُّل التَّركيب اللفظيَّة. وفي **المبحث الثالث**: قصد المتكلِّم وقرائن تحوُّل التَّركيب المعنويَّة. وفي **المبحث الرابع**: قصد المتكلِّم وتحوُّلات الصيغ في التَّركيب. وفي **الخاتمة** ذكرت أهمَّ نتائج البحث. وختمت البحث **بفهرس للمصادر والمراجع**.

التمهيد

المقاصد بوصفها جملة من المعاني المختزَنة في الذِّهن يستعملها المتكلِّم في أنماط لغويَّة، أو قوالب تركيبيَّة؛ لتحصيل فائدة ما نحو المخاطب، من شأنها أن تشغل فئات لغويَّة عديدة وباعتبارات مختلفة، فلم تكن مقصورة على توجُّه دون آخر، بل كانت معالم مشتركة قديمًا وحديثًا، حتى استوتْ على سوقها في العصر الحديث ولا تزال تحتاج إلى المزيد من الدِّراسات.

فكان اهتمام مفكري العصور الوسطى صَوْبَها مميَّزًا؛ إذ استعملوها للدَّلالة على الأفكار والمفاهيم والتَّصوُّرات التي ترنُو أمام التَّفكير العقليِّ[٢]؛ لذا تسعى منظومة المقاصد عندهم لإثبات أنَّ المتكلِّم هو: السَّبب الرئيس في إنتاج الدَّلالة خلافًا للبنيويَّة. وهي عندهم خاصيَّة ذات بالٍ، حيث تقوم على مبدأ الإحالات الشُّعوريَّة المتبادلة قصديًّا بين واقعين: واقع داخليٍّ، وواقع خارجيٍّ؛ ومن ثمَّ عدَّها سيرل «الطَّريقة الخاصَّة التي يمتلكها العقل لربطنا بالعالم»[٣]؛ لأنَّها تتوجَّه إلى شيءٍ ما وتتناغم معه وتمثِّله وتتكوثر عليه. وهذا يعني أنَّ أيَّ ارتباطٍ للمتكلِّم مع المعطيات الخارجيَّة نحو أحداث كلاميَّة معيَّنة، يُطلق على ذلك الارتباط بالقصديَّة.

واعتمد **النُّحاة** على مبدأ القصديَّة في توجيه كثير من المسائل النَّحويَّة وتقعيدها، فلم يتعاملوا مع النُّصوص على أنَّها مبتورة عن متكلِّميها، بل وجَّهوا جُلَّ عنايتهم إلى قصد المتكلِّم ونيَّته حتَّى إنَّهم فسَّروا كثيرًا من النُّصوص؛ اعتمادًا على نيَّة قائلها. فقد ميَّزوا بين مستويين عند دراسة مسائل التَّراكيب النَّحويَّة: مستوى يمثِّل رصد الصَّواب والخطأ في الأداء، ويمثِّل المستوى الثَّاني العلاقات بين الجمل في التَّراكيب؛ اعتمادًا على مقاصد المتكلِّمين، حيث أدركوا أنَّ الخبرة بالتَّراكيب هي خبرة بالمقاصد التي تعبِّر عنها؛ لأنَّ هناك ارتباطًا وثيقًا بينهما[٤].

وابن السَّرَّاج (ت ٣١٦هـ) واحد من النُّحاة الذين وقفوا على حدود النَّحو العربيِّ وعرفوا كُنهه، وعلاقته الوطيدة بالمتكلِّم، فقد حدَّه بقوله: «النَّحو إنَّما أُريد به أن ينحو المتكلِّم إذا تعلَّمه كلامَ العرب، وهو علم استخرجه المتقدِّمون فيه من استقراء كلام العرب، حتَّى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدِئُون بهذه اللُّغة»[٥]. وبهذا التَّعريف أخرج ابن السَّرَّاج النَّحو وكلام العرب من الشَّكليَّة إلى القصديَّة من خلال استقراء الأغراض والأعراف التي بنى العرب بها كلامهم.

وربما صدر ابن جنِّي (ت ٣٩٢هـ) عن هذا المعنى الذي سطَّره ابن السَّرَّاج، حيث أدرك الفائدة من استقراء كلام العرب بما يتناسب مع أغراضهم ومعانيهم؛ إذ يقول: «فالعرب كما تُعْنى بألفاظها فتصلحها وتهذِّبها وتراعيها وتلاحظ أحكامها، فإنَّ المعاني أقوى عندها وأكرم عليها وأفخم قدرًا في نفوسها. فأوَّل ذلك عنايتها بألفاظها، فإنَّها لما كانت عنوان معانيها وطريقًا إلى إظهار أغراضها ومراميها أصلحوها ورتَّبوها وبالغوا في تحبيرها وتحسينها؛ ليكون ذلك أوقع لها في السَّمع وأذهب بها في الدَّلالة على القصد»[٦].

إنَّ النِّظام اللُّغويَّ خُلِقَ للإفادة، والمتكلِّم يسعى حثيثًا لحصول هذه الإفادة لدى المخاطب، وقد اتَّكأ سيبويه (ت ١٨٠هـ) على قصد المتكلِّم في تفسير التَّراكيب، حيث يرى حذف المسند في سياق الدُّعاء؛ لكثرة ذلك على ألسنتهم، في بابٍ عنوانُه (هذا باب ما جرى من الأمر والنَّهي على إضمار الفعل المستعمَل إظهارُه إذا علمتَ أنَّ الرَّجل مُستغنٍ عن لفظك بالفعل)؛ إذ يقول: «... قول العرب في مثل من أمثالهم: (اللَّهمَّ ضَبُعًا وذئبًا)، إذا كان يدعو بذلك على غنم رجل، وإذا سألتهم ما يعنون، قالوا: (اللَّهمَّ اجْمَعْ أو اجْعَلْ فِيها ضَبُعًا وذئبًا)، وكلُّهم يفسِّر ما ينوي، وإنَّما سهُل تفسيره عندهم؛ لأنَّ المضمر قد استعمل في هذا الموضع عندهم بإظهارٍ»[٧].

فالمتكلِّم يتوخَّى دائمًا الفائدة من الحذف في ذهن المخاطب، حتَّى لا يحدث لبس في الفهم ويفسد المعنى؛ لذا رأى ابن جنِّي أنَّ حذف التَّمييز لا يجوز إلَّا بدليل؛ لأنَّ حذفه يؤدِّي إلى إفساد غرض المتكلِّم؛ إذ يقول: «وذلك قولك: (عندي عشرون، واشتريت ثلاثين، وملكت خمسة وأربعين)، فإنْ لم يُعْلم المراد لزم التَّمييز إذا قصد المتكلِّم الإبانة، فإنْ لم يرد ذلك وأراد الإلغاز وحَذْف جانب البيان لم يوجب على نفسه ذكر التَّمييز، وهذا إنَّما يصلحه ويفسده غرض المتكلِّم، وعليه مدار الأمر فاعرفه»[٨].

وتتجلَّى قصديَّة المتكلِّم عند **البلاغيِّين** في كثير من مباحثهم؛ لأنَّ البلاغة تقوم على قصد المتكلِّم وإرادته في إيصال المعاني والأفكار، حسب قدرته على البيان والإفصاح؛ لذا عرَّف الجاحظ (ت ٢٥٥هـ) البيان بقوله: «اسم جامع لكلِّ شيء كشف لك قناع المعنى وهتك الحجاب دون الضَّمير؛ لأنَّ مدار الأمر والغاية التي إليها يجري القائل والسَّامع إنَّما هو: الفهم والإفهام، فبأيِّ شيء بلغت الإفهام، وأوضحت عن المعنى، فذلك هو البيان في ذلك الموضع»[٩]؛ لذا رأى أنَّ الكلام المجرَّد من البيان لا دلالة فيه، ولا فائدة منه، حيث قال: «لا خير في كلام لا يدلُّ على معناك، ولا يشير إلى مغزاك، وإلى العمود الذي إليه قصدتَ، والغرض الذي إليه نزعتَ»[١٠].

وابن سنان الخفاجيُّ (ت ٤٦٦هـ) يشترط القصد للمحاورة اللُّغويَّة والمواضعة الدَّلاليَّة بين طرفَي الحدث الكلاميِّ؛ لأنَّه «يحتاج إلى قصد المتكلِّم له واستعماله فيما قرَّرته المواضعة، فالمواضعة تجري مجرى شحذ السِّكين وتقويم الآلات، والقصد يجري مجرى استعمال الآلات لحسب ذلك الإعداد»[١١]. وتكمن قيمة هذه المواضعة في الخلفيَّة الذِّهنيَّة لدى المتكلِّم، حيث «لا يخاطب باللُّغة أحدًا إلَّا وهو يريد ما وقعت المواضعة عليه حتَّى لا يكون ملغزًا أو معمِّيًا، فالمواضعة دعامة الانتظام الإبلاغيِّ في الكيان اللُّغويِّ، وبانعدامها يرتفع العقد الجماعيُّ بين أفراد المجموعة اللِّسانيَّة الواحدة»[١٢]. وقد أولى

الجرجانيُّ (ت ٤٧٤هـ) عناية مُثْلَى وغاية عَجْلى بمقاصد المتكلِّمين؛ إذ قال: «وقد أجمع العقلاء على أنَّ العلم بمقاصد النَّاس في محاوراتهم علم ضرورة»[١٣]؛ لأنَّ «النَّاس إنَّما يكلِّم بعضهم بعضًا ليعرف السَّامع غرض المتكلِّم ومقصوده»[١٤].

والمتأمِّلُ في **المسار النَّقديِّ العربيِّ** يرى إدراك النُّقاد لإيجابيَّة العلاقة بين النَّصِّ وأغراض مبدعه وصياغة معانيه؛ إذ لا بدَّ أن يكون المعنى لديهم «مواجهًا للغرض المقصود»[١٥]، فـ«لا خير في المعاني إذا استُكرهتْ قهرًا، والألفاظ إذا اجتُرَّتْ قسرًا، ولا خير فيما أجيد لفظه إذا سخُف معناه، ولا في غرابة المعنى إلَّا إذا شرُف لفظه مع وضوح المغزى، وظهور المقصد»[١٦]. ووقف ابن الأثير (ت ٦٣٦هـ) عند المعاني التي ينبغي أن يؤدِّيها الكتَّاب والأدباء، من خلال الألفاظ المناسبة التي يستطيع التَّعبير بها عن قصده وإرادته، حيث قال: «اعلم أنَّه يحتاج صاحب هذه الصِّناعة في تأليفه إلى ثلاثة أشياء، الأوَّل منها: اختيار الألفاظ المفردة، الثَّاني: نظم كلِّ كلمة مع أختها المشاكِلة لها، والثَّالث: الغرض المقصود من ذلك الكلام على اختلاف أنواعه»[١٧].

وقد ربط **المفسِّرون** المقاصد بالسِّياق؛ لأنَّه من أعظم القرائن الدَّالَّة على قصد المتكلِّم وإرادته، فلولا وجود هذه القرينة السياقيَّة لم نستطع الوصول إلى مقاصد كثير من النُّصوص القرآنيَّة. مع الأخذ في الاعتبار أنَّ القصديَّة اللُّغويَّة في فكر المفسِّرين تتحرَّك بخطوات متفاوتة حسب المقاصد الإلهيَّة، حيث إنَّ وظيفة التَّركيب تتلوَّن وتتغيَّر؛ بناء على السِّياق المحيط.

فالخطاب القرآنيُّ في نظمه وتراكيبه يطيل ويوجز، ويذكر ويحذف، حسب ما أريد له من مقاصد وأفكار يراد إيصالها للنَّاس؛ لذا أدرك المفسِّرون ضرورة معرفة الظُّروف والملابسات المصاحبة للنَّصِّ القرآنيِّ.

فعندما تختفي العلامة الإعرابيَّة في النَّعت، فإنَّ لها احتمالين، الأوَّل: أن تكون نعتًا لما قبلها، والثَّاني: أن تكون منصوبةً على قصد المدحِ أو الذَّمِّ، وقد نقل الزَّجاج (ت ٣١١هـ) الاحتمالين في إعراب ﴿ ٱلَّذِينَ ﴾ من قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴾[١٨]، حيث إنَّ النَّعت في ﴿ ٱلَّذِينَ ﴾ لم يظهر فيه الأثر الإعرابيُّ؛ لكونه مبنيًّا، فيجوز الجرُّ على النَّعت لـ﴿ لِّلْمُتَّقِينَ ﴾؛ تعريفًا لصفاتهم، ويجوز النَّصب على قصد المدح لهم والتَّعظيم لشأنهم[١٩]. غير أنَّ ابن جرير يوجِّه قصد النَّظم إلى إرادة النَّعت؛ لأنَّ الحاجة من العباد هي «معرفة صفتهم بذلك ليعرفوهم نظير حاجتهم إلى معرفتهم بالصِّفة التي بها من إيمانهم بالغيب ليعلموا ما يرضي الله من أفعال عباده ويحبُّه من صفاتهم»[٢٠]. وهذه المغايرة بين إرادة النَّعت والقطع على المدح أو الذَّمِّ من صلاحيَّات المتكلِّم الذي يختار العلامة الإعرابيَّة التي تناسب قصده، فسلطان قصد المتكلِّم من سياق النَّصِّ يمهِّد لمعاني النَّحو ويدعمها.

وأرى أنَّ السِّياق في الآية يحتمل القصدين: إرادة النَّعت من باب الإخبار بتعديد صفاتهم، والثَّاني: القطع على المدح؛ لأنَّ النَّعت يتبع منعوته، فإذا خُولف بينهما فقد أثير انتباه المخاطب، وحُرِّك ذهنه إلى الصِّفة المقطوعة، فهذا يدلُّ على أنَّ المتَّصفين بهذه الأوصاف بلغوا حدَّ الإثارة لغيرهم لمعرفة صفاتهم، فيعلم المخاطب من الوصف ما علمه المتكلِّم.

عبارة (الأمور بمقاصدها) عند **الأصوليِّين** قاعدة فاعلة، وغاية تأسيسيَّة؛ لأنَّ قناعة الأصوليِّين نابعة من أنَّ الألفاظ وضعت دلالات على المقاصد. وقد وقف الآمديُّ (ت ٦٣١هـ) على المعيار الفاعل في تحديد الحدث الكلاميِّ، وضبط ألفاظه؛ إذ يرى: «أنَّ دلالات الألفاظ ليست لذواتها، بل هي تابعة لقصد المتكلِّم وإرادته»[٢١].

وقد أكَّد ابنُ القيِّم (ت ٧٥١هـ) أنَّ اللَّفظَ يُوجِب معناه لقصد المتكلِّم ونيَّته؛ وذلك لأنَّ «التَّعويل في الحكم على قصد المتكلِّم. والألفاظ لم تُقصد لنفسها، وإنَّما هي مقصودة للمعاني والمتوصَّل بها إلى معرفة مراد المتكلِّم، وإنَّما هي أدلَّة يُستدلُّ بها على مراد المتكلِّم، فإذا ظهر مراده ووضح بأيِّ طريق كان عُمِلَ بمقتضاه، سواء أكان بإشارة أو كتابة أو إيماء أو دلالة عقليَّة أو قرينة حاليَّة»[٢٢].

إنَّ القصد عند الأصوليِّين هو المحدِّد الثَّابت للخطاب في بيان نوعه وأنماطه من الألفاظ في سياقاتها بالقرائن اللُّغويَّة، وقد يتمُّ تعرُّفُ المقاصدِ بواسطة القرائن غير اللُّغويَّة؛ وذلك لأنَّ المتكلِّم «قد يُفهِمُ بإشارته وحركته في أثناء كلامه ما لا يدلُّ عليه نفس اللَّفظ»[٢٣].

وللمقاصد أهمِّيَّة قصوى في بيان الأحكام الشَّرعيَّة، حيث إنَّ العمل الكلاميَّ من المكلَّفين «إذا تعلَّق به القصد تعلَّقت به الأحكام التَّكليفيَّة، وإذا عرِيَ عن القصد لم يتعلَّق به شيء منها، كفعل النَّائم، والغافل، والمجنون»[٢٤]. فالله سبحانه «رفع المؤاخذة عن المتكلِّم بكلمة الكفر مُكرهًا لما لم يقصد معناها ولا نواها، فكذلك المتكلِّم بالطَّلاق والعَتاق والوقف واليمين والنَّذر مكرهًا لا يلزمه شيء من ذلك؛ لعدم نيَّته وقصده وأتى باللَّفظ الصَّريح؛ فعلم أنَّ اللَّفظ إنَّما يُوجب معناه لقصد المتكلِّم به»[٢٥].

تُؤْمِنُ **الدِّراسات اللِّسانيَّة الحديثة** بتشابك الفكر واللُّغة ردًّا على البنيويَّة التي اعتمدتْ على الشَّكليَّة في الخطاب فقد أكَّدوا ضرورةَ عدم الفصل بين الشَّكل والمحتوى حتَّى لا يصعب الوصول إلى المضمون الذي صاغه المتكلِّم. أمَّا اللِّسانيَّات التَّداوليَّة، فلا تفصل النَّصَّ عن سياقه ومعطياته، ولا تدرس اللُّغة معزولة عن قائليها، فهي «تدرس اللُّغة عند استعمالها في الطَّبقات المقاميَّة المختلفة ...»[٢٦]،

حيث «يتضمَّن ميدان الدِّراسة هذا بالضَّرورة تفسير ما يعنيه النَّاس في سياق معيَّن وكيفيَّة تأثير السِّياق في ما يقال»[٢٧].

وقد برز في التَّفكير التَّداوليِّ مبدأ القصديَّة، أشار إليه أوستن وأولاه عناية كبرى، وربطه مع السِّياق؛ إذ يقول: «إنَّ مسألة الأغراض والمقاصد في التَّلفُّظ بالعبارة وما يحتفُّ بها من سياق قرائن الأحوال هي مسألة لها خطرها وشأنها»[٢٨]. واشترط لنجاح القسم الكلاميِّ الإنجازيِّ الأدائيِّ من أقسام الكلام الذي ينجزه المتكلِّمُ وجودَ: عنصرَي القصد والقدرة[٢٩]. وتوصَّل إلى تقسيم الفعل الكلاميِّ إلى ثلاثة أفعال فرعيَّة: فعل القول اللَّفظيّ، والفعل المتضمَّن بالقول وهو الفعل الإنجازيُّ، والفعل النَّاتج عن القول وهو الفعل التَّأثيريُّ. وأدرك أنَّ الفعل الإنجازيَّ لا بدَّ أن يرتبط بقصد المتكلِّم؛ لأنَّ الأفعال الإنجازيَّة «ليست وحْدَها سببًا كافيًا في أن تُسمَّى فعلًا إنجازيًّا؛ إذ يجب أن يكون مُتيقظًا وواعيًا ومُتشوِّقًا لما أنا فاعله»[٣٠].

ويأتي بول جرايس ليضع مبدأ مهمًّا يؤسِّس فيه لتفاعل ناجح بين طرفَي الخطاب، يجمع فيه بينه وبين القصد، ألا وهو (مبدأ التَّعاون)، الذي يراعي فيه أن يكون المتكلِّم حريصًا على إبلاغ المخاطب معنى بعينه وإفادته، حيث يعبِّر المتكلِّم عن قصده بخرق القواعد تارة أو تناسيها تارة أخرى؛ لذا يُعتمد في الاستدلال على قصد المتكلِّم بـ(مبدأ التَّعاون) مع الطَّرف الآخر للخطاب؛ لأنَّه «إذا انتهكَ المتكلِّمُ مبدأ من مبادئ الحوار أدرك المخاطب اليقظ ذلك، وسعى إلى الوصول إلى هدف المتكلِّم من هذا الانتهاك»[٣١].

أمَّا سيرل، فقد رأى أنَّ العناصر اللُّغويَّة المكتوبة والمنطوقة لا تستمدُّ معانيَها من ذاتيَّتها، بل من القصديَّة التي يتفاعل معها العقل؛ إذ يقول: «على الرُّغم من أنَّ

العبارات والأصوات التي تخرج من فم الإنسان أو العلامات التي يكتبها المرء على الورقة تعتبر موضوعات موجودة في العالم، مثل أيِّ موضوعات أخرى؛ فإنَّ قدرتها تكون مستمدَّة من قصديَّة العقل وليس من قدرة ذاتيَّة لها»[٣٢]. ويؤكِّد سيرل أنَّ معنى التَّركيب لا يتحدَّد بصورته السَّطحيَّة الشَّكليَّة، بل يتحدَّد بالقصد؛ لأنَّنا لا نستطيع أنْ «نعرف المعنى اللُّغويَّ الّذي يقصده المتحدِّث في ضوء صور قصديَّة وليست لغويَّة، فإذا استطعنا تحديد المعنى في ضوء المقام نكون قد عرفنا مفهومًا لغويًّا في ضوء مفهوم غير لغويٍّ، بالرّغم من أنَّ معظم المقاصد الإنسانيَّة تحقَّق لغويًّا»[٣٣].

ولم تبتعد **الدِّراسات النَّصيَّة** عن مبدأ القصديَّة في بناء التَّراكيب؛ إذ تعتمد معايير سبعة تتمثَّل في: القصديَّة، والمقبوليَّة، والمقاميَّة، والسَّبك، والحبك، والتَّناصِّ، والإعلاميَّة؛ لتحقيق التَّماسك النَّصِّيِّ بين الأبنية اللُّغويَّة المختلفة[٣٤]. وهذا فان دايك أحد أبرز مؤسِّسي نظريَّة النَّصِّ يرى أنَّ المتكلِّم هو المحرِّك والموجِّه الأساس للخطاب الحواريِّ من خلال نصٍّ يحمل أغراضه وغاياته للمتلقِّين، يقول: «فكلُّ فعلٍ لغويٍّ يكون ناجحًا إذا علم المخاطب قصد وإحالة العبارة، وإذا كان للمتكلِّم غرض ينبغي بموجبه أنْ يشكِّل المخاطب هذه المعرفة»[٣٥].

ويكتسب النَّصُّ عند بوجراند حقيقته وتماسكه من القصديَّة؛ إذ يقول: «يتضمَّن موقف مُنشئ النَّصِّ من كون صورة ما من صور اللُّغة قُصِدَ بها أن تكون نصًّا يتمتَّع بالسَّبك والالتحام وأنَّ مثل هذا النَّصِّ وسيلة من وسائل متابعة خطَّة معيَّنة للوصول إلى غاية بعينها»[٣٦].

والوصول إلى قصديَّة المتكلِّم لا يتمُّ إلَّا من خلال المعنى الذي يريده لا ماذا تعنيه اللُّغة في ذاتها؛ لأنَّ التَّركيب «يتجاوز الدَّلالة الأولى، وهي دلالة اللَّفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللُّغة، ويكون وصول المخاطب إليه بغير واسطة أو وسيلة وهو

ما نطلق عليه: الدَّلالة الوضعيَّة إلى الدَّلالة الثَّانية وهي دلالة المعنى الظَّاهرة على معنى آخر على سبيل الاستدلال؛ أي: يصل المخاطب من خلال هذه الطُّرق إلى ذلك المعنى فيتقابل مع غرض أو قصد المتكلِّم، ومن خلال ذلك التَّصوُّر ندرك قيمة البناء اللُّغويِّ للنَّصِّ، حيث يمثِّل صلة بين عمليتين غير لغويتين غير منظورتين: الأولى تدور في عقل المتكلِّم أو المبدع، والثَّانية تدور في عقل المخاطب أو المتلقِّي ...»[٣٧].

* * *

المبحث الأول

سمات المتكلِّم والتَّركيب النَّحويُّ

سمات المتكلِّم والتَّركيب النَّحويُّ

تُلازِمُ التَّركيبَ النَّحويَّ سماتُ المتكلِّم حركاتُه وانفعالاتُه، وتسير مواكبة له، بل لا يخلو التَّركيب من هذه السِّمات، وتشكِّل قوَّة الدَّفع نحو تحوُّله؛ لكون اللُّغة لا تخرج عن تراكيب وراءها رغبات وأحاسيس، وقصود مولِّدة لها. إنَّ التَّركيب لا تكتمل دلالته إلَّا بمعرفة عناصره الخارجيَّة وقرائنه الحاليَّة، وهذا ما نستطيع تلمُّسه في:

أولًا: حواس المتكلِّم وإشاراته

يستصحبُ النصَّ اللُّغويَّ ظروفٌ وأحوالٌ ومناسباتٌ لها تأثير فاعل في دلالته المباشرة وغير المباشرة، وكذلك شخصيَّة المتكلِّم وثقافته وميوله وانفعالاته، وزمان الخطاب ومكانه[٣٨]. والمتكلِّم ليس عنصرًا مستقلًّا في الحدث وإنما عنصر له سلوك لغويٌّ في إطار جماعة لغويَّة معيَّنة تلزمه هذه الجماعة بسلوك لغويٍّ على أسس من العلاقات الاجتماعيَّة ذات العلاقة باللغة[٣٩]. فإذا جُرِّد النَّصُّ عمّا يستصحبه لا يُعدُّ نصًّا لغويًّا، لأنَّها قرائن ومحدِّدات للتركيب بناء وتحوُّلًا. فالعمليَّة اللُّغويَّة لا تكتمل دلالتها إلا بمعرفة عناصرها الخارجيَّة المحيطة بها حتى يكون النَّصُّ أكثر وضوحًا في ذهنيَّة اللافِظينَ به والمستقبلِين له[٤٠].

وتُعدُّ حركات المتكلِّمين وإشاراتهم فيما بينهم لغة ذات معان تكميليَّة، حيث إنَّ «المتكلِّم قد يُفهِم من إشارته في أثناء كلامه ما لا يدلُّ عليه لفظه»[٤١]. وقد تُلازم اللَّفظ فتكون مُفسِّرة ومُزيلة لإبهام عَنَّ للمخاطب معرفته، وتنوب عنه في سياقات أُخر، يقول الجاحظ: «والإشارة واللَّفظ شريكان، ونعم العونُ هي له، ونعمُ الترجمان هي عنه، وما أكثر ما تنوب عن اللَّفظ، وما تغني عن الخطِّ ... وفي الإشارة بالطَّرف والحاجب وغير ذلك من الجوارح مَرْفقٌ كبير ومعونة حاضرة في أمور يسترها بعض النَّاس من بعض، ويخفونها عن الجليس وغير الجليس»[٤٢].

وتكون الإشارة بحواسِّ المتكلِّم وحركاته «باليد، وبالرَّأس، وبالعين، والحاجب، والمنكب إذا تباعد الشَّخصان، وبالثَّوب، وبالسَّيف ...»[٤٣]. وقد «يتهدَّد رافع السَّيف والسَّوط، فيكون ذلك زاجرًا ومانعًا، ويكون وعيدًا وتحذيرًا»[٤٤].

وقد أدرك سيبويه أهمية الجمع بين السِّياق اللَّفظيِّ والسِّياق الحركيِّ في تحوُّل التَّركيب إلى صورته السَّطحيَّة في بابٍ عنوانُه (هذا بابٌ يكون المبتدأ فيه مضمرًا ويكون المبني عليه مظهرًا)؛ إذ يقول: «وذلك أنَّك رأيتَ صورة شخصٍ فصار آيةً لك على معرفة الشَّخص فقلتَ: (عبدُ الله وربِّي)، كأنَّك قلتَ: ذاك عبدُ الله أو هذا عبدُ الله، أو سمعتَ صوتًا فعرفتَ صاحب الصَّوت، فصار آية لك على معرفته، فقلتَ: (زيدٌ وربِّي)، أو مسستَ جسدًا أو شممتَ ريحًا فقلتَ: (زيدٌ أو المسكُ)، أو ذقتَ طعامًا فقلتَ: (العسلُ) ...»[٤٥].

فالبناء التَّركيبيُّ عنده احتوى على عناصر لغويَّة، وعناصر غير لغويَّة تمثَّلت العناصر اللُّغويَّة في التَّركيب في بنيته العميقة المحوَّلة وبنيته السَّطحيَّة، وتمثَّلت العناصر غير اللُّغويَّة في دلالة حواس للتَّعبير عمَّا يختلج في النَّفس بما يُتلفَّظُ على اللِّسان، نحو: (الرُّؤية، والسَّمع، واللَّمس، والشَّمِّ والذَّوق)، وقد قامت مقام العناصر اللُّغويَّة في صياغة تركيب مختَزَل عن أصله العميق؛ إذ «يتسامح النَّاس في الظُّروف العاديَّة مع الكثير من الحذف طبقًا لما يقصدونه من مطالب الموقف»[٤٦].

وربما صدر ابن السَّراج عن فكر سيبويه في حذف أحد طرفي الإسناد، اعتمادًا على القرينة الحاليَّة في تحوُّل التَّركيب قائلًا: «واعلم أنَّ جميع ما يحذف فإنَّهم لا يحذفون شيئًا إلا وفيما أبقَوا دليلٌ على ما ألقَوا»[٤٧]. وذكر ابن جنِّي في خصائصه أنَّ المحذوف إذا دلَّت الدَّلالة عليه كان في حكم الملفوظ به إلا أن يتعرَّض هناك من صناعة اللَّفظ ما يمنع ذلك، فدلالة حال المتكلِّم قد تنوب مناب اللَّفظ[٤٨].

فالحركات الجسميَّة ليست حركات عفويَّة عند الاتِّصال اللُّغويِّ، إنَّما هي نظامٌ له خصوصيَّته التي تحدِّدها العلاقات الاجتماعيَّة والثَّقافيَّة ويقصدها المتكلِّم قصدًا لصياغة تركيب أو للتَّحوُّل إلى تركيب آخر له فاعليَّته في نقل المعلومات التي يتقاسمها مع المخاطب.

وتتجلَّى رؤية المتكلِّم في تحديد قصده؛ بناء على حواسِّه باختزال المسند كأنَّك «رَأَيْتَ رَجُلًا يُسَدِّدُ سَهمًا قِبلَ القِرطَاس فَقُلْتَ: (القِرطَاسَ والله)؛ أي: يُصيبُ القِرطَاسَ، وإذَا سَمعْتَ وَقعَ السَّهْمِ في القِرطَاسِ قُلْتَ: (القِرطَاسَ وَالله)؛ أَي: أَصَابَ القِرطَاسَ»[٤٩]. يقول المبرِّد: «ترى الرَّاميَ يرمي فتحذف الفعل والتَّقدير: (يُصيبُ). وحين تسمع صوتًا تحذف للدَّلالة على حال الرَّامي، والتَّقدير: (أصابَ)»[٥٠].

ومن صور إسقاط المسند وتحوُّل التَّركيب؛ بناءً على قصد المتكلِّم، «قَولُكَ: إذَا رأَيْتَ رَجُلًا مُتوجِّهًا وِجْهَةَ الحَاجِّ، قَاصدًا في هيئَة الحَاجِّ فقُلتَ: (مَكَّةَ وَرَبِّ الكعبة)،كَأَنَّك قَلْتَ: يُريدُ مكَّةَ، ويجُوزُ أنْ تقُولَ: (مكَّةَ والله) عَلَى قَوْلكَ: أَرَادَ مكَّةَ وَالله»[٥١]. وقولُك: «(شَأْنَكَ وَالحَجِّ) كأنه قال: عليك شَأْنَكَ مَعَ الحَجِّ»[٥٢]. جمع المتكلِّم فيما سبق بين الوجهة الاجتماعيَّة ممثَّلة في المعطيات الحركيَّة والإشاريَّة، والوجهة الواقعيَّة التَّلفظيَّة وكان الأثر التَّركيبيُّ مغايرًا في البنيتين العميقة والسَّطحيَّة، حيث آثر المتكلِّم العنصر غير اللُّغويِّ؛ اختزالًا للتَّركيب بناء على العرف اللُّغويِّ بينه وبين مخاطبه.

ويستصحب المتكلِّم المشاهدة المرئيَّة ليظهر التَّركيب في صورته السَّطحيَّة تحوُّلًا إلى بنيته العميقة فـ«لَوْ رَأَيْتَ نَاسًا يَنظُرُونَ الهِلالَ، وأَنْتَ مِنهُمْ بَعيدٌ، فَكبَّروا لقُلْتَ: (الهِلالَ وَرَبِّ الكعْبَة)؛ أَي: أَبْصَرُوا الهِلالَ، أَوْ رأَيْتَ ضَربًا فقُلْتَ عَلَى وَجْهِ التَّفَاؤُلِ: (عَبْدَ اللهِ)؛ أَي: يَقَعُ بعَبْدِ اللهِ أَو بعَبْدِ الله يَكُونُ»[٥٣]. والمتكلِّم اكتفى في تحويل التَّركيب بالفعل المشاهد حيث أدَّى حال المشاهدة مؤدَّى القول، واكتفى به لما يرى من هيئة إيقاع الضَّرب، أو لما يرى من حال الاستعداد للضَّرب ومن رؤية الهلال.

وأرى أنَّ الأمثلة السَّابقة تضمَّنت تركيبين: تركيبًا في السَّطح يُتكلَّم به، وهو الذي قصده المتكلِّم، وتركيبًا موازيًا في البنية العميقة وهو تمثيل لم يُتكلَّم به لإعادة بناء الوصف اللُّغويِّ اكتفاءً بشاهد الحال الذي تنوَّع من خلال: (الرؤية، والحوار، وسماع وقع السَّهم، والضَّرب)؛ لأنَّه يستفاد من تلك المشاهدة وذلك الحضور ما لا تؤدِّيه الحكايات ولا تضبطه الرِّوايات كما قال ابن جني(٥٤). فالتَّركيب الأوّل هو النَّموذج الأفصح والمستعمل، والتَّركيب الثَّاني صحيح من حيث البناء اللُّغويُّ إلا أنَّه أقلُّ فصاحة؛ لأنَّ العرب لم تستخدمه، ولم يكثر استخدامه لديهم، رعاية لأعرافهم، وطلبًا للاختصار.

فجميع الحركات العضويَّة الإشاريَّة والأدائيَّة التي تؤدِّيها أعضاء النُّطق من التَّأفُّف والتَّأوُّه وأعضاء الجسم الأخرى من تحريك الأيدي أو رفع الكتفين أو هزِّ الرَّأس ممَّا تُعد قرائن حاليَّة في بناء التَّراكيب اللُّغويَّة تعمل على توضيح المعنى المراد إرساله(٥٥).

ثانيًا: المتكلِّم وحالته الشُّعوريَّة

تُعدُّ اللُّغة عنصرًا فاعلًا للتَّعبير عن المشاعر والأحاسيس، وأحيانًا في درج الأحداث الاجتماعيَّة، ويستعمل المتكلِّم اللُّغة للتَّنفيس عمَّا في داخله؛ إظهارًا وإخفاءً فهي مرآة تعكس مشاعره وانفعالاته واتِّجاهاته النَّفسيَّة؛ ومن ثمَّ يتحدَّد شكل التَّركيب الذي يتلاءم مع حالاته الشُّعوريَّة. وقد يستدعي المتكلِّم المؤشِّرات السِّياقيَّة غير اللُّغويَّة – الانفعالات والأحاسيس – في الحدث اللُّغويِّ، وهي أبعاد تفرزها إمكانات البنية اللُّغويَّة. وما دام الخطاب لا يسري وفق نمط الإرسال المعتاد فمرد الأمر في تحليله إلى قصد المتكلِّم ونيَّته؛ بناء على حالاته الشُّعوريَّة وهذا ما ترمي إليه اللِّسانيَّات الحديثة، حيث إنَّ من أخصِّ مباحثِها وصولَ المخاطب

إلى المعنى الضِّمنيِّ الذي يقصده المتكلِّم متجاوزًا المعنى السَّطحي المباشر للكلام المنطوق، فهي تتعامل مع الوظيفة التَّواصليَّة للُّغة؛ ومن ثمَّ يلجأ المتكلِّم إلى حذف بعض أجزاء الجملة؛ لأنَّ الحالة النَّفسيَّة له تستدعي هذا الاختزال، يظهر ذلك في سياق النَّهْي للتَّحْذير؛ «كَقَولِكَ: (الأَسَدَ الأَسَدَ، وَالجِدارَ الجِدارَ، وَالصَّبيَّ الصَّبيَّ)، وإنَّما نَهيتَهُ أن يقرَبَ الجِدَارَ المَخُوفَ (المائل) أو يقرَبَ الأسدَ أو يُوطئ الصَّبيَّ، وإن شَاء أظْهر في هَذِهِ الأشْيَاءِ مَا أَضْمَرَ مِنَ الفِعْلِ، وَمِنْهُ قَولُهُ: الطَّرِيقَ الطَّرِيقَ، إنْ شَاءَ قَالَ: خَلِّ الطَّرِيقَ أَوْ تَنَحَّ عَنِ الطَّرِيقِ»[٥٦].

أسقط المتكلِّم عنصرًا من عناصر التَّركيب وقد دلَّت الحال المشاهدة عليه اختصارًا؛ لأنَّ الموقف لا يحتاج إلى الإطالة، كما أنَّ طبيعة هذا الأسلوب تتطلَّب سرعة في الأداء والعجلة في تحذيره لما فيه من خطر على المخاطب أدَّت إلى إسقاط بعض العناصر مع إرادة معناها، فـ«التَّحذير ممَّا يخاف منه وقوع المخوف، فهو موضع إعجال لا يحتمل تطويل الكلام لئلا يقع المخوف بالمخاطب قبل تمام الكلام»[٥٧]. وتحوُّل التَّركيب من خلال الحذف في الأمثلة السَّابقة إظهار لقصد المتكلِّم بما يكشف عن السِّياقات النَّفسيَّة التي تقف وراء هذا التَّحول.

فلا يمكن إهمال حال المتكلِّم النَّفسيَّة في رغبته في تجنُّب المخاطَب الوقوعَ في المكروه بأقصر طريقة؛ ومن ثمَّ تحوَّل التَّركيب من بنيته العميقة إلى السَّطحيَّة؛ لأنَّ التَّطويل قد يؤدِّي إلى تفويت هذا القصد، لا سيَّما مع كون الحال والمقام دالًّا على المحذوف.

ومن صور ذلك الحذف بناء على حال المتكلِّم النَّفسيَّة إظهارًا للتَّركيب في بنيته السَّطحيَّة إذَا «كُنتَ تُحذِّر إيَّاكَ قُلْتَ: (إيَّاكَ نَحِّ، وَإيَّاكَ بَاعِدْ، وَإيَّاكَ اتَّقِ)، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ وَحذفُوا الفِعْلَ لكثرةِ استعمَالهم في الكلام، فَصَارَ بدلًا مِنَ الفِعْلِ، وحَذفُوا كَحَذْفِهِم حِينئذٍ الآنَ»[٥٨]. فلكثرة استعمال العرب (إيَّاكَ)، ولقصد المتكلِّم أنَّ ذلك على

فعل التَّحذير فحذف اجتزاء عنه بها[٥٩]. وقد ورد إسقاط عامل (إيَّاكَ) لقصد المتكلِّم وإتباعًا لحالته الشُّعوريَّة في نمطين: الأول: إذا كانت مفردة، تَقُولُ: «وَزَعَمَ أَنَّ بَعضَهُم يُقالُ لَهُ: (إيَّاكَ)، فَيَقُولُ: إيَّايَ، كَأَنَّه قَالَ: إيَّايَ أَحفَظُ وَأَحذَرُ»[٦٠]. الثَّاني: إذا كانت معطوفة، تَقُولُ: «(إيَّاكَ وَالأَسَدَ)، كَأَنَّهُ قَالَ: إيَّاكَ فاتَّقِينَ وَالأَسَدَ»[٦١]، فَإيَّاكَ منصوب بالفعل؛ لأنَّه والأسد متَّقيان[٦٢]. كما يختزل عامل المنصوب في سياق التَّحذير في غير (إيَّاكَ) إذا كان منصوبًا مع اسم آخر منصوب بعد واو المعيَّة، نحو: «رَأسَهُ وَالحائطَ»[٦٣] «وَأَهْلَكَ وَاللَّيلَ»[٦٤]، أو كان مصدرًا مكرَّرًا جُعل بدلًا من اللَّفظ بالفعل، وذلك مثل: «الحَذَرَ الحذَرَ، والنَّجَاءَ النَّجَاءَ، وَضَرْبًا ضَرْبًا»[٦٥]، فالمتكلِّم استند في مغايرة التَّراكيب السَّابقة بين كثرة الاستعمال وسياق الحال، فالمقام مقام تحذير وخوف ورهبة، فكأنَّ إسقاط الفعل من أجل السُّرعة في توصيل المعنى أولى. والعرب يحذفون «الفعلَ من هَذه الأشيَاء حينَ ثَنَّوا لكَثرَتهَا في كَلامهم، وَاستغنَاءً بمَا يَرونَ من الحَال، وَبمَا جَرَى منَ الذكر وَصَارَ المفعُولُ الأوَّلُ بَدَلًا منَ اللَّفظ بالفعل، حينَ صَارَ عندَهُم مثلَ: إيَّاكَ، فَشُبهَت بإيَّاكَ حَيث طَالَ الكَلامُ وَكَانَ كَثيرًا»[٦٦].

وأقدم المتكلِّم بسبب حالته الشُّعوريَّة على تقليل المسافة الزَّمنيَّة للكلمة محلِّ التَّحذير بالنَّظر إلى الموقف الذي قِيلت فيه، وأدرك أنَّ الكلمة إذا عُزلت عن سياق النَّشاط الذي يغلفها أو عن سياق الموقف الذي تُستخدم فيه أصبحت وعاءً فارغًا من المعنى لا قيمة لها؛ لأنَّ سرَّ الكلمة ليس هو الكلمة المفردة، وإنَّما هو السِّياق الذي ترد فيه.

إنَّ التَّحوُّل في التَّركيب لحالة المتكلِّم الشُّعوريَّة قاعدةٌ ضابطة للاختزال الكلاميِّ، فمع وجود هذه السَّعة في الاستعمال من الانتقال من مستوى إلى مستوى، أو التَّجاوز في إيقاع العلاقات النَّحويَّة بين ما لا تقع فيه عادة بالطُّرق المعهودة القويَّة فإنَّ ذلك لا يسوِّغها إلا المتكلِّم في حالته النَّفسيَّة المتباينة؛ اعتمادًا على علم المخاطب[٦٧].

وقد أثَّر اعتماد المتكلِّم على بعض العناصر اللُّغويَّة وغير اللُّغويَّة التي تضمَّنها التَّركيب في صورتيه في بناء الموقف اللُّغويِّ وأحدث توازنًا تركيبيًّا ودلاليًّا؛ لذا يُعد التَّفاعل اللَّفظيُّ بين طرفي الاتِّصال نسقًا اجتماعيًّا، تُختار فيه المنطوقات وفقًا لمعايير ومعطيات معترف بها اجتماعيًّا، وذلك يجعل الظَّواهر اللُّغويَّة قابلة للتَّحليل داخل السِّياقين اللُّغويِّ والاجتماعيِّ.

والمتكلِّم تبعًا لحالته النَّفسيَّة من (ظنٍّ وعلم وغفلة وتراخ) يستطيع أن يتعامل مع أحرف النِّداء ذكرًا وحذفًا لغرض التَّنبيه والتَّوكيد والحرص على البيان[٦٨]. وتُعدُّ قرينة الحال مسوِّغًا أساسًا لحذف حرف النِّداء. فقد ذكر النُّحاة أنَّ حرف النِّداء يمكن حذفه للحالة الشُّعوريَّة التي يتغيَّاها من المخاطب ويشترك معه فيها المتكلِّم، يقول سيبويه في بابٍ عنوانُه (هذا باب الحروف التي ينبَّه بها المدعوُّ): «وإنْ شئتَ حذفتَهنَّ كلَّهنَّ استغناءً، كقولك: (حارِ بنَ كعبٍ)، وذلك أنَّه جعلهم بمنزلة من هو مُقْبِلٌ عَلَيْهِ بحضرته يخاطِبُه[٦٩]. إلا أنَّه لا يجوز حذف حرف النِّداء في بعض السِّياقات؛ لأنَّ الحالة الشُّعوريَّة للمتكلِّم تطلب وجود هذا العنصر، إضافة إلى حرصه على عدم الإخلال بالنِّظام اللُّغويِّ، منها: النِّداء على سبيل التَّفجُّع وهو نداء الهالك، ويسمَّى: النُّدبة، حيث يلزم استعمال أداتي النِّداء (وا، يا) مع الاسم المندوب إليه. وتلحق آخر الاسم المندوب ألف النُّدبة ليمتدَّ بها الصَّوت ويرتفع وهي تناسب حال المندوب المتفجَّع عليه. فالمندوب مدعوٌّ ولكنه متفجَّع عليه[٧٠]، فليس الغرض من النُّدبة الإقبال «لأنَّ النُّدبةَ لإظهار التَّفجُّع ومدِّ الصَّوت. وبها يُخبر المتكلِّم أنَّه قد ناله أمرٌ عظيمٌ، ووقع في خطبٍ جسيمٍ»[٧١].

والمتكلِّم في حالته الشُّعوريَّة لا يريد إقبال المندوب أو حضوره؛ لأنَّه أصابه أمر جلل وخطب جسيم وعظيم فمدَّ الصَّوت وارتفع به؛ متلمِّسًا إسماع الحضور هذا الأمر تعبيرًا عن شعوره بالتَّفجُّع والألم لما أصابه. وكذلك الحال عند نداء المنادى المقبل عليه

فإنَّ المتكلِّم في هذا السِّياق يُثبت حرف النِّداء؛ توكيدًا لمعنى الإقبال «كما يقول للذي هو مقبل عليه بوجهه مستمع منصت لك كذا كان الأمر يا أبا فلان؛ توكيدًا»[٧٢].

فالحذف والذِّكر في حرف النِّداء قائم على حالة المتكلِّم الشعوريَّة تجاه المخاطب إقبالًا وانصرافًا فإذا قصد المتكلِّم نداء المخاطب وهو غير مقبل عليه، وغير منتبه له لزمه إثبات أداة النِّداء قبل المنادى، فتقول: (يا فلان)، على حين إذا نادى شخصًا مقبلًا عليه منتبهًا له لا يلزمه إثبات أداة النِّداء قبل المنادى؛ اعتمادًا على شعور المتكلِّم بحال المخاطب، يقول سيبويه في باب عنوانه (هذا باب متصرَّف رُوَيْد): «قولكَ: (يا فُلانُ للرَّجُل) حتَّى يُقبلَ عليكَ، وتركها (أي: الكاف في رويدًا) كقولكَ: أنتَ تفعلُ، إذا كان مُقْبلًا عليك بوجهِهِ مُنصتًا لك، فتركتَ (يا فلان) حين قلتَ: أنتَ تفعلُ؛ استغناءً بإقبالِهِ عليك»[٧٣].

والاستغاثة هي: طلب المستغيث العون والنُّصرة، وتدخل لام الاستغاثة على المدعوِّ (المستغاث به) مع حرف النِّداء الذي لا يمكن الاستغناء عنه؛ نظرًا لحالة المتكلِّم النَّفسيَّة لمد الصَّوت به. فالمتكلِّم لا ينادي أحدًا بغية الإقبال عليه، وإنَّما لطلب الغوث والعون لنصرته[٧٤].

وكذلك يستعمل النِّداء في معنى التَّعجُّب فتدخل اللام المفتوحة على المنادى المتعجَّب منه مع تلازم حرف النِّداء (يا) ويكون لأمر يستعظمه المتكلِّم، يقول سيبويه في باب عنوانه (هذا بابُ ما يكونُ النِّداء فيه مُضافًا إلى المنادى بحرف الإضافة): «وقالوا: يا لَلْعجب، ويا لَلْماء لما رَأَوْا عجبًا أو رَأَوْا ماء كثيرًا، كأنَّه يقول: تعال يا عجبُ أو تعال يا ماءُ فإنَّه من أيَّامك وزمانك»[٧٥].

ويستعمل المتكلِّم النِّداء في معنى التَّهديد والوعيد فتدخل اللام المفتوحة على المنادى المهدَّد دون إسقاط حرف النِّداء (يا)، يقول الشَّاعر مهلهل[٧٦]:

يَـا لَـبَـكْـرٍ أَنْـشِـــرُوا لي كُـلَـيْـبًـا يـا لَـبَـكْـرٍ أَيـــنَ أَيـــنَ الـفِـرارُ ؟

«فاستغاث بهم لينشروا له كليبًا، وهو منه وعد وتهدُّد. وأمَّا قوله: يا لَبكر أين أين الفرار؟ فإنَّما استغاث بهم لهم؛ أي: لِمَ تفرُّون؟ استطالة عليهم ووعيدًا»(٧٧).

هناك تركيبان: تركيب سطحيٌّ مختَزل ملائم لحالة المتكلِّم الشُّعوريَّة، وتركيب عميق افتراضيٌّ مقدَّر في النِّيَّة يتناسب مع الأمر المستعظم المتعجَّب منه تفقده القيمة الجماليَّة لغائيَّة المنادى المتعجَّب منه، وكذلك الحال في المنادى المهدَّد؛ لذا اختزل التَّركيب.

إنَّ المتكلِّم لم يكن ليلجأ إلى اختزال التَّركيب لو لم يكن متيقنًا من قدرة المخاطب على تخطِّي تلك الفجوات الإبلاغيَّة ليفهم كلام المتكلِّم على الوجه المقصود، وهو دعوة القوم للعجب وليس للإقبال عليه أو التَّهديد في مثال الشَّاعر. وهذا الافتراض المسبَّق لثقافة المتكلِّم اللُّغويَّة تجاه التَّركيب يُعدُّ من استلزامات الاتِّصال التي تفرضها حالته النَّفسيَّة؛ ومن ثمَّ يتحوَّل التَّركيب وفق النَّمط الموسوم الذي قصده المتكلِّم. وكما هو الحال في حرف النِّداء (ذكرًا وحذفًا)، لحالة المتكلِّم الشُّعوريَّة كذلك يكون الحال في إلحاق الكاف في (رُويدًا) في موضع (افعل)؛ خوفًا من وقوع المتكلِّم في الإلباس على المخاطب، وكذلك في إلحاق الكاف في: (هَاءَ)، و(حَيَّهَلَ): «وذلك قولك: (رُويدَك زيدًا، ورُويدَكُم زيدًا)، وهذه الكاف التي لحقتْ رويدًا إنَّما لحقتْ لتبيِّن المخاطبَ المخصوصَ؛ لأنَّ (رويدَ) تقع للواحد والجميع، والذَّكر والأنثى، فإنَّما أدخل الكاف حين خاف التباس مَنْ يَعني بمن لا يعني، وإنَّما حذفها في الأوَّل؛ استغناء بعلم المخاطب أنَّه لا يعني غيره ... وذا بمنزلة قول العرب: (هَاءَ وهاءَك)، وبمنزلة قولك: حَيَّهَلَ وحَيَّهَلَكَ فهذه الكاف لم تجئْ علمًا للمأمورين والمنهيين المضمرين، ولو كانت علمًا للمضمرين لكانت خطأ؛ لأنَّ المضمرين هاهنا فاعلون، وعلامة المضمرين الفاعلين: الواو كقولك: افعلوا. وإنَّما جاءت هذه الكاف توكيدًا وتخصيصًا»(٧٨).

ومن صور ذلك ذكرُ الجارِّ والمجرور (لك) بعد المصدر (سُقْيًا)، وأنَّ العرب تذكر بعده (لك) للدَّلالة على الدُّعاء أو التَّوكيد، وربما تستغني عن ذكر (لك) بعده، يقول سيبويه: «وأمَّا ذكرهم (لك) بعد (سقيًا) فإنَّما هو ليبيِّنوا المعنى بالدُّعاء، وربَّما يكون استغناء إذا عرف الدَّاعي أنَّه قد علم مَنْ يعني، وربَّما جاء به على العلم توكيدًا»[٧٩].

فمن الواضح أنَّه لا يمكن إدراك المعنى المقصود في النُّصوص السَّابقة إلَّا من خلال معرفة قصد المتكلِّم، حيث تتوافر لهذا القصد مؤشِّرات من أحوال المتكلِّم، وملابسات السِّياق وصولًا للمعنى الهدف، حيث إنَّ التَّحوُّل في التَّركيب قام على أمرين: الأوَّل: غير لغويٍّ يتمثَّل في شعور المتكلِّم ونفسيَّته وما يدور في ذهنه. الثَّاني: لغويٌّ منطوق صريح يتواءم في معناه الأصل مع المعاني السِّياقيَّة في التَّركيب.

ثالثًا: علمُ المتكلِّم وجهلُه

اللُّغة العربيَّة في جانبها الاتِّصاليِّ تعبِّر عن أغراضها في تراكيبها وفق آليتين هما عصب معانيها: آلية الإظهار والتَّصريح وهو غرض إبلاغيٌّ، وآلية الإضمار والإخفاء في إطار من قصد المتكلِّم.

ويُعدُّ علم المتكلِّم وجهله من سماته الشَّخصيَّة التي يتحلَّى بها لإعادة بناء تراكيبه وفق الغرض الذي قصده، فإذا كان المتكلِّم يستفهم عمَّا يجهله، صار الاستفهام حقيقيًّا، أمَّا إذا كان المتكلِّم يستفهم وهو يعلم الجواب يكون علمه قرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقيِّ فيصير الاستفهام مجازيًّا؛ ومن ثمَّ يتغيَّر التَّركيب ويتحوَّل.

يقول أبو هلال العسكريُّ (ت ٣٩٥هـ): «الاستفهام لا يكون إلا لما يجهله المستفهِم أو يشكُّ فيه، وذلك أنَّ المستفهِم طالب لأنْ يفهم، ويجوز أن يكون السَّائل يسأل عمَّا يعلم وعمَّا لا يعلم»[٨٠]. فالجهل والعلم مؤشِّرات غير لغويَّة للتَّحوُّل في التَّراكيب عند المتكلِّم

«وذلك أن المستفهم عن الشيْء قد يكون عارفًا به مع استفهامه في الظَّاهر عنه، لكنَّ غرضه في الاستفهام عنه أشياء»[٨١]. وفي قولنا: (أعمرٌو قائمٌ؟)، فقد «وقع في نفسك أنَّ ذلك يجوز أن يكون وأن لا يكون، فاستخبرتَ ممَّا وقع في نفسِك؛ لأنَّك لا تستفهمُ عن شيءٍ إلا وهو يجوزُ أن يكون عندك موجبُه أو منفيُّه واقعًا»[٨٢]. فقصد المتكلِّم في استفهامه متردِّد بين النَّفي والاستئناف حسب ما وقر في نفسه من علم؛ لذا يكون السُّؤال حقيقيًّا. ولا يكفي كون المتكلِّم جاهلًا ليكون الاستفهام حقيقيًّا بل لا بدَّ أن يقصد الحصول على إجابة من المخاطب، وتكون هذه الإجابة في إمكان المسؤول فيكون عارفًا بالإجابة. فإذا فُقِدَتْ قرينة الإمكان وهي قرينة حسِّيَّة في قصد المتكلِّم، انتقلتْ دلالة الاستفهام من الدَّلالة الحقيقيَّة إلى المجازيَّة يحدِّدها سياق الحال؛ لأنَّها لا تستدعي جوابًا؛ أي: يحدث تحوُّلٌ في التَّركيب؛ بناء على إسقاط هذا العنصر غير اللُّغويِّ.

ومن صور التَّحوُّل في تركيب الاستفهام الحقيقيِّ إلى المجازيِّ، نحو: إذا كان قصد المتكلِّم الاستفهام عن أمرين استوى فيهما علمه وفهمه، «من هذا الباب قوله: ما أبالي أزيدًا لقيتُ أم عمرًا؟، وسواء عليَّ أبشرًا كلمتُ أم زيدًا؟ كما تقول: لا أبالي أيهما لقيتُ. وإنَّما جاز حرف الاستفهام؛ لأنَّك سوَّيتَ الأمرين عليك كما استوى علمُكَ حين قلتَ: أزيدٌ عندك أم عمرٌو»[٨٣].

وقد حصر الرُّمَّانيُّ (ت ٣٨٦هـ) التَّسوية في التَّركيب المجازيِّ للاستفهام؛ بناء على قصد المتكلِّم؛ استخبارًا في أربعة مواضع هي: «ما أبالي أقمتَ أم قعدتَ؟ وليتَ شعري أخرجَ أم دخلَ؟ وما أدري أأذَّنَ أم أقامَ؟ وسواء عليَّ أغضبتَ أم رضيتَ؟»[٨٤]. وهي ألفاظ أفادتِ التَّسوية في أمرين استويا في الفهم.

ويتحوَّل التَّركيب الاستفهاميُّ في سياقه من الحقيقيِّ إلى المجازيِّ إذا استقرَّ عند المتكلِّم أمر ثبوتًا أو عدمًا وأراد أن يحمل المخاطب على الإقرار بأحدهما؛ بناء على

المعطيات الذِّهنيَّة «ألا ترى أنَّ الرَّجل يقول للرَّجل: اَلسَّعادة أحبُّ إليك من الشَّقاء؟ وقد علم أنَّ السَّعادة أحبُّ إليه من الشَّقاء، وأنَّ المسؤول سيقول: السَّعادة، ولكنه أراد أنْ يبصِّر صاحبه وأنْ يعلمه»[٨٥].

ويغلب تحوُّل التَّركيب الاستفهاميِّ في سياق النَّفيِّ؛ لإفادة الإثبات والتَّقرير؛ بناء على علم المتكلِّم،كما في «أما أحسنتُ إليك؟ ألم أكرمْكَ؟ ألستَ بخيرٍ من زيدٍ؟»[٨٦]. فقد حمل المتكلِّم المخاطبَ على الإقرار بما تردَّد في نفسه من واقع الحال ليحرِّك فكره ويحثَّه على البحث عن الجواب بل ويقر به، يقول الفارسي (ت ٣٧٧هـ): «ووجه شبه التَّقرير بالاستفهام أنَّ المقرِّر (المتكلِّم) قد كان عالمًا بما قرَّر به، فقد أراد أن يقع الجواب منهم، فتكون الحجّة عليهم بألسنتهم، كما أنَّك إذا استفهمت فأنت تتوقَّع الجواب ممَّن استفهمت، فلمَّا شابهه هذه المشابهة كان بمنزلته»[٨٧].

والاستفهام إذا كان للتَّعجُّب فإنَّه يتحوَّل إلى الإخبار لقصد المتكلِّم؛ وذلك لتعديل المعنى السِّياقيِّ في معطياته الدَّلاليَّة، يقول ابن جنِّي: «بابٌ في نقضِ الأوضاع إذا ضامَّه معنى التَّعجُّب استحال خبرًا، وذلك قولك: مررتُ برجل أيِّ رجل. فأنت الآن مخبر بتناهي الرَّجل في الفضل، ولست مستفهمًا، وإنَّما كان كذلك لأنَّ أصل الاستفهام الخبرُ، والتَّعجُّب ضرب من الخبر، فكأنَّ التَّعجُّب لما طرأ على الاستفهام إنَّما أعاده إلى أصله من الخبريَّة»[٨٨].

وفي قولنا: سبحانَ اللهِ مَنْ هو؟ وما هو؟ فقد داخل النَّفس استعظام وانفعال لذات الله سبحانه؛ لذا كان استفهامًا «... فيه معنى التَّعجُّب، ولو كان خبرًا لم يجزْ ذلك؛ لأنَّه لا يجوز أن تقولَ: من هو؟ وتَسكتَ»[٨٩].

وقد يجتمع التَّعجُّب مع التَّوبيخ في قوله تعالى: ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾[٩٠]. استفهام دالٌّ على

التَّعجُّب وهو للمؤمنين؛ لأنَّه لا يجوز عليه التَّعجُّب؛ أي: تعجَّبوا من هؤلاء الكفار كيف يكفرون بالله سبحانه، وحجَّته قائمة عليهم ليل نهار[٩١]. وهو توبيخ لكون الكفر أظهر مدى ضلالتهم، يقول ابن جرير: «توبيخ مستعتِب عباده، وتأنيب مسترجِع خلقه من المعاصي إلى الطَّاعة، ومن الضَّلالة إلى الإنابة»[٩٢].

وقد يتحوَّل التَّركيب الاستفهاميُّ من الحقيقيِّ إلى إنكاريٍّ توبيخيٍّ؛ بناء على قصد المتكلِّم، يقول المبرِّد (ت ٢٨٥هـ): «هذا باب من المصادر في الاستفهام على جهة التَّقدير وعلى المسألة، وذلك قولك: أقيامًا وقد قعد النَّاس؟ لم تقل هذا سائلًا، ولكن قلْته موبِّخًا منكرًا لما هو فيه»[٩٣].

يقول العجَّاجُ:

أَطَـرَبًـا وَأَنْـتَ قِـنَّـسْـرِيُّ[٩٤]

فالشَّاعر المتكلِّم أنكر على نفسه الطَّرب في غير حاله التي هو عليها، فلم يستفهمْ حقيقة عن سبب طربه؛ لأنَّه يعلم في قرارة نفسه أنَّه قد طرب «فقد تقول للرَّجل: أطربًا؟ وأنت تعلم أنَّه قد طرب لتوبِّخه وتقرِّره»[٩٥]. ومن ثمَّ يكون علم المتكلِّم بما هو مستفهم عنه هو القرينة المانعة من قصد المعنى الحقيقيِّ للاستفهام.

وعلى هدي من هذا المعهود اللُّغويِّ الذِّهنيِّ لأثر قصد المتكلِّم في تحول التَّركيب رأى ابن جرير (ت ٣١٠هـ)[٩٦]، والنَّحاس (ت ٣٣٨هـ)[٩٧]، والفارسيُّ[٩٨] دلالة الإنكار التَّوبيخيِّ في سياق قوله تعالى: ﴿ أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ وَأَنتُمْ تَتْلُونَ ٱلْكِتَٰبَ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾[٩٩]، حيث تشير الآية أنَّه لا يصحُّ أن تأمروا النَّاس بالبرِّ، وتنسون أنفسكم لذا استحققتم التَّوبيخ على ذلك.

ويؤدِّي قصد المتكلِّم في حذف عامل المفعول المباشر في سياق الاستفهام الإنكاريِّ التَّوبيخيِّ دورًا في تحوُّل التَّركيب، حيث إنَّ قصد المتكلِّم اعتمد على قرينة حال المخاطب فقد يراه في حال تلوُّن وتنقُّل فيوبِّخه عليها ولم يسأله عمَّا يجهله وإن كان بلفظ الاستفهام؛ لأنَّ المخاطب قد حصلت منه تلك الأفعال والمتكلِّم يعلم حال المخاطب قبل السُّؤال، «وذلك قولك: أتميميًّا مرَّة وقيسيًّا أخرى؟ وإنَّما هذا أنَّك رأيت رجلًا في حال تلوُّن وتنقُّل فقلتَ: أتميميًّا مرَّة وقيسيًّا أخرى ... كأنَّك قلتَ: أتحوَّل تميميًّا مرَّة وقيسيًّا أخرى ... فأنت في هذه الحال تعمل في تثبيت هذا له وهو عندك في تلك الحال في تلوُّن وتنقُّل، وليس يسأله مسترشِدًا عن أمر هو جاهل به ليُفهِمَه إيَّاه ويخبره عنه، ولكنَّه وبَّخه بذلك»[١٠٠]. ويبدو أنَّ ما ذهب إليه سيبويه في النَّصِّ السَّابق من بابٍ عنوانُه (هذا باب ما جرى من الأسماء التي لم تُؤخَذ من الفعلِ مجرى الأسماءِ التي أُخذتْ من الفعل) مبرِّرًا لتحوُّل التَّركيب؛ بناء على قصد المتكلِّم في سياق الاستفهام الإنكاريِّ التَّوبيخيِّ قد دعا الفرَّاء (ت ٢٠٧هـ)[١٠١]، وابن جرير[١٠٢]، والفارسيَّ[١٠٣] إلى تقرير دلالة التَّوبيخ والتَّقريع للاستفهام في قوله تعالى: ﴿ أَصۡطَفَى ٱلۡبَنَاتِ عَلَى ٱلۡبَنِينَ ﴾[١٠٤].

* * *

المبحث الثاني

قصد المتكلِّم وقرائن تحوُّل التَّركيب اللفظيَّة

قصد المتكلِّم وقرائن تحوُّل التَّركيب اللفظيَّة

يتحدَّد دور المتكلِّم في بناء التَّراكيب النَّحويَّة على علامات ومحدِّدات وقرائن، حيث تجتمع تلك القرائن متضافرة لتدلَّ على المعنى النَّحويِّ[١٠٥]، فهي كلُّ ما يعين على الوصول لمراد المتكلِّم. وقد حدَّدتُ مجموعة من القرائن لها دور فاعل في تحوُّل التَّركيب؛ اعتمادًا على قصد المتكلِّم، منها: (الإعراب، البنية، الرُّتبة، المطابقة، الأداة، التَّضام).

١- الإعراب:

هو القرينة الأبرز بين القرائن، ويُعدُّ «إسهامًا من النِّظام الصّوتيِّ في بناء النِّظام النَّحويِّ»[١٠٦] يستخدمه المتكلِّم قصدًا للإبانة عن المعاني، فلولا الإعراب ما مُيِّز عند المتكلِّم «فاعل من مفعول، ولا مضاف من منعوت، ولا تعجُّب من استفهام، ولا صدر من مصدر، ولا نعت من تأكيد»[١٠٧]؛ وذلك لأنَّ الألفاظ عند المتكلِّم مغلقة على معانيها «حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأنَّ الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها، وأنَّه المعيار الذي لا يتبيَّن نقصان كلام ورجحانه حتى يعرض عليه، والمقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع إليه ...»[١٠٨].

وهذا ما أكَّده الزَّجاجيُّ (ت ٣٤٠هـ) وصدر عنه؛ إيمانًا منه بالقيمة الشَّكليَّة والدَّلاليَّة لهذه القرينة في بناء التَّراكيب وتحوُّلها، حيث ذكر قريبًا من هذا التَّحليل ومفاده أنَّ «الأسماء لما كانت تعتورها المعاني، فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافًا إليه، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلَّة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة، جُعلت حركات الإعراب فيها تنبئُ عن هذه المعاني، فقالوا: ضرب زيد عمرًا، فدلوا برفع زيد على أنَّ الفعل له، وبنصب عمرو على أنَّ الفعل واقع به، وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتَّسعوا في كلامهم، ويقدموا الفاعل إنْ أرادوا أو المفعول

عند الحاجة إلى تقديمه»[١٠٩]، «ألا ترى أنَّك إذا قلتَ: (أكرمَ سعيدٌ أباه، وشكرَ سعيدًا أبوه)، علمتَ برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلامُ شرجًا واحدًا لاستبهمَ أحدُهما من صاحبِه»[١١٠].

فالعلامة الإعرابيَّة يتجلَّى أثرها في قصد المتكلِّم الذي يريد أن يوصله للمخاطب؛ أي: أن العلامة تابعة لقصد المتكلِّم وإرادته، تردَّد هذا في التَّحوُّل من حالة الرَّفع على الإخبار إلى حالة النَّصب على الذَّم في قوله تعالى: ﴿ سَيَصْلَىٰ نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ ۝٣ وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ ۝٤ فِى جِيدِهَا حَبْلٌ مِّن مَّسَدٍ ﴾[١١١]. إذ إنَّ قراءة الرَّفع حمالةُ[١١٢] تحمل معاني الوصف والإخبار والدُّعاء[١١٣] على أنَّها مرفوعة حملًا على النَّسق، أو خبرًا للمبتدأ لامرأته، أو نعتًا لامرأته وهي أمُّ جميل. أمَّا قراءة النَّصب ﴿ حَمَّالَةَ ﴾ فإنَّها تحمل معنى الذَّمِّ قطعًا؛ لأنَّ العرب تنصب بالمدح والذَّمِّ[١١٤] لما في النَّصب من بيان العقوبة الآجلة لها يوم القيامة.

إنَّ المتكلِّم عند قصد المدح أو الذَّمِّ لا يريدُ أن يخبرَ المخاطب بأمر قد يجهله عند خطابه ففي قولك: «(أتاني زيدٌ الفاسقَ الخبيثَ) لم يرد أن يكرِّره ولا يعرِّفك شيئًا تنكره، ولكنَّه شتمَه بذلك»[١١٥] فـ«الذي يصيِّره مدحًا وثناء أو شتمًا وتقبيحًا قصد المتكلِّم به إلى ذلك»[١١٦]. وتتجاوب تلك القيمة التَّعبيريَّة التي ارتضاها سيبويه مع قراءة النَّصب في بابٍ عنوانه (هذا بابُ ما يجري منَ الشَّتم مَجرى التَّعظيم وما أشبهَه)؛ إذ يقول: «ولم يجعل الحمَّالة خبرًا للمرأة، ولكنَّه كأنَّه قال: أَذكُرُ حمَّالةَ الحطبِ، شَتمًا لها، وإنْ كان فعلًا لا يُستعمل إظهارُه»[١١٧].

وقد لاح هذا التَّحليل في توجيه الفارسيِّ لقراءة النَّصب؛ إذ قال: «وأمَّا النَّصب في حمَّالة فعلى الذَّمِّ، وكأنَّها اشتهرتْ بذلك فجرتِ الصِّفة عليها للذَّمِّ لا للتَّخصيصِ والتَّخليصِ من موصوفِ غيرها»[١١٨]. وهو ممَّا يناسب أمَّ جميلٍ التي

كانتْ تحملُ الشَّوك والسَّعدان في طريق الرسول صلى الله عليه وسلم، وكانت تمشي بالنَّميمة بين النَّاس[١١٩].

والنِّظام اللُّغويُّ في بنية النَّظم القرآنيِّ خُلِقَ للإفادة في أوجه قراءاته، حيث استطاع المخاطب أن يسدَّ الفجوة الإبلاغيَّة في قراءة النَّصب من خلال تكميل النَّقص الوارد في جملة الخطاب؛ لأنَّه يعلم جيِّدًا بوجود عنصر محذوف أدَّى لهذا التَّحوُّل.

والعامل الذهنيُّ في خلفيَّة قراءة النَّصب من معطيات التَّأويل التَّداوليِّ في النَّظر النَّحويِّ للتَّركيب؛ لاعتماده على السياق لتحديد الكلام النَّاقص (المحذوف) الذي به يوضحُ قصد المتكلِّم من هذا التَّحوُّل. وهذا يدلُّ على أنَّ العلامة الإعرابيَّة تحمل أثرين: أثرًا معنويًّا ممثلًا في قصد المتكلِّم في سياقه، وأثرًا لفظيًّا في ضبط أواخر الكلم يحدِّدها العامل النَّحويُّ في سياقه اللُّغويِّ، يقول ابن جني: «فأمَّا الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرَّفع والنَّصب والجرِّ والجزم إنَّما هو للمتكلِّم نفسه لا لشيء غيره. وإنَّما قالوا: لفظيٌّ ومعنويٌّ؛ لما ظهرتْ آثار المتكلِّم بمضامَّة اللَّفظ للَّفظ أو باشتمال المعنى على اللَّفظ، وهذا واضح»[١٢٠].

ونتلمَّس تحوُّلًا في التَّركيب لتغاير علامة الإعراب في (وَلِبَاسُ التَّقْوَى) بالرفع والنَّصب[١٢١] من قوله تعالى :﴿ يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ قَدۡ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكُمۡ لِبَاسٗا يُوَٰرِي سَوۡءَٰتِكُمۡ وَرِيشٗاۖ وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ ذَٰلِكَ خَيۡرٞۚ ذَٰلِكَ مِنۡ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ لَعَلَّهُمۡ يَذَّكَّرُونَ ﴾[١٢٢]، حيث حملت قراءة الرَّفع على القطع والاستئناف للعموم والإطلاق على أنَّها مبتدأ وذلك صفته، ويكون التَّقدير: ولباسُ التَّقوى المشار إليه سابقًا خيرٌ[١٢٣] وأضيفت لـ(التَّقْوَى) للدَّلالة على العموم. فإذا وقف المتكلِّم القارئ على (رِيشًا) كان وقفه حسنًا وأيَّد المعنى المتحصِّل من الرَّفع[١٢٤].

وقد يتحوَّل القطع والاستئناف إلى العطف على التَّشريك مع ما سبق في الآية الكريمة فيكون التَّقدير: قد أنزلنا عليكم لباسًا يواري سوءاتكم، وريشًا، ولباسَ التَّقوى هذا الذي أنزل عليكم هو لباس يواري ما سبق ذكره، وهذا اللِّباسُ خيرٌ لكم من التَّعرِّي والتَّجرُّد من الثِّياب عند طوافكم بالبيت الحرام[١٢٥].

والتَّنوين علامة إعرابيَّة تتحصَّل منه وظائف عندما يلحق الأسماء المشتقَّة التي تعمل عمل فعلها حسب قصد المتكلِّم وإرادته في تحوُّل المعاني لتحوُّل التَّركيب. من هذه الوظائف ترشيح الزَّمن لدلالة اسم الفاعل مع التَّنوين وعدمه، وهي وظيفة تتعلَّق بالوصف الذي يدلُّ على التَّجدُّد والحدوث؛ إذ لا بد أن يحصل في زمن؛ ومن ثمَّ يصير التَّنوين في اسم الفاعل علامة على تخصيص الزَّمن بالحال أو الاستقبال.

ويقرِّر سيبويه هذا المعهود الذِّهنيَّ لدلالة التَّنوين في اسم الفاعل تبعًا لإرادة المتكلِّم حين تحدَّث عن عمل اسم الفاعل وتشبيهه للمضارع في بابٍ عنوانُه (هذا بابٌ من اسمِ الفاعل الذي جَرى مجرى الفعلِ المضارع في المفعولِ في المعنى، فإذا أردتَ فيه من المعنى ما أردتَ في يَفعل كان نكرةً منونًا)، وذلك قولُك: «(هذا ضاربٌ زيدًا) غدًا. فمعناه وعملُه مثلُ: (هذا يضربُ زيدًا غدًا). فإذا حدَّثتَ عن فعلٍ في حين وقوعه غير منقطعٍ كان كذلك. وتقولُ: (هذا ضاربُ عبدَ الله السَّاعة)، فمعناه وعملُه مثلُ: (هذا يضربُ زيدًا السَّاعة). وكان زيدٌ ضاربُ أباك، فإنَّما تحدَّثَ أيضًا عن اتِّصال فعلٍ في حال وقوعه. وكان مُوافقًا زيدًا، فمعناه وعملُهُ كقولك: (كان يضربُ أباك)، ويُوافق زيدًا. فهذا جرى مجرى الفعل المضارع في العمل والمعنى منوَّنًا»[١٢٦]. وهذا التَّنوين في اسم الفاعل دلالة واضحة وقرينة شكليَّة لفظيَّة يستعملها المتكلِّم لبيان الأثر المعنويِّ وهو دلالته على الحال والاستقبال.

وقد جعل ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) الإعراب في اسم الفاعل – تنوينًا وعدمًا – «فارقًا في بعض الأحوال بين الكلامين المتكافئين والمعنيين المختلفين كالفاعل والمفعول، لا يُفرَّق بينهما إذا تساوت حالاهما في إمكان الفعل أن يكون لكلٍّ واحد منهما إلا بالإعراب، ولو أنَّ قائلًا قال: هذا قاتلٌ أخي بالتَّنوين، وقالَ آخر: هذا قاتلُ أخي بالإضافة، لدلَّ التَّنوينُ على أنَّه لم يقتلْه، ودلَّ حذفُ التَّنوينِ على أنَّه قتلَه»[١٢٧].

ويؤكِّد السِّيرافي (ت ٣٨٥هـ) أنَّ التَّنوين وعدمه تابعٌ لقصد المتكلِّم ونيَّته لا لمنع صرف الكلمة أو إعرابها؛ إذ يقول: «فمن ذلك قولهم: (هُنَّ حواجُّ بيتِ الله)، وفي (حواجٌّ) نيَّة التَّنوين كأنَّك قلت: (هُنَّ حواجٌّ بيتَ الله) جمع (حاجَّة) وسقط التَّنوين؛ لأنَّه لا ينصرف، وتجوز إضافته فتقول: (هُنَّ حواجُّ بيتِ الله) ويسقط التَّنوين للإضافة لا لمنع الصَّرف»[١٢٨].

إنَّ المعنى يسبق وجود اللَّفظ وهو مضمون له؛ لذا جمع الإعراب بين أثرين: أثر لفظيٍّ يتمثَّل في العلامة الصَّوتيَّة في آخر الكلمة التي تدلُّ لوجود وظيفة نحويَّة، وأثر معنويٍّ يتمثَّل في الوظيفة النَّحويَّة المستنتجة من تلك العلامة الصَّوتية[١٢٩]، فإذا قال قائل: (الأسدُ) بالضَّمَّة فإنَّ المخاطب يدرك أنَّ المتكلِّم أراد نقل الخبر إليه. ولكنَّه إن قال: (الأسدَ) بالفتحة فإنَّ المعنى يتغيَّر إلى التَّحذير بتقدير: احذر، أو الأمر بتقدير: اضرب. الذي هو في الخلفيَّة الذِّهنيَّة للمتكلِّم ويريد أن يفصح عنه. وهذا يدلُّ على أنَّ التَّغيير في الحركة كان نتيجة للتَّغيير في المعنى، وليست الحركة نتيجة لأثر عامل، «فالموجد لهذه المعاني هو المتكلِّم، وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلِّم، لكنَّ النُّحاة جعلوا الآلة كأنَّها الموجدة للمعاني ولعلاماتها كما تقدَّم؛ ولذلك سُمِّيت الآلات عوامل»[١٣٠].

وقد أشار الفارسيُّ لهذه الآلات باعتبارها أداة لإدراك العلاقة بينها وبين الإعراب؛ إذ قال: «قولنا: (قام) يرفع (زيدًا)؛ اختصار وتقريب من المتعلِّم، والذي توجبه

الحقيقة أنَّ المتكلِّم يرفع (زيدًا) بلسانه لمعنى وعلَّة. فعلَّة الرَّفع (قام)، والعلَّة لا ينكر تقدُّمها وتأخُّرها إذا كان العامل لا يزايله التَّقدُّم»[١٣١].

وتتنوَّع العلامة الإعرابيَّة في التَّركيب الواحد على اللَّفظ الواحد لقصد المتكلِّم وما يصاحبه من قرائن لغويَّة في التَّركيب، أو قرائن خارجيَّة غير لغويَّة، وكلُّ علامة تحقِّق المعنى الذي يتغيَّاه المتكلِّم في سياقه. نتلمَّسُ ذلك في صيغة المضارع، حيث تجتمع عليه علامة النَّصب والرَّفع في تركيب واحد، إذا كان مسبوقًا بقرينة الأداة، وهي: الفاء الواقعة بعد نفي أو شبهه فاحتمل الفعل في تركيبه أن يكون جوابًا على معنى السَّببيَّة فيُنصبُ لذلك، أو يعطف على ما قبله فيكون الفعل تابعًا لما قبله في الإعراب، أو يُستأنف به تركيبٌ جديدٌ عمَّا قبله فيكون مرفوعًا[١٣٢].

وتأتي دلالة النَّصب في سياقها التَّركيبيِّ على السَّببيَّة لمعان، نحو قولك: (ما تَأتِينِي فَتُحَدِّثَنِي)، «فالنَّصبُ على وجهين من المعاني: أحدهما: (مَا تَأتِينِي فَتُحَدِّثُنِي؟)؛ أي: (لَو أَتَيتَنِي لَحَدَّثْتَنِي). وأمَّا الآخر: (فَمَا تَأْتِينِي أبدًا إلَّا لم تُحَدِّثْنِي)؛ أي: منك إتيانٌ كثير ولا حديثٌ منك»[١٣٣]. إنَّ قصد المتكلِّم في المعنى الأوَّل جعل الإتيان منفيًّا نفيًا مطلقًا، وعلَّق الحديث على الإتيان، فلو وُجِدَ الإتيان لوُجِدَ الحديث[١٣٤].

وقصده من الإتيان في المعنى الثَّاني: النَّفي مقترنًا بالحديث فلو حصل الإتيان لم يكن معه حديث؛ وعلَّة ذلك عند المتكلِّم أنَّه يتمنَّى الإتيان الذي يؤدَّى معه الحديث، فامتناع الحديث لم يكن بسبب امتناع الإتيان بل لقصد المتكلِّم في الحالتين.

أمَّا دلالة الرَّفع والاستئناف فيكون قصد المتكلِّم مغايرًا فيهما، يقول سيبويه في بابٍ عنوانُه (هذا باب الفاء): «وإن شئت أشركتَ بين الأوَّل والآخر، فدخل فيه الأوَّل، فتقول: (ما تَأتِينِي فَتُحَدِّثُنِي)، كأنَّك قلتَ: (ما تَأتِينِي وما تُحَدِّثُنِي)، وإن شئتَ رفعتَ على وجه آخر، كأنَّك قلتَ: (فأنت تحدِّثُنا)، فهذا في موضع مبنيٌّ على المبتدأ»[١٣٥]. قصد المتكلِّم

بالنَّفي، نفي الإتيان ونفي الحديث؛ أي: لا إتيان منك ولا حديث. وعلى الاستئناف يتحوَّل التَّركيب فيكون المعنى منقطعًا عمَّا قبله؛ لذا يكون الإتيان منفيًّا، ويكون الحديث حاصلًا، والتَّقدير: لا إتيانَ منك والحديثُ حاصل سواء أتيتَ أم لم تأتِ[١٣٦].

وينسحب هذا التَّلوين في دلالة الإعراب؛ اعتمادًا على قصد المتكلِّم في صيغة المضارع إذا كان مسبوقًا بقرينة الأداة، وهي: الواو بعد نفي أو شبهه فاحتمل الفعل في تركيبه أن يكون جوابًا على معنى المعيَّة أو المصاحبة فيُنصبُ لذلك، أو يُعطفُ على ما قبله فيكون الفعلُ تابعًا لما قبله في الإعراب، أو يُستأنفُ به تركيبٌ جديدٌ عمَّا قبله فيكون مرفوعًا[١٣٧]، في قولك: (لا تأكلِ السَّمكَ وتشربَ اللَّبنَ)؛ إذ يقول سيبويه في بابٍ عنوانُه (هذا بابُ الواوِ): «اعلم أنَّ (الواو) ينتصب ما بعده في غير الواجب من حيث انتصب ما بعد (الفاء)، وأنَّها قد تُشركُ بين الأوَّل والآخر كما تُشرك الفاء، وأنَّها يُستقبحُ فيها أنْ تُشرِكَ بين الأوَّل والآخر كما استُقبِحَ ذلك في (الفاء)، وأنَّها يجيء ما بعدها مرتفعًا منقطعًا من الأوَّل كما جاء ما بعد الفاء، وتقول: (لا تأكل السَّمك وتشربَ اللَّبن)، وإن شئتَ جزمتَ على النَّهي في غير هذا الموضع، ومنعَك أن ينجزم في الأوَّل؛ لأنَّه إنَّما أراد أن يقولَ له لا تجمع بين اللَّبنِ والسَّمكِ، ولا ينهاه أن يأكلَ السَّمكَ على حدة ويشرب اللَّبن على حدة، فإذا جزم فكأنَّه نهاه أن يأكلَ السَّمكَ على كلِّ حالٍ أو يشربَ اللَّبن على كلِّ حال»[١٣٨].

إنَّ النَّصب على المعية في التَّركيب السَّابق يعتمد على قصد المتكلِّم في نهي المخاطب عن الجمع بين الاثنين الأكل والشُّرب، ثمَّ يتحوَّل التَّركيب بجزم الفعل المضارع إلى النَّهي عن الجمع بين الاثنين الأكل والشُّرب مطلقًا إن كان الفعلان منفردين أو مجتمعين؛ اعتمادًا على قصده. غير أنَّ المتكلِّم يريد النَّهي عن فعل واحد ثمَّ يخبر عن الآخر؛ فيرفع الفعل على الاستئناف؛ أي: ينهى المخاطب عن أكل السَّمك على حدة، ويخبر عنه أنَّه يشرب اللَّبن[١٣٩].

وبالجملة فإنَّ الإعراب تابع للمعنى الذي أراده المتكلِّم، «وذلك أنَّك تجد في كثير من المنثور والمنظوم الإعرابَ والمعنى متجاذبين، هذا يدعوك إلى أمر وهذا يمنعك منه، فمتى اعتورا كلامًا ما أمسكتَ بعروة المعنى، وارتحت لتصحيح الإعراب»[١٤٠].

٢- البنية:

من القرائن النَّحويَّة المبرَّزة التي تساعد المتكلِّم لاختيار النَّمط التَّركيبيِّ في إطار المعنى الهدف، مثل اختياره لصيغة معبِّرة عن وظيفة نحويَّة في إحدى صورها الاستعماليَّة، مثل التَّغاير بين صيغتي اسم الفاعل وصيغة المبالغة في سياقين، الأولى في سياق قوله تعالى: ﴿ يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَحِرٍ عَلِيمٍ ﴾[١٤١]، والثَّانية في قوله عز وجل: ﴿ يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَحَّارٍ عَلِيمٍ ﴾[١٤٢].

وحاصل دلالة اختيار النَّظم القرآنيِّ للصِّيغتين في كُلٍّ أنَّ الفاعل من السِّحر ساحر لسياق قوله تعالى: ﴿ وَأُلْقِيَ ٱلسَّحَرَةُ سَٰجِدِينَ ﴾[١٤٣]، وقوله تعالى: ﴿لَعَلَّنَا نَتَّبِعُ ٱلسَّحَرَةَ إِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلْغَٰلِبِينَ ﴾[١٤٤]،كما أنَّ السَّحرة جمع ساحر، ككتبة وكاتب، وفجرة وفاجر، أمَّا سحَّار فقد وُصِفَ بلفظ: (عليم) ووصفه يدلُّ على تناهيه فيه، وحذقه به؛ فناسب لذلك أن يُذكروا بالاسم الدَّال على المبالغة في السِّحر[١٤٥]؛ لأنَّه جواب لقول فرعون[١٤٦] فيما استشارهم فيه من أمر موسى بعد قوله: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ ﴾ فأجابوه بما هو أبلغ من قوله؛ رعاية لمراده بخلاف التي في الأعراف فإنَّ ذلك جواب قولهم[١٤٧].

كما تتجلَّى قيمة الصِّيغة في اختيارات المتكلِّم عند اختلافها بين البناء للمعلوم والبناء للمجهول لتكثيف الدَّلالة بين ضوابط الصَّنعة البلاغيَّة وإجراءات الإعراب الشّكليَّة، مثل: اختيار النَّظم صيغة (قلنا) بالبناء للمعلوم، و(قيل) بالبناء للمجهول في النَّظم القرآنيِّ في مقام القصِّ والحكاية في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا ٱدْخُلُوا۟ هَٰذِهِ

ٱلْقَرْيَةَ ﴾[١٤٨] بذكر المسند إليه، والثَّانية بإسقاط المسند إليه في قوله عزَّ وجل: ﴿ وَإِذْ قِيلَ لَهُمُ ٱسْكُنُوا۟ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾[١٤٩]، ففي آية البقرة تقدَّم ذكر النِّعم ﴿ يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتِىَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ ﴾[١٥٠] فكان إيثار النَّظم القرآنيِّ التَّصريح بالفاعل ﴿ وَإِذْ قُلْنَا ﴾ وهو الله عزَّ وجل لازمة أسلوبيَّة في التَّعبير، ويقوم سياق العلم به مقام ذكره وخاصَّة في مقام ذكر النِّعم.

أمَّا آية الأعراف فقد استغني فيها عن ذكر المسند إليه لتركيز الاهتمام على الحدث بصرف النَّظر عن محدثه، حيث تقدَّم من تعريفهم وتوبيخهم في قوله تعالى: ﴿ ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ ۚ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴾[١٥١] ثمَّ توبيخهم على فعلتهم في اتِّخاذهم العجل؛ «إيذانًا بأنَّ هذا السِّياق للغضب عليهم بتساقطهم في الكفر وإعراضهم عن الشُّكر»[١٥٢]. فانصرف إلى الإعلام بوقوع الفعل، أو الاكتفاء على الحدث ألبتة دونما الاهتمام بذكر بفاعله.

ومن تكثيف الدَّلالة اختيار النَّظم القرآنيِّ المغايرة بين البناءَيْن لتركيز الاهتمام على ناتج الدَّلالة في قوله تعالى: ﴿ وَعَلَى ٱلْمَوْلُودِ لَهُۥ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ۚ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةٌۢ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَّهُۥ بِوَلَدِهِۦ ۚ وَعَلَى ٱلْوَارِثِ مِثْلُ ذَٰلِكَ ﴾[١٥٣] فترتفع والدة ومولود على الفاعلية إن قُدِّر الفعل مبنيًّا للفاعل وعلى المفعولية إن قُدِّر الفعل مبنيًّا للمفعول. فالتَّحول في التَّركيب القرآنيِّ مرتبط بالمعنى الوظيفيِّ الصَّرفيِّ لصيغة الفعل «فإذا قدرناه مبنيًّا للفاعل، فالمفعول محذوف تقديره: لا تُضارِرُ والدةٌ زوجَها بأن تطالبه بما لا يقدر عليه من رزق وكسوة وغير ذلك من وجوه الضَّرر، ولا يضارِرُ مولودٌ له زوجته بمنعها ما وجب لها من رزق وكسوة، وأخذ ولدها مع إيثارها إرضاعه، وغير ذلك من وجوه الضَّرر»[١٥٤].

وتظهر قيمة التَّحول في التَّركيب بتقديم صيغة على أخرى؛ لاستشراف قيم دلاليَّة، هي الغاية والسِّرُّ في التَّقديم، يتمثَّل هذا في (يُطَافُ وَيَطُوفُ) حيث وردت الصِّيغتان كلتاهما في سورة الإنسان وسياق الحديث بهما عن الجنَّة والنَّار، فالصِّيغة الأولى في قوله تعالى: ﴿ وَيُطَافُ عَلَيْهِم بِآنِيَةٍ مِّن فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَا۠ ﴾[١٥٥]، والثَّانية في قوله تعالى: ﴿ وَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ إِذَا رَأَيْتَهُمْ حَسِبْتَهُمْ لُؤْلُؤًا مَّنثُورًا ﴾[١٥٦]. نلاحظ أنَّ الفعل المبني للمفعول تقدَّم الفعل المبني للفاعل في السُّورة نفسها، وقد ذكر سيبويه في بابٍ عنوانُه (هذا بابُ الفاعلِ الذي يَتعَدَّاه فعلُهُ إلى مفعول) أنَّ العرب «يقدِّمُونَ الذِي بَيَانُهُ أَهَمُّ لَهُم وَهُم بِبَيانِهِ أَعْنَى وَإِنْ كَانَا جَمِيعًا يُهِمّانِهِم ويَعْنِيَانِهِم»[١٥٧].

وقد استثمر الخطيبُ الإسكافيُّ (ت ٤٠٢هـ) هذه القاعدة المطَّردة في بيان علَّة مجيء النَّظم القرآني على هذا النَّسق من المغايرة، حيث أفاد أنَّ القصد في الصِّيغة الأولى هو وصف ما يُطاف به، ولم يقصد وصف الطَّائفين، فناسب لذلك بناء الفعل للمفعول، وأنَّ القصد في الصِّيغة الثَّانية في سياقها هو: وصف الطَّائفين، لا وصف المطوف به، حيث قال: «إنَّ القصد في الآية الأولى وصف ما يُطاف به من الأواني دون وصف الطَّائفين، فلمَّا كان المعتمد بالإفادة ذاك بني الفعل مقصودًا به ذكر المفعول لا الفاعل ... وأمَّا الموضع الثَّاني الذي سُمّيَ فيه الفاعل، وهو قوله: ﴿ وَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ ﴾ فإنَّ القصد فيه وصف الفاعلين الذين يطوفون بهذه الآنية فوجب ذِكْرهم؛ لتعلُّق الصِّفة بهم»[١٥٨]. وفطن ابن الزُّبير (ت ٧٠٨هـ)؛ اعتمادًا على سياق الحال في وصف المغايرة للصِّيغتين تقديمًا وتأخيرًا في الآيتين، وهي: تقديم الأهم، وهو المطاف به، ثُمَّ ذكر المهمّ، وهم: الطَّائفون؛ إذ يقول شارحًا ذلك: «وقدَّم المطاف به؛ لأنَّه الذي به تنعُّمهم تناولًا، واتِّصالًا، وتطعُّمًا، وغذاءً، ومأْكلًا، ومشْربًا فكان أهم للتَّقديم، ثُمَّ أعقبَ بذكر الطَّائفين، وهم الولدان المخلَّدون»[١٥٩].

فلم تكن قرينة البنية بمفردها كافية للدَّلالة على معناها فقد احتاجتْ لقرائن أخرى توضح ما فيها من إبهام يتضمَّنها السِّياق؛ ومن ثمَّ لم تكن البنى الصَّرفيَّة بمفردها قادرة على أن تكون قرائن نحويَّة لإزالة الإبهام إفرادًا؛ لأنَّ غاية الأمر ومقصده «ينصبُّ على ماذا يعني المرسل بخطابه لا ماذا تعنيه اللُّغة، حتَّى لو كان الخطاب واضحًا في لغته؛ لأنَّ معرفة قصد المرسل هو الفيصل في بيان معناه»[١٦٠]. فإذا نظرنا إلى صيغة اسم الفاعل (مُفْتَعِل)، وصيغة اسم المفعول (مُفْتَعَل) في سياق قولنا: (رأيتُ مُخْتارًا ينظرُ) لوجدنا أنَّ الصيغة بمفردها غير قادرة على إزالة الإبهام الحاصل إلا بمعونة السِّياق؛ لأنَّ الحركة الصَّرفيَّة عاجزة عن تخطِّي المعنى الهدف فإذا تحقَّق المعنى المقصود بقرينة أصبح نصًّا في معنى واحد بعينه[١٦١]؛ فتتلاشى الدَّلالات المحتملة للصِّيغة في خارج السِّياق ليظهر في الخلفيَّة الذِّهنيَّة في طرفي الخطاب أحدُ المعاني بقرينة من القرائن الأخرى على أنَّه المعنى التَّركيبيُّ المقصود؛ إذ لا يظهر المعنى الحقيقيُّ الذي يقصده المتكلِّم إلا من خلال السِّياق المحيط به[١٦٢].

وكذلك ينسحب الحال في صيغ الوصف المشتق في النَّظم القرآنيِّ؛ تبعًا لسياقها ومقاصد التَّنزيل لها، نحو: صيغة (مُشْتَبِه) جاءت في قوله تعالى: ﴿وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلرُّمَّانَ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَٰبِهٍ﴾[١٦٣]. بينما جاءت صيغة (مُتَشَابِه) في قوله تعالى: ﴿وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلرُّمَّانَ مُتَشَٰبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَٰبِهٍ﴾[١٦٤]. فهناك فرق دقيق بينهما آثره النَّظم القرآنيُّ؛ لتخصيص كلِّ آية بالصِّيغة التي وردتْ فيها فالقرآن الكريم لا يستعمل كلمة بصيغة محدَّدة في موطن، ويستعملها بصيغة متشابهة في موطن آخر إلا لسبب يقتضيه السِّياق، فكلُّ لفظة اختصَّتْ بموطنها المناسب. فسياق الآية الأولى جاء في بيان قدرة الله تعالى وآياته الباهرة في خلقه قال تعالى:﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ ۖ يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ... فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا ... وَهُوَ

ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلنُّجُومَ لِتَهْتَدُوا۟ بِهَا ... وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ... وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً ...﴾[١٦٥].

وسياق الآية الأخرى جاء في بيان الأطعمة وما يحلِّله ويحرِّمه أهل الكفر، وبيان عقائدهم الباطلة، قال تعالى: ﴿وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ ٱلْحَرْثِ وَٱلْأَنْعَٰمِ نَصِيبًا فَقَالُوا۟ هَٰذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ ... وَقَالُوا۟ مَا فِى بُطُونِ هَٰذِهِ ٱلْأَنْعَٰمِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِنَا ۖ وَإِن يَكُن مَّيْتَةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَآءُ ... وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَ جَنَّٰتٍ مَّعْرُوشَٰتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَٰتٍ ..﴾[١٦٦].

فالفعل (اشْتَبَهَ) أكثر ما يفيد الالتباس والإشكال، وأنَّ الفعل (تَشَابَهَ) أكثر ما يفيد المشاركة في معنى من المعاني؛ لذا جاء في هذا المعنى من (تاج العروس): «أمور مُشتبهة ومُشبَّهة كمُعظَّمة؛ أي: مُشكِلة مُلتبسة يشبه بعضها بعضًا»[١٦٧]، وكذلك جاء في هذا من (المصباح المنير): «فالمشابهة: المشاركة في معنى من المعاني، والاشتباه: الالتباس»[١٦٨].

فـ«الأمور المشتبِهة تحتاج إلى زيادة نظر وتأمُّل؛ لإدراك حقيقة أمرها، فوضع (مُشتبهًا) في السِّياق الدَّال على قدرته وآياته، وفي موضع الأمر بالنَّظر (انْظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ) دون الموضع الآخر ممَّا ليس في هذا السِّياق، فكان كلُّ تعبير أنسب في سياقه الذي ورد فيه»[١٦٩].

٣- الرُّتبة:

قرينة تركيبيَّة لفظيَّة وعلاقة بين جزأين متلازمين في التَّركيب، وموقع كلٍّ منهما يدلُّ على وظيفته النَّحويَّة، وأكثر ما تقع هذه القرينة مع الأدوات والظُّروف[١٧٠]، ويُلجأ إليها إذا عجزت قرينة العلامة الإعرابيَّة عن تحديد المعنى النَّحويِّ، فقد تغيب

عن بعض المفردات، فيصعب عندئذ كشف المعنى. يقول الجرجانيُّ: «واعلم أنْ ليس للنَّظم إلا أنْ تضع كلامكَ الوضعَ الذي يقتضيه علمُ النَّحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نُهِجتْ فلا تزيغُ عنها، وتحفظ الرُّسومَ التي رُسِمَتْ لك فَلا تُخِلُّ بشيءٍ منها»[١٧١].

وقد تصوَّرها سيبويه في غير موضع من كتابه؛ إذ استندت عنده إلى تصوُّرٍ بنائيٍّ هو أسبقيَّة مرتبة العامل على المعمول[١٧٢]. وصرَّح ابن السَّرَّاج بذلك في قوله: «مرتبةُ العَامِلِ قبل المعمولِ فيهِ مَلفوظًا به أو مُقدَّرًا»[١٧٣].

فهي قرينة يُنتفع بها في تحديد مواقع الكلمات في التَّركيب عند تحوُّله؛ فمحلُّ الفعل في الإسناد الفعليِّ قبل الفاعل، ومحلُّ المبتدأ في الإسناد الاسميِّ قبل الخبر، فإن عُدِل عنه إلى غيره تقديمًا وتأخيرًا فضرب من التَّوسُّع والاهتمام والعناية؛ لقصد المتكلِّم؛ لأنَّه «لا يكون ترتيب في شيء حتَّى يكون هناك قصد»[١٧٤].

وتتجاذب قرينة الرُّتبة وقرينة العلامة الإعرابيَّة الأهميَّة في تحديد المعنى النَّحويِّ ولولا الرُّتبة «لتفكَّكت أواصر الكلم ولدخل المعنى في غيابات الغموض أو في متاهات اللَّبس، وكلا الغموض واللَّبس آفة من آفات الاتِّصال والتَّفاهم»[١٧٥]؛ لذا استلهمها أبو حيان (ت ٧٤٥هـ) في توجيه إعراب اسم كان وخبرها من قوله تعالى: ﴿ فَمَا كَانَ دَعْوَىٰهُمْ إِذْ جَآءَهُم بَأْسُنَآ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ إِنَّا كُنَّا ظَٰلِمِينَ ﴾[١٧٦]، حيث إنَّ تركيب نظم الآية يجيز إعراب ﴿ دَعْوَىٰهُمْ ﴾ اسمًا لكان، وقوله: ﴿ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ ﴾ خبرها، وقد أجاز النُّحاة عكسها تحوُّلًا في التَّركيب غير أنَّ أبا حيَّان رَأَى الرَّأيَ الأوَّل اعتمادًا على القرينة، حيث قال: «لأنَّه إذا لم تكن قرينة لفظيَّة ولا معنويَّة تبيِّن الفاعل من المفعول وجب تقديم الفاعل وتأخيره المفعول، نحو: (ضرب موسى عيسى) وكان وأخواتها

مشبَّهة في عملها بالفعل الذي يتعدَّى إلى واحد، فكما وجب ذلك فيه وجب ذلك في المشبَّه به وهو: ﴿كَانَ﴾ و﴿دَعْوَىٰهُمْ﴾ و﴿إِلَّآ أَن قَالُوٓا۟﴾ لا يظهر فيهما لفظ يبيِّن الاسم من الخبر ولا معنى، فوجب أنْ يكون السَّابق هو الاسم واللاحق الخبر»[١٧٧]؛ لذا فهي قرينة نحويَّة تركيبيَّة تقوم بوظيفة سياقيَّة، وأخرى أسلوبيَّة؛ إذ تكون في الأسلوب مؤشرًا أسلوبيًّا ووسيلة إبداع وتقليب عبارة واستجلاب معنى بلاغيٍّ أدبيٍّ[١٧٨]؛ ومن ثمَّ فهي تتعلَّق تعلُّقًا مباشرًا بالدَّلالة فلا تقوم قائمة للتَّركيب أيًّا كان نمطه إلَّا حقَّق وصالًا بين إبداع متكلِّم ووعي متلقٍّ. وربَّما يظهر المعنى الأول بالرُّتبة المحفوظة، ويظهر المعنى الثَّاني بالرُّتبة غير المحفوظة. نستطيع أن نتلمَّس دور المتكلِّم وقصده في تحوُّل التَّركيب، من خلال نوعي الرُّتبِ على النَّحو التَّالي:

أ- الرُّتبة المحفوظة: وهي الرُّتبة المقيَّدة التي تلتزم موقعًا ثابتًا تحفظ للعنصر اللُّغويِّ مكانته تقديمًا أو تأخيرًا؛ لأنَّ اختلال التركيب قائم على اختلال الرُّتبة؛ ومن ثمَّ يتغيَّر الباب النَّحويُّ للعنصر التَّركيبيِّ ويخرجه من حكمه وإعرابه إلى حكم آخر وإعراب آخر، وقد يعبَّر عن التَّقديم في هذا السِّياق بأنَّه «تقديم لا على نية التَّأخير»[١٧٩]. ومنها؛ أي: الرُّتبة المحفوظة، تأخُّر التَّمييز عن الفعل، والبدل عن المبدل منه، والتَّوكيد عن المؤكَّد، وعطف البيان عن المبيَّن، وتقدُّم المضاف على المضاف إليه، والموصوف على الصِّفة، وتقدُّم الموصول على الصِّلة.

والرُّتبة المحفوظة نوعان: رتبة محفوظة (أصالة) وهي ما سبق ذكرها، ورتبة محفوظة (عرضًا) كحفظ رتبة التَّقدُّم للفاعل والتَّأخُّر للمفعول، أو التَّقدُّم للمبتدأ والتَّأخُّر للخبر لسبب عارض كأمن اللَّبس فهي رتب غير محفوظة في الأصل.

فإذا ظهرتِ العلامة الإعرابيَّة لم يُلتزمْ بها في التَّرتيب إذا أمن اللَّبس، أو كانت الغاية العناية والاهتمام بالمتقدِّم، أو للتَّخصيص. يقول ابن السَّرَّاج موضحًا ذلك

وشارحًا: «وذلك نحو قولك: (ضرب عيسى موسى) إذا كان (عيسى) الفاعل لم يجُز أن يقدَّم (موسى) عليه؛ لأنَّه مُلبِس لا يبين فيه إعراب ... ولو قلت: (ضرب الذي في الدَّار الذي في البيت) لم يجُز التَّقديم والتَّأخير لإلباسه»[١٨٠]، ويقول ابن جنِّي: «فقد تقول: (ضرب يحيى بشرى) فلا تجد هناك إعرابًا فاصلًا وكذلك نحوه، قيل: إذا اتَّفق ما هذه سبيله ممَّا يخفى في اللَّفظ حالُهُ أُلزِم الكلام من تقديم الفاعل وتأخير المفعول ما يقوم مقام الإعراب»[١٨١]. فتُحفظ في المثالين السَّابقين من كلام ابن السَّرَّاج وابن جنِّي إذا حصل لبسٌ في المعنى لعدم مراعاتها، فكان فقدان العلامة الإعرابيَّة التي تميِّز الفاعل من المفعول طريقًا إلى اللَّبس؛ لذا كان هناك ما يدعو لحفظ الرَّتبة، «وذلك أنَّ الفاعل والمفعول إذا لم يكن في الكلام ما يدلُّ عليهما، التزمت العرب تقديم الفاعل وتأخير المفعول، فإذا قالوا: (ضَرَبَ موسى عيسى)، ولم يكن معهم ما يدلُّ على الفاعل، علمت أنَّ المقدَّم هو الفاعل، إذ لم تكن العرب لتقدِّم المفعول بغير دالٍّ على ذلك كما في ذلك من نقض الغرض»[١٨٢]. فإذا لم يقتض أحدهما حفظ الرَّتبة، كانت هناك حريَّة التَّقديم والتَّأخير في التَّركيب[١٨٣]؛ ليسهل للمتكلِّم تلوين خطابه تبعًا لمقصده بعد أن غابت العلامة الإعرابيَّة.

يقول الجرجانيُّ: «لا يكون ترتيب في شيء حتَّى يكون هناك قصد في صورة وصنعة إن لم يقدَّم فيه ما قُدِّم، ولم يُؤخَّر ما أُوخِّر، وبدئ بالذي ثُنِّي به، أو ثُنِّي بالذي ثُلِّث به لم تحصُل تلك الصُّورة وتلك الصَّنعة»[١٨٤]؛ أي: إذا غابت تلك القرائن التي تميِّز الفاعل من المفعول يُلجأ إلى قرينة الرُّتبة فيلزم الكلام من تقديم الأوَّل وتأخير الثَّاني ما يقوم مقام تلك القرائن، بمعنى أنَّ قرينة الرُّتبة وقرينة العلامة الإعرابيَّة تتجاذبان الأهميَّة، فإذا خفيت العلامة كان المصير إلى الرُّتبة وصارت هي صاحبة الأثر المهم في تمييز المعنى.

ومن صور التَّحوُّل في التَّركيب لقصد المتكلِّم؛ اتِّكاء على الرُّتبة المحفوظة عرضًا، توجيه أبي حيَّان لقراءة حُميد بن قيس في الاختلاف بين الفاعل والمفعول على النَّصب والرَّفع: ﴿يَغْشَى اللَّيْلُ النَّهَارَ﴾، و﴿يَغْشَى اللَّيْلَ النَّهَارُ﴾[١٨٥]، من قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ﴾[١٨٦]، حيث أدرك أبو حيَّان أنَّ النَّظم القرآنيَّ في روايتي حُميد جعل اللَّيل في المفعول الأوَّل فاعلًا في المعنى عن طريق قرينتي الرُّتبة والإسناد، وقرينة التَّعدية[١٨٧]، حيث إنَّ الرِّواية الأولى «أمكن من حيث المعنى؛ لأنَّ ذلك موافق لقراءة الجماعة؛ إذ اللَّيل في قراءتهم وإن كان منصوبًا هو: الفاعل من حيث المعنى؛ إذ همزة النَّقل أو التَّضعيف صيَّره مفعولًا ولا يجوز أن يكون مفعولًا ثانيًا من حيث المعنى؛ لأنَّ المنصوبَيْن تعدَّى إليهما الفعل وأحدهما فاعل من حيث المعنى، فيلزم أن يكون الأوَّل منهما كما لزم ذلك في (ملَّكت زيدًا عمرًا) إذ رتبة التَّقديم هي الموضِّحة أنَّه الفاعل من حيث المعنى كما لزم ذلك في (ضرب موسى عيسى)»[١٨٨].

ب- الرُّتبة غير المحفوظة: وهي الرُّتبة غير الثَّابتة أو الحرَّة؛ لأنَّها لا تحافظ على رتبتها داخل التَّركيب فلا تلتزم محلًّا ثابتًا في التَّركيب، وهذا التَّغيُّر في موقع الكلمة داخل التَّركيب لا يتبعه تغيُّر في إعرابها؛ ومن هنا عُبِّر عن التَّقديم بأنَّه «تقديم على نيَّة التَّأخير»[١٨٩]؛ أي: يقتصر على البنية الخارجيَّة فقط لهذا التَّركيب فتبقى الكلمة محافظة على حكمها النَّحويِّ فتكون هذه الرُّتبة «رتبة في نظام اللُّغة لا في استعمالها؛ لأنَّها في الاستعمال معرَّضة للقواعد النَّحويَّة من حيث عود الضَّمير، ثمَّ للاختيارات الأسلوبيَّة من التَّقديم والتَّأخير»[١٩٠]، ومنها: رتبة الفعل والمفعول، والفاعل والمفعول، والحال والفعل المتصرِّف، والمبتدأ والخبر، والظَّرف والفعل.

ويخضع التَّركيب لقصد المتكلِّم؛ اعتمادًا على الرُّتبة لما يعلِّقه من الأهمية والعناية في التَّقديم، فرتبة المفعول به تخضع لاختيار المتكلِّم من حيث حفظها وعدمها؛ لكونه يتمتَّع بحُريَّة الحركة الأفقيَّة داخل التَّركيب، والنِّظام اللُّغويُّ يسمح بذلك، ويبقى للتَّركيب سبكه في الحالتين[١٩١]، يقول سيبويه في باب عنوانُه (هَذَا بَابُ مَا يَكُونُ فِيهِ الاسْمُ مَبنيًّا عَلَى الفِعْلِ قُدِّمَ أَوْ أُخِّرَ ومَا يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ مَبْنِيًّا عَلَى الاسْم): «فَإِذَا بَنَيْتَ الاسْمَ عَلَيْهِ قُلْتَ: ضَرَبْتُ زيدًا، وهو الحدُّ؛ لأَنَّكَ تُرِيدُ أَنْ تُعمِلَهُ وَتَحمِلَ عَلَيهِ الاسْمَ، وَإِنْ قدَّمْتَ الاسْمَ فَهْوَ عَرَبيٌّ جيِّدٌ والاهتِمَامُ وَالعِنَايَةُ في التَّقديم والتَّأخير سَوَاءٌ مِثلهُ في: ضَرَبَ زَيْدٌ عَمرًا، وَضَرَبَ عَمرًا زيدٌ»[١٩٢]. وقد صدر أبو حيَّان عن هذه الخلفيَّة اللُّغويَّة، حيث قال: «سبَّ أعرابيٌّ آخر فأعرضَ عنه وقال: إيَّاك أعني، فقال له: وعنك أعرض فقدَّما الأهمَّ»[١٩٣]. ولا خلافَ قائمٌ في تقديم المفعول به على فعله في البنية التَّركيبيَّة والبنية الدَّلاليَّة، ولكن الاختلاف في البنية الإبلاغيَّة الإخباريَّة، من حيث إنَّ المعلومة التي يريد أن يتقاسم المخاطب والمتكلِّم معرفتها تتقدَّم لما لها من أهميَّة والعناية في البيان أو الإخبار[١٩٤].

فالتَّقديم يتعلَّق بالمعنى والقصد في كثير من التَّراكيب وفق المعاني المرتبة في النَّفس، ولا يتعلَّق القصد بالبنية الشَّكليَّة فلكلِّ تقديم أو تأخير موجب معنويٌّ؛ إذ «لا يكون الإتيان بالأشياء مختلفة في أنفسها، ثمَّ يكون للذي يجيء بها مضمومًا بعضها إلى بعض غرض فيها ومقصود، لا يتمُّ ذلك الغرض وذاك المقصود، إلَّا بأن يتخيَّر لها مواضع فيجعل هذا أولًا وذاك ثانيًا، فإنَّ هذا ما لا شبهة فيه على عاقل»[١٩٥].

ولعلَّ خير مثال على علاقة الرُّتبة بالمكوِّن الدَّلاليِّ ما جاء في تقديم الحال على صاحبها تحوُّلًا في التَّركيب الأصل في قوله تعالى: ﴿ خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُّنتَشِرٌ ﴾[١٩٦]، حيث إنَّ قرينة الرُّتبة أكَّدتِ المعنى الهدف من الآية

بتقديم ﴿ خُشَّعًا ﴾ على صاحبها والخشوع لا يظهر إلَّا في الأبصار وهي أولى الحواس تأثُّرًا بالانفعالات النَّفسيَّة، وخشوع الأبصار «كناية عن الذِّلَّة وهي في العيون أظهر منها في سائر الجوارح»[١٩٧]، فـ«ذلَّة الذَّليل وعزَّة العزيز تظهران في عيونهما»[١٩٨]؛ لاستحضار صورة الانخزال والتِّيه، فكان تقديم الرُّتبة واضحًا في تحديد المعنى، وله ما يسوِّغه من النَّاحية الدَّلاليَّة والمعنويَّة.

لذا ولهذا الغرض كان تقديم المفعول ﴿ إِيَّاهُ ﴾ على فعله ﴿ تَدْعُونَ ﴾ في قوله تعالى: ﴿ بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِن شَآءَ وَتَنسَوْنَ مَا تُشْرِكُونَ ﴾[١٩٩] على الاختصاص عند الزَّمخشريِّ (ت ٥٣٨هـ)[٢٠٠] خلافًا لأبي حيَّان الذي رأى أنَّ هذه الدَّلالة الإخباريَّة فُهِمَت من السِّياق لا من التَّقديم والتَّأخير، «ومجيْئُه هنا مُقدَّمًا على فعله دليل على الاعتناء بذكر المفعول وعند الزمخشري أنَّ تقديمه دليل على الحصر والاختصاص، ولذلك قال: بل تخصُّونه بالدُّعاء دون الآلهة والاختصاص عندنا والحصر فُهِمَ من سياق الكلام لا من تقديم المفعول على العامل»[٢٠١]. وفي اعتراض أبي حيَّان نظر حيث إنَّ بؤرة الحدث في الآية هي تنزيه الله تعالى عن الأنداد وتخصيصه بالعبادة وحده سبحانه فلم تكن العناية بالذَّات الإلهيَّة غاية من اختيار النَّظم القرآنيِّ تقديم المفعول به على فعله فهم يعرفون أنَّ الذي خلق السَّموات والأرض الله سبحانه؛ لذا كانت هناك دلالة إخباريَّة أخرى وراء هذا التَّقديم.

وقد حاول الجرجانيُّ الكشف عن أسباب العناية والاهتمام، يقول: «واعلم أنَّا لم نجدهم اعتمدوا فيه شيئًا يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام، قال صاحب الكتاب وهو يذكر الفاعل والمفعول: (يُقَدِّمُونَ الذي ببيَانه أهمُّ لهُمْ وَهُمْ بِبَيَانِه أَعْنَى وَإِنْ كَانَا جَميعًا يَهُمَّانِهم وَيَعْنِيَانِهم)، ولم يذكر في ذلك مثالًا ... فهذا جيِّد بالغ، إلا أنَّ الشَّأن في أنَّه ينبغي أن يُعرف في كلِّ شيء قُدِّم في موضع من الكلام مثل هذا المعنى

ويُفسَّر وجه العناية فيه هذا التَّفسير. وقد وقع في ظنون النَّاس أنَّه يكفي أن يقال: (إنَّه قُدِّمَ لِلْعِنَايَةِ وَلأَنَّ ذِكْرَهُ أَهَمُّ) من غير أن يذكر من أين كانت تلك العناية؟ وبم كان أهمَّ؟ ولتخيُّلهم ذلك، فقد صَغُر أمر التَّقديم والتَّأخير في نفوسهم وهوَّنوا الخطب فيه ... ولا جرم أنَّ ذلك قد ذهب بهم عن معرفة البلاغة، ومنعهم أن يعرفوا مقاديرها»[٢٠٢].

ولما كان الخطاب سلوكًا اجتماعيًّا مشتركًا بين طرفي الحدث الكلاميِّ ليحقِّق التَّواصل الفاعل فإنِّي أرى أنَّ في الآية دلالة إخباريَّة أخرى فوق الاختصاص والحصر وهي: تنبيه المخاطب لشأن توحيد الألوهيَّة الذي هو إفراد الله تعالى بالعبادة وهي من آكد الدَّلالات في هذا السِّياق الذي يقرِّر توحيد الله تعالى وعدم الإشراك به.

ولتنبيه المخاطَب وإفادته شأنٌ عظيم في بيان قصد المتكلِّم وتوجيه نيَّته يقينًا أو شكًّا وهذا ما أكَّده عبد القاهر الجرجانيُّ في توجيه مقولة سيبويه؛ إذ يقول: «وهذا الذي قد ذكرتُ من أنَّ تقديم ذكر المحدَّث عنه (المخاطَب) يفيد التَّنبيه له قد ذكره صاحب الكتاب في المفعول إذا قُدِّم فَرُفِعَ بالابتداء، وبُني الفعلُ النَّاصبُ عليه، وعُدِّي إلى ضميره فشُغِلَ به، كقولنا في (ضَرَبْتُ عَبدَ الله): (عبدُ الله ضَربْتُهُ). فقال: وإنَّما قلت: (عبدُ الله) فنبَّهتَهُ له ثمَّ بنيت الفعل عليه ورفعته بالابتداء»[٢٠٣]، ثمَّ يبيِّن الجُرجانيُّ وجه تقديم الاسم (المفعول به) دالًّا على التَّنبيه، ومؤكدًا لقصد المتكلِّم فيقول: «فإنَّ ذلك من أجل أنَّه لا يُؤتى بالاسم مُعرى من العوامل إلا لحديث قد نُويَ إسنادُه إليه، وإذا كان كذلك فإذا قلتَ (عبدُ الله) فقد أشعرتَ قلبه بذلك أنَّك قد أردتَ الحديث عنه، فإذا جئتَ بالحديث ... فقدِّمْ عِلْمَ ما جئتَ به، وقد وطَّأتَ له وقدَّمتَ الإعلام فيه، فدخل على القلب دخولَ المأنوس به، وقبله قَبُول المتهيِّئ له المطمئن إليه، وذلك لا محالة أشدُّ لثبوته وأنفى للشُّبهة، وأمنعُ للشَّكِّ، وأدخلُ في التَّحقيق»[٢٠٤].

٤- المطابقة:

المطابقة قرينة لفظيَّة وغاية سياقيَّة تساعد على إدراك العلاقات التَّركيبيَّة داخل النَّصِّ وربط إحالاته؛ توثيقًا لأجزائه، وربطًا لنظامه، وإزالة للبسٍ قد يطرأ على التَّركيب. تتمثَّل المطابقة في العلامة الإعرابيَّة، والتَّعيين، والعدد، والشَّخص، والنَّوع[٢٠٥].

وقد أشار ابن جنِّي لأثر المطابقة في تحديد المسند إليه في قوله: «ضَرَبَتْ هذا هذه، وكلَّمَ هذه هذا»[٢٠٦]، حيث إنَّ علامة الإعراب غائبة عن الوعي في التَّركيب كما أنَّ قرينة الرَّتبة ليست كافية لتعيين الفاعل من المفعول؛ لذا ظهرت قرينة المطابقة لإيضاح المعنى ورفع اللَّبس فعرفنا أنَّ الفاعل هو (هذه) في المثال الأوَّل لاتِّصال الفعل بتاء التَّأنيث السَّاكنة وأنَّ المفعول هو (هذا). وفي المثال الثَّاني كان الفاعل (هذا) والمفعول (هذه) لعدم إسناد تاء التَّأنيث للفعل. وقد اعتمدها ابن السَّرَّاج في التَّمييز نفسِه ومثَّل بقوله: «ضَرَبَ هذه هذا؛ لأنَّه غير مُلبس»[٢٠٧].

وكذلك النَّظم القرآنيُّ اعتمد المغايرة في إسناد الفعل لفاعله مطابقةً في قراءة (وَضَعَتْ) من قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَىٰ ﴾[٢٠٨]، حيث إنَّه بناء المطابقة بين الفعل وفاعله ليتحدَّد كون قائل الكلام في الآية هو الله تعالى أو أمُّ مريم؛ ومن هنا كان التَّحوُّل في التَّركيب فـ«ضمُّ التَّاء يقتضي أنَّ الجملة من كلام أمِّ مريم، وتاء التَّأنيث تقتضي أنَّها من كلام الله تعالى»[٢٠٩].

فعلى قراءة الضَّمِّ[٢١٠] يكون التَّركيب قد أسند الفعل لأمِّ مريم «وكأنَّها خاطبتْ نفسها بقولها: والله أعلم، ولم تأتِ على لفظ (ربِّ) إذ لو أتتْ على لفظه لقالتْ: وأنت أعلمُ بما وضعتُ. ولكنَّها خاطبتْ نفسَها على سبيل التَّسلية عن الذِّكر»[٢١١]. وعلى قراءة التَّسكين للتَّاء[٢١٢] فعلى سبيل الإخبار للتَّقرير بأمر لا يعلمه إلا الله وهو كون المولود الأنثى الله أعلم بحاله فيما يؤول إليه كما ذكر أبو حيَّان[٢١٣] بقرينة صيغة التَّفضيل.

غير أنِّي أرى أنَّ التَّحوُّل في بنية النَّظم القرآنيِّ من التَّكلُّم إلى الغيبة[٢١٤] في القراءة محلِّ التَّغاير والتَّحوُّل لم تك إلا تحوُّلًا من الإخبار على سبيل التَّسلية لحكمة وسرٍّ وغاية إلى الإخبار على سبيل التَّقرير وليس اعتذارًا كما رأى أبو السُّعود (ت ٩٨٢هـ)[٢١٥] فلماذا تعتذر مريم من أمر خلقُهُ بيد الله سبحانه؟ وأين المجاذبة الدَّلاليَّة التي نقلها أحد الباحثين عن أبي السُّعود النَّاشئة عن هذا التَّحوُّل في التَّركيب؟ أهي دعوة للتَّأمُّل في حكمة الله سبحانه؟[٢١٦] فالمسند إليه (الفاعل) وهي مريم عليها السَّلام واحد في التَّركيبين. والغريب أنَّ المفسِّرين تعاوروا على هذا التَّوجيه كأمثال أبي حيان[٢١٧]، والزَّمخشريِّ[٢١٨]، وأبي السُّعود[٢١٩]؛ لذا فإنَّ قرينة المطابقة تعين على إبراز العلاقة بين الكلمات المتراصَّة في التَّركيب، بحيث لو أزيلت ممَّا ينبغي أن تكون فيه لخرج التَّركيب عن حدود الإفادة التي يتغيَّاها التَّركيب، حيث أتى النَّظم الكريم «بصيغة التَّفضيل المقتضية للعلم بتفاصيل الأحوال، وذلك على سبيل التَّعظيم لهذه الموضوعة والإعلام بما عَلَقَ بها وبابنها من عظيم الأمور إذ جعلها وابنها للعالمين ووالدتها جاهلة بذلك لا تعلم منه شيئًا»[٢٢٠].

٥- الأداة:

يعتمد المتكلّم قرينة الأداة وسيلة للرَّبط بين أجزاء تراكيبه، حيث تفتقر كلُّ أداة إلى تتمَّة لتؤدِّي معنى وظيفيًّا «فهي تتطلَّب بعدها شيئًا بعينه فتكون قرينة متعدِّدة جوانب الدَّلالة، حيث تدلُّ بمعناها الوظيفيِّ وبموقعها وبتضامنها مع الكلمات الأخرى وبما قد يكون متَّفقًا مع وجودها من علامات إعرابيَّة على ضمائمها»[٢٢١]. فتتغاير المعاني تبعًا لتغير التَّركيب؛ لذا صرَّح ابن السَّرَّاج أنها «أدوات تُغيِّر ولا تتغيَّر»[٢٢٢].

والمعاني التي تؤدِّيها الأداة هي من نوع التَّعبير عن صفات العلاقات في السِّياق، ولا قيمة دلاليَّة لها خارج السِّياق؛ لأنَّها مفتقِرة أصالةً إلى الضَّمائم، بمعنى أنَّها ذاتُ

افتقارٍ متأصِّل إلى السِّياق، فمعنى الأداة معنى وظيفيٌّ ووظيفتها وظيفة تركيبيَّة عامَّة هي: التَّعبير عن صفة التَّعليق بين الأداة وضميمتها، وتتَّضح بالتَّعبير عن المعنى العام للتَّركيب، أو تؤدِّي معانيها الخاصَّة كمعاني حروف الجرِّ أو معنى المصاحبة في واو المعيَّة على سبيل المثال، وقد تقوم الأداة بوظيفة الرَّبط إذ تربط بين مفردات الجملة الواحدة كوظيفة حروف العطف عند عطفها المفردات أو حروف الجر أو الاستثناء، أو تربط بين التَّراكيب كوظيفة حروف العطف عند عطفها الجمل أو أدوات الشَّرط، وحين يكون الرَّبط بين أجزاء التَّركيب كلها يكون معنى الأداة هو الأسلوب أو معنى للتِّركيب[٢٢٣].

ويستطيع المتكلِّم أن يميِّز بقرينة الأداة بين التَّراكيب المتشابهة، ففي قولنا: (إِنَّ زَيْدًا لَهَذَا) وقولنا: (إِنَّ زَيْدًا لِهَذَا) فاللام الأولى مفتوحة دالَّة على التَّوكيد واللام الثَّانية مكسورة جارَّة دالَّة على الملك، فيأتي التَّركيب تبعًا لقصد المتكلِّم «وإنما كُسِرَتِ اللام مع الظَّاهر؛ فرارًا من اللَّبس لأنَّك لو قلت: (إِنَّك لِهَذَا) وأنت تريد (لَهَذا) لم يدرِ السَّامع أَتُرِيدُ لام الملك أم اللام التي للتَّوكيد؟ وكذلك يلزمك في الوقف في جميع الأسماء إذا قلتَ في موضع (إِنَّ هَذَا لَزَيْد): (إِنَّ هَذَا لِزَيْد) لم يدرِ السَّامع أَتُرِيدُ: أنَّ هذا زيدٌ أم هذا له؟ فلذلك كُسِرَتِ اللامُ»[٢٢٤] وإلى قريبٍ من هذا ذكر العالمان ابن السَّرَّاج[٢٢٥]، والرُّمَّانيُّ[٢٢٦].

وكانت قرينة الأداة في التَّركيبين السَّابقين أظهر دلالةٍ وأقوى ظهورًا وظيفيًّا من قرينة الإعراب، وقد صرَّح الزَّجاجيُّ بذلك؛ إذ قال: «الإعرابُ يسقطُ في الوقف فيسقط الدَّليلُ، فجُعِلَ الفرقُ باللامِ لئلَّا يزولَ في وصلٍ ولا وقفٍ، فكان أبينَ دلالةً في حالٍ ويسقط في حالٍ»[٢٢٧].

فالمعنى الذي قصده المتكلِّم في التَّركيب هو الذي أعطى مساحة للقاعدة النَّحويَّة في التَّعامُل مع النَّمطين أن تتلوَّن وأن تتغيَّر؛ اتكاءً على حركة الأداة فالأصل في

اللَّام الفتح وكُسِرَتْ للتَّفريق بين لام الملك الجارَّة، ولام التَّوكيد وكذلك الحال في لام الاستغاثة، حيث إنَّ التركيب يتحوَّل من نمط إلى نمط تبعًا لحركة اللَّام للمعنى الذي قصده المتكلِّم، فإذا «استغثتَ بشيء فتحتَ لامه وكسرتَ لام المستغاث من أجله، وخفضتَ بهما جميعًا، وذلك قولُك: (يَا لَزَيْدٍ لِعَمْرٍو) فتحتَ لامَ (زَيْدٍ)؛ لأنَّك استغثتَ به، وكسرْتَ لامَ (عَمْرٍو)؛ لأنَّك استغثتَ من أجله»[٢٢٨].

وأستطيع أن أجزم أنَّ قرينة الأداة لا تكون القرينة الأولى الدَّالة على المعنى النَّحويِّ؛ بل إنَّ قصد المتكلِّم هو المؤشِّرُ النَّحويُّ الأساس لبناء التَّراكيب وتحوُّلها وما هذه القرائن إلا أدوات يستعملها المتكلِّم للإبانة عن مقاصده؛ ولهذا نجد النَّظم القرآنيَّ يُقلِّبُ معنى الآية حسب المعاني التي تحتملها الأداة، وقد يُرجَّح من بينها ما يناسب السِّياق، أو يترك التَّرجيح إذا كان المعنى الدَّلاليُّ للنَّصِّ القرآنيِّ لا يتعارض مع أحدها، فيتلوَّن ويتحوَّل التَّركيب، تردَّدتْ هذه المعاني للقصد القرآنيِّ في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَخُونُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ وَتَخُونُوٓاْ أَمَٰنَٰتِكُمۡ وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ﴾[٢٢٩]؛ إذ يجوز في قوله تعالى:﴿ وَتَخُونُوٓاْ ﴾ أنْ يكون مجزومًا أو منصوبًا تبعًا للمعنى الوظيفيِّ للواو، فإنْ كانت عاطفة عطفتَ الفعل في قوله تعالى:﴿ وَتَخُونُوٓاْ ﴾ الثَّاني على الأوَّل فانجزم وإنْ كانت واو المعيَّة كان الفعل منصوبًا جوابًا للنَّهي.

يقول أبو حيان شارحًا: «وجوَّزوا في ﴿ وَتَخُونُوٓاْ ﴾ أن يكون مجزومًا عطفًا على ﴿ لَا تَخُونُواْ ﴾ ومنصوبًا على جواب النَّهي؛ لأنَّ النَّصب يقتضي النَّهي عن الجمع، والجزم يقتضي النَّهي عن كلٍّ واحد»[٢٣٠]. وأبو حيَّان في تحليله السَّابق مسبوقٌ بتوجيه الفرَّاء (ت ٢٠٧هـ)[٢٣١]، وابن جرير[٢٣٢]، ومكيٍّ (ت ٤٣٧هـ)[٢٣٣]، والزَّمخشريِّ[٢٣٤]، وابن عطيَّة (ت ٥٤٦هـ)[٢٣٥]، إلا أنَّ أبا حيَّان رجَّحَ الجزم؛ اتِّكاءً على العموم المستفاد من السِّياق العام لمقاصد النَّظم القرآنيِّ في مقام القصِّ والحكاية[٢٣٦].

وتجتمع قرينة الأداة وقرينة الإعراب لبيان الدَّلالة إعلانًا لقصد المتكلِّم؛ وذلك عند بيان دلالة (أو) إذا سبقتْ فعلًا مضارعًا وكان قبلها كلام غير واجب، نفيٌّ أو شبهُهُ فتنصب المضارع بتقدير: (أن)، أو (حتَّى)، أو تكون عاطفةً لما قبلها، أو دالَّة على الاستئناف عمَّا قبلها. يقول سيبويه في بابٍ عنوانُه (هذا بابُ أو): «اعلمْ أنَّ مَا انتصبَ بعد (أو) فإنَّه ينتصبُ على إضمارِ (أنْ)، كما انتصبَ في الفاء والواو على إضمارِها، ولا يُستعمل إظهارُها كما لم يُستعملْ في (الفاء والواو)، والتَّمثيلُ هاهنا مثله ثَمَّ. تقول إذا قال: (لألزمنَّك أو تُعْطيَنِي)، كأنَّه يقول: (ليكوننَّ اللُّزومُ أو أنْ تُعْطيَنِي). واعلم أنَّ معنى ما انتصب بعد (أو) على (إلَّا أنْ) ... تقول: (لألزمنَّكَ أو تَقضيَنِي، ولأضربنَّك أو تَسْبِقَنِي)، فالمعنى: (لأَلْزمنَّكَ إلَّا أنْ تَقْضِيَني، ولأَضربنَّكَ إلَّا أنْ تَسبقَنِي) هذا معنى النَّصبِ ... ولو رفعتَ لكانَ عربيًّا جائزًا على وجهين: على أنْ تُشركَ بين الأوَّلِ والآخرِ وعلى أنْ يكونَ مبتدأً مقطوعًا من الأوَّل»[٢٣٧].

وراح سيبويه يؤكِّد هذا التَّحوُّلَ من منظوم الشِّعر في قول امرئ القيس[٢٣٨]:

فَقُلْتُ لَهُ لَا تَبْكِ عَيْنُكَ إِنَّمَا نُحَاوِلُ مُلْكًا أَوْ نَمُوتَ فَنُعْذَرَا

إذ تجوز فيه الوجوه الثَّلاثةُ لـ(أو) فيكون «المعنى على (إلَّا أنْ نموتَ فنعذرا)، ولو رفعت لكان عربيًّا جائزًا على وجهين: على أنْ تُشرك بين الأوَّل والآخر، وعلى أنْ يكون مبتدأ مقطوعًا من الأوَّل، يعني: أو نحن ممَّنْ يموتُ»[٢٣٩]. فتكون دلالات (أو)؛ اعتمادًا على قصد المتكلِّم ناصبة، والتَّقدير: نحاول مُلكًا إلَّا أن نموتَ فنُعذرَ. وتكون رافعة وعاطفة على صيغة الفعل (نحاولُ)، أي: نحاول مُلكًا أو نموت فنُعذرُ. وتكون استئنافيَّة قاطعة لما قبلها تركيبيًّا، ويكون التَّقدير: نحاول مُلكًا أو نحن ممَّن يموت فيُعذَرُ.

ومن مشهور القراءة وشواذِّها في قوله سبحانه: ﴿ أَوۡ يُسۡلِمُونَ ﴾[٢٤٠] رفعًا ونصبًا من قوله تعالى: ﴿ قُل لِّلۡمُخَلَّفِينَ مِنَ ٱلۡأَعۡرَابِ سَتُدۡعَوۡنَ إِلَىٰ قَوۡمٍ أُوْلِي بَأۡسٖ شَدِيدٖ تُقَٰتِلُونَهُمۡ أَوۡ يُسۡلِمُونَ ﴾[٢٤١]؛ إذ كانت دلالة (أو) على النَّصب، والمعنى: وجوب قتال المخَلَّفينَ إلَّا أن يسلموا، فيكون دخولهم الإسلام غاية عند حصوله ينتهي به قتالهم. أمَّا أن تكون (أو) عاطفة رافعة؛ أي: أنتم بالخيار من أمركم: قتالهم أو إسلامهم، ويردون أحد الأمرين من باب الإخبار. وحالة الرَّفع على الاستئناف، يكون معناها في سياقها: قتالهم أو إسلامهم عل كلِّ حال[٢٤٢].

وقد يتحوَّل التَّركيب من الحقيقة إلى المجاز في دلالة الأداة؛ تبعًا لقصد المتكلِّم، من ذلك ما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿ فَقُلۡنَا ٱضۡرِبُوهُ بِبَعۡضِهَاۚ كَذَٰلِكَ يُحۡيِ ٱللَّهُ ٱلۡمَوۡتَىٰ وَيُرِيكُمۡ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ ٧٣ ثُمَّ قَسَتۡ قُلُوبُكُم مِّنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَ فَهِيَ كَٱلۡحِجَارَةِ أَوۡ أَشَدُّ قَسۡوَةٗ ﴾[٢٤٣] إذ بين مدلول ﴿ ثُمَّ ﴾، ومدلول ﴿ مِّنۢ ﴾ تعارضًا، وهذا التَّعارض أوجب أن يكون أحدهما مجازًا حيث أُتِيَ بـ«﴿ مِّنۢ ﴾ في قوله ﴿ مِّنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَ ﴾ إشعارًا بأنَّ القسوة كان ابتداؤها عقيب مشاهدة ذلك الخارق، ولكنَّ العطف بـ﴿ ثُمَّ ﴾ يقتضي المهلة، فيتدافع معنى ﴿ ثُمَّ ﴾ ومعنى ﴿ مِّنۢ ﴾، فلا بد من التَّجوُّز في أحدهما. والتَّجوُّز في ﴿ ثُمَّ ﴾ أولى؛ لأنَّ سجاياهم تقتضي المبادرة إلى المعاصي بحيث يشاهدون الآية العظيمة فينحرفون إثرَهَا إلى المعصية؛ عنادًا وتكذيبًا»[٢٤٤].

وبهذا التَّحليل يتأكَّد أنَّ الأداة لم تكن بمفردها قرينة مانعة من الاحتمالات الدَّلاليَّة الأخرى حقيقة ومجازًا؛ لأنَّ المتكلِّم هو الذي يحدِّد المعنى النَّحويَّ فيختار من الأدوات ما يناسب قصده، وليست الأداة هي التي تعمل فيما بعدها.

٦- التَّضام:

هي قرينة من القرائن اللَّفظيَّة التي تساعد على سبْك التَّراكيب لكون هذه التَّراكيب تتآلف من وحدات متراصَّة تستلزم إحداهما الأخرى إثباتًا ونفيًا؛ لذا فهي قرينة تستدعي الوظيفة النَّحويَّة لعناصر التَّركيب المتجاورة. فإذا استلزم أحد العنصرين وجود عنصر آخر سُمِّيَ: تضامَّ التَّلازم. وإذا استلزم أحد العنصرين عدم إيراد عنصر آخر معه سُمِّيَ: تضامَّ التَّنافي.

ولهذين النَّوعين من التَّضامِّ علاقة وثيقة بأمن اللَّبس وإزالة الإبهام العالق ذهنيًّا بالمتلقِّين بناء على الخلفيَّة اللُّغويَّة ومعطيات المقام السِّياقيَّة، فالنَّوع الأوَّل يستلزم وجود المتلازمين؛ لأنَّ بذكرهما يُؤمَنُ اللَّبس، مثل: التَّلازم بين المسند والمسند إليه، والصِّفة والموصوف، والصِّلة والموصول، والمضاف والمضاف إليه[٢٤٥].

وقد تُظهر البنية السَّطحيَّة حذف أحد المتلازمين فيستعان بقرينة التَّضام في الإطار التَّلازمي لفهم الكلام وإملاء هذا الفراغ في البنية السَّطحيَّة للتَّركيب فيظهر المتلازمان في البنية العميقة «... ومنه قولُهم: هذه الظُّهرُ أو العصرُ أو المغربُ. إنَّما يريدُ: صلاةَ هذا الوقتِ. واجتمعَ القيظُ، يريدُ: اجتمع النَّاسُ في القيظِ»[٢٤٦]. فالمتكلِّم يلجأ في النَّمطين السَّابقين إلى تحليل البنيتين لإدراك العلاقات الشَّكليَّة؛ ليكشف عن طبيعة الجوار بين المسند والمسند إليه، فهما «ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلِّم منه بُدًّا»[٢٤٧].

إنَّ حالة التَّضام التَّلازمي التي تعني أن العناصر المتلائمة معًا ينبغي أن تكون معًا تفوق كلَّ قواعد بناء التَّركيب وتحوُّلاته؛ فتتآلف زمانًا ومكانًا شفاهيَّة وكتابة. نرى أثر ذلك في تحوُّل التَّركيب من الدَّلالة على الحال إلى الدَّلالة على

الاستقبال وذلك عند تلازم حرفي السِّين وسوف للفعل المضارع في التَّركيب وسُمِّيَا حرفي تنفيس؛ أي: تأخير الفعل إلى الزَّمان المستقبل وعدم التَّضييق في الحال[٢٤٨]، يقول المبرِّد شارحًا: «وإنْ أُدخِلَتْ على هذه الأفعالِ السِّينُ أو سوف صارتْ لِمَا يُستقبَلُ وخرجتْ من معنى الحال، وذلك قولُكَ: سأضربُ، وسوف أضربُ»[٢٤٩]. كما في قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنْ هَٰٓؤُلَآءِ سَيُصِيبُهُمْ سَيِّـَٔاتُ مَا كَسَبُواْ ﴾[٢٥٠]، وقوله تعالى : ﴿ قَالَ سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّيٓ ۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴾[٢٥١] فسوف أكثر تراخيًا وأبلغ تنفيسًا من السِّين في المستقبل؛ بناء على قصد الشَّارع الحكيم في الآيتين السَّابقتين[٢٥٢].

وقد تجمع السِّين بين التَّنفيس والتَّراخي حسب القصد في التَّعبير عن المواقف الاتِّصاليَّة المختلفة وهذا ما آثره النَّظم الكريم في مقام الوعد والوعيد من قوله تعالى: ﴿ سَيَصْلَىٰ نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ ﴾[٢٥٣] فـ«السِّين للاستقبالِ وإن تراخى الزَّمنُ، وهو وعيدٌ كائنٌ لا محالة»[٢٥٤].

ولقيمة القصد في تشكيل البنية الدَّلاليَّة خرجت السِّين مع الاستقبال للدَّلالة على الاستمرار في قوله تعالى : ﴿ سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِى كَانُواْ عَلَيْهَا ﴾[٢٥٥] حيث أفادت الاستمرار والاستقبال ولكن ليس في ابتداء الفعل بل في استمراره، «فمعنى قوله ﴿ سَيَقُولُ ﴾ أنَّهم مستمرُّون على هذا القول وإن كانوا قد قالوه فحكمة الاستقبال أنَّهم كما صدر عنهم هذا القول في الماضي فهم أيضًا يقولونه في المستقبل»[٢٥٦]؛ لذا أرى أنَّ القرينة هنا قرينة استدعاء وظيفيٍّ ودلاليٍّ؛ لأنَّ حالة الاستدعاء بين أكثر من جهة في التَّركيب تمثِّل علاقة ترابط بين تلك الجهات ويحصل بها قدر كبير من التَّآلُف بين عناصره فجمعت الأداة بين قرينتين: قرينة التَّضام، وقرينة الرَّبط.

وقد نصَّ ابن جنِّي على استدعاء عنصر عنصرًا آخر في التَّركيب؛ إذ قال: «بعضُ الجُمَل قد تحتاجُ إلى جملةٍ ثانية احتياجَ المفرد إلى المفرد، وذلك في الشَّرطِ وأجزائه، والقسمِ وجوابه ...فحاجة الجملة الأولى إلى الجملة الثَّانية كحاجةِ الجزء الأوَّل من الجملة إلى الجزء الثَّاني، نحو: زيدٌ أخوكَ وقامَ أبوك»[٢٥٧].

وربَّما هذا التَّضام في هذا الموضع هو ما دعا المخزوميَّ ليحكم على التَّركيب الشَّرطيِّ بأنَّه – بالمنظور اللُّغويِّ – جملة واحدة وتعبير لا يقبل الانشطار فجزآه يعبِّران عن فكرة واحدة، وهما ليسا جملتين إلا بالنَّظر العقليِّ والتَّحليل المنطقيِّ[٢٥٨]؛ حقًّا يتأكَّد هذا على رأيه في الاستدعاء الدَّلاليِّ للقرينة وهي إحدى طرائق الاستدعاء للقرينة في التَّركيب. أمَّا الاستدعاء الوظيفيُّ الشَّكليّ فقد يُؤْثِر التَّركيب إنقاص جزء من التَّركيب الشَّرطيِّ فتظهر البنية السَّطحيَّة خالية من الجواب بينما يظهر الجواب في بنيته العميقة؛ تقديرًا لقرينة التَّضام التَّلازميِّ فيتحوَّل التَّركيب في شكله دون دلالته، يتردَّد ذلك في قوله تعالى: ﴿ وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ ۚ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ ﴾[٢٥٩]. حيث إنَّ المذكور جوابًا للشَّرط إنَّما هو سبب لجواب محذوف؛ إذ التَّقدير: وإن يكذبوك فلا يحزنك تكذيبهم؛ إذ قد كُذِّبَتْ رسلٌ من قبلك فاستغني بالسَّبب عن المسبب لدلالته عليه[٢٦٠].

والتَّضام ظاهرة لا يكاد يخلو منها بابٌ من أبواب النَّحو العربيِّ، في صورتها الإيجابيَّة المتمثَّلة بالتَّلازم أو صورتها السَّلبية المتمثَّلة بالتَّنافي؛ لذا فهي قرينة نحويَّة لكثير من التَّراكيب النَّحويَّة التي تساعد بتضافرها مع القرائن الأخرى على توضيح دلالة المقصود من السِّياق النَّحويِّ؛ بناء على قصد المتكلِّم. فابن عطيَّة رأى قسميَّة الواو في قوله تعالى: ﴿ وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ۚ كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا ﴾[٢٦١]، والمقسوم به محذوف[٢٦٢]، وقد استدعاه في بنيته العميقة تلازمًا بينما يميل أبو حيَّان إلى توجيه آخر يرى فيه أنَّ النَّظم القرآنيَّ في سياقه قد آثر عطفيَّة الواو، وعلَّل ذلك

بأنَّه «يلزمُ من ذلك حذف المجرور وإبقاء الجارِّ ولا يجوز إلا إنْ وقعَ في شعرٍ أو نادر كلام، بشرط أنْ تقوم صفة المحذوف مقامه كما أوَّلوا في قولهم: (نِعْم السَّير على بئْس العير)؛ أي: على عيرٍ بئس العير ... وهذه الآية ليستْ من هذا الضَّربِ؛ إذ لم يُحذفْ المقسَمُ به وقامتْ صفته مقامه»[٢٦٣].

وعند وجود المتنافيَيْن يُستلزم امتناع حضور أحدهما فيتحوَّل التَّركيب بالحذف؛ لأنَّ ذكرهما في آنٍ معًا يُوقع في اللَّبس وهو: النَّوع الثَّاني، حيث يُستبعد من المعنى أحد المتنافيين عند وجود الآخر[٢٦٤]؛ لذا اتَّخذ الفارسيُّ قرينة التَّلافي السَّلبيَّة دليلًا على تحوُّل اسم الفاعل من الدَّلالة على المضيِّ إلى الدَّلالة على الحال أو الاستقبال في سياقه التَّركيبيِّ، حيث رأى أنَّ اسم الفاعل لا يجمع بين التَّنوين ودلالته على المضيِّ، فإذا دلَّ على الحال أو الاستقبال فإنَّه يعمل، يقول: «فإذا كان اسم الفاعل لما مضى لم يعمل عمل الفعل»[٢٦٥].

ويتجسَّدُ هذا أيضًا في عدم إلحاق التَّنوين في اسم لا النَّافية للجنس إذا وقع بعدها جارٌّ ومجرور وظرف؛ بناء على قاعدة التَّلافي لقصد المتكلِّم كما في إيثار النَّظم القرآنيِّ لذلك في قوله تعالى: ﴿قَالَ سَـَٔاوِيٓ إِلَىٰ جَبَلٖ يَعۡصِمُنِي مِنَ ٱلۡمَآءِۚ قَالَ لَا عَاصِمَ ٱلۡيَوۡمَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾[٢٦٦]، حيث إنَّ التَّنوين في اسم لا النَّافية للجنس ﴿عَاصِمَ﴾ يجعله شبيهًا بالمضاف ويتعلَّق الجار والمجرور والظَّرف به فجعل الظَّرف ﴿ٱلۡيَوۡمَ﴾ منصوبًا بفعل محذوف، والجار والمجرور ﴿مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ﴾ متعلِّق بذلك الفعل، ويكون التَّقدير: لا عاصم يعصم اليوم من أمر الله، وخبر لا محذوف تقديره: موجود، وقرينة التَّضام أوجبت ذلك التَّحليل وأوجبت كذلك عدم جواز أن يكون ﴿ٱلۡيَوۡمَ﴾ منصوبًا بـ﴿عَاصِمَ﴾ وأنَّ يتعلَّق الجارُّ والمجرور به؛ «لأنَّ اسم لا إذ ذاك يكون مطوَّلًا وإذا كان مطوَّلًا لزم تنوينه وإعرابه ولا يُبنى، وهو مبني فبطَل ذلك»[٢٦٧].

المبحث الثالث

قصد المتكلِّم وقرائن تحوُّل التَّركيب المعنويَّة

قصد المتكلِّم وقرائن تحوُّل التَّركيب المعنويَّة

تتجاذب التَّركيب أحوال صوتيَّة نابعة من أداء المتكلِّم، تؤدِّي وظيفة تعبيريَّة سياقيَّة لها أثر فاعل في تبدُّل التَّركيب، وتكون قرائن كاشفة عن قصد المتكلِّم، منها: (التَّنغيم، والوقف).

١- التَّنغيم

قرينة صوتيَّة تخاطبيَّة، وهي عبارة عن تتابعات صوتيَّة صاعدة وهابطة ترتبط بانفعالات المتكلِّم الشُّعوريَّة من فرح، وسرور، وحزن، وغضب، واستنكار في حدث الكلام تؤثِّر في اختياراته لتراكيبه؛ لذا فهي تؤدِّي وظيفة تعبيريَّة وإبلاغيَّة[٢٦٨]، فضلًا عن إزالة اللَّبس عن معنى الجملة.

وقد عدَّ سيبويه التَّنغيم مميِّزًا للتَّراكيب المتشابهة وإنْ لم يصرِّحْ به؛ إذ يقول في بابٍ عنوانُه (هذا باب النُّدبة): «اعلمْ أنَّ المندوبَ مدعوٌّ ولكنَّه متفجَّعٌ عليه، فإنْ شئتَ ألحقتَ في آخر الاسم الألف؛ لأنَّ النُّدبة كأنَّهم يترنَّمون فيها ... واعلم أنَّ المندوب لا بدَّ له من أن يكون قبل اسمه (يا) أو (وا) ...»[٢٦٩].

وعلَّل سيبويه المندوب بأنَّه متفجَّعٌ عليه؛ معتمدًا على قصد المتكلِّم لذا اقتضى عنده إدخال الألف ليرتفع الصَّوت مدًّا طويلًا لإسماع الحضور حزنهم وغمّهم على المفقود.

ومن الإشارات الصَّارخة التي تؤكِّد رؤية القدماء لهذه الظَّاهرة ما سطَّره سيبويه في كتابه؛ إذ إنَّه من المعروف أنَّ القسم وسيلة من وسائل التَّوكيد إلَّا أنَّ سيبويه أشار إلى أنَّه يأتي مفيدًا للتَّعجُّب؛ تبعًا لقصد المتكلِّم، يقول في بابٍ عنوانُه (هذا باب حروف الإضافة إلى المحلوف به وسُقوطها): «وقد تقولُ: (تالله)! وفيها معنى

التَّعجُّبِ. وبعض العربِ يقولُ في هذا المعنى: (لله)، فيجيء باللامِ، ولا تجيء إلَّا أن يكون فيها معنى التَّعجُّب»[٢٧٠]. وهذا التَّحوُّل في التَّركيب لا يصنعه إلَّا التَّنغيم الصَّوتيُّ؛ بناء على قصد المتكلِّم من إيثار معان محدَّدة.

وابن جنِّي من هؤلاء النَّفر الذين أبصروا أثر التَّنغيم في تحوُّل التَّراكيب إذ رأى أنَّ الصَّوت في ارتفاعه وانخفاضه دالٌّ على حذف الصِّفة، يقول: «وقد حُذفت الصِّفة ودلَّت الحال عليها وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم: (سيرَ عليه ليلٌ)، وهم يريدون: ليل طويل وكأنَّه هذا إنَّما حُذفت فيه الصِّفة لما دلَّ من الحال على موضعها وذلك أنَّك تُحسُّ في كلام القائل لذلك من التَّطويح، والتَّطريح، والتَّفخيم، والتَّعظيم ما يقوم مقام قوله: طويل أو نحو ذلك. وأنت تحسُّ هذا من نفسك إذا تأمَّلته»[٢٧١].

فالتَّنغيم في نصِّ ابن جنِّي حلَّ محلَّ المقولات التَّركيبيَّة عوضًا؛ إذ يقول: «يقولون: (سير عليه ليل)، يريدون ليل طويل: وهذا إنَّما يفهم عنهم بتطويل الياء، فيقولون: (سير عليه ليل) فقامت المدَّة مقام الصِّفة»[٢٧٢]. «فأمَّا إن عريت من الدَّلالة عليها من اللَّفظ أو من الحال فإنَّ حذفها لا يجوز»[٢٧٣].

ولم يكتفِ ابن جنِّي بهذا الطَّرح لبيان أثر قرينة التَّنغيم في تحوُّل البناء التَّركيبيِّ؛ بل أكَّد أثره في الدَّلالة على المحذوف بسياق تنغيميٍّ آخر؛ إذ قال: «وذلك أن تكون في مدح إنسان والثَّناء عليه، فتقولُ: (كان والله رجلًا!) فتزيد في قوَّة اللَّفظ بـ(الله) هذه الكلمة وتتمكَّن من تمطيط اللَّام وإطالة الصَّوت بها وعليها؛ أي: (رجلًا فاضلًا، أو شُجاعًا، أو كريمًا، أو نحو ذلك) وكذلك تقول: (سألناه سألناه فوجدناه إنسانًا؟) وتمكِّن الصَّوت بـ(إنسان) وتفخِّمه فتستغني بذلك عن وصفه بقولك: (إنسانًا سمحًا، أو جوادًا، أو نحو ذلك)، وكذلك إنْ ذممتَه، ووصفته بالضِّيق، قلت: (سألناه وكان إنسانًا!) وتزوي وجهك وتقطِّبه فيغني ذلك عن قولك: إنسانًا لئيمًا أو لحزًا أو مبخلًا

أو نحو ذلك»[٢٧٤]. فقد عبَّر ابن جنِّي عن طرائق تحوُّل التَّركيب من خلال التَّنغيم وعلاقته بالنَّبر لبيان قصد المتكلِّم نستطيع أن نلتمَّس ذلك التَّحوُّل في وصفه للتَّركيب الصَّوتيِّ بألفاظ: (التَّطويح، والتَّطريح، والتَّفخيم، والتَّعظيم، وزيادة قوَّة اللَّفظ، والتَّمطيط، والإطالة) وأكَّد تضافر القرائن غير اللُّغويَّة إضافة إلى قرينة التَّنغيم فعبَّر عن ملامح الوجه وحركات الجسد (وتزوي وجهك وتقطِّبه) لفهم كثير من التَّراكيب المتشابهة لفظًا المختلفة أداءً.

ويبرز ابن سينا (ت ٤٢٨هـ) واصفًا التَّنغيم في إطار النَّبر وعلاقة ذلك بقصد المتكلِّم وحالته النَّفسيَّة المتلوِّنة، يقول: «ومن أحوال النَّغم: النَّبرات، وهي هيئات في النَّغم مديَّة، غير حرفيَّة، يُبتدأ بها تارة، وتُخلَّل تارة، وتعقب النِّهاية تارة، وربما تكثُر في الكلام وربَّما تُقلَّل، ويكون فيها إشارات نحو الأغراض، وربما كانت مطلقة الإشباع، ولتعريف القطع، ولإهمال السَّامع ليتصوَّر، ولتفخيم الكلام. وربَّما أعطيت هذه النَّبرات بالحدَّة والثِّقل هيئات تصير بها دالَّة على أحوال أخرى من أحوال القائل أنه متحيِّر أو غضبان أو تصير به مستدرجة للمقول معه بتهديد أو تضرُّع أو غير ذلك. وربَّما صارت المعاني مختلفة باختلافها، مثل أنَّ النَّبرة قد تجعل الخبر استفهامًا والاستفهام تعجُّبًا وغير ذلك»[٢٧٥].

ويستفيد المتكلِّم من قرينة التَّنغيم في رفع اللَّبس المقدَّر في أذهان المخاطبين، نلحظ ذلك عند حذف أداة الاستفهام في قول الشَّاعر[٢٧٦]:

طَرَبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبِيضِ أَطْرَبُ وَلَا لَعِبًا مِنِّي وَذُو الشَّيبِ يَلْعَبُ

فالبيت على نغمة الإخبار يفيد أنَّ الشَّاعر المتكلِّم يرى أنَّ صدور اللَّعب من صاحب الشَّيب أمر مألوف ومتوقَّع حدوثه فهو كالعادة له، إلَّا أنَّ الشَّاعر المتكلِّم قصد غير ما تبادر من المعنى في حقِّ صاحب الشَّيب حيث جاءت نغمة الاستفهام بأداته المحذوفة

للدَّلالة على إنكار المتكلِّم قيام صاحب الشَّيب باللَّعب فهو لم يك لاعبًا؛ إذ لا يليق بمن كان شيخًا طاعنًا في السِّنِّ.

ومن مظاهر رفع اللَّبس التَّركيبيِّ عند المتكلِّم لإفادة المخاطَب؛ اعتمادًا على التَّنغيم ما جاء في دلالة التَّركيب: (مَا أَتَاكَ رَجُلٌ) حيث جاءت كلمة (رَجُلٌ) نكرة في سياق النَّفي فتعدَّدت دلالاتها وتنوعت؛ تبعًا لقصد المتكلِّم ومراده، وتوجيه المعنى صوتيًّا بأيسر عبارة يقول سيبويه في بابٍ عنوانُه (هذا باب تُخْبِرُ فيه بالنَّكرة عن النَّكرة): «يقول الرجل: (أتاني رجلٌ) يريد واحدًا في العدد لا اثنين، فيُقال: (مَا أَتَاكَ رَجُلٌ)، أي: أتاك أكثر من ذلك، أو يقول: (أتاني رجلٌ لا امرأة)، فيُقال: (مَا أَتَاكَ رَجُلٌ)؛ أي: امرأة أتتْكَ، ويقول: (أتاني اليوم رجلٌ)؛ أي: في قوَّته ونفاذه فتقول: (مَا أَتَاكَ رَجُلٌ)؛ أي: أتاك الضُّعفاء»[٢٧٧].

ولم ينص سيبويه على التَّنغيم قرينة مائزة لقصد المتكلِّم لكنَّ التَّعبير عن العدد والجنس والنَّوع لا يمكن معرفته إلا بمعونة التَّنغيم الذي نُطِقَ به في التَّركيب. والمتكلِّم؛ اعتمادًا على التَّنغيم لجأ إلى معطى تداوليٍّ، وهو: التَّوسيع، بحيث قدَّر محذوفًا على المستوى الدَّلاليِّ، دون المستوى التَّركيبيِّ لقصده إلى معنى أكثر اتِّساعًا من معناه اللُّغويِّ من خلال مؤشِّرات السِّياق المقاميِّ. فهناك افتراضات مسبقة يستعملها المتكلِّم، ويحلِّلها المخاطب. فإذا ما قصد المتكلِّم بالرَّجل العدد، كان معناه: أتاك أكثر من ذلك. وإذا قصد بالرَّجل جنس الرَّجل، كان معناه: أتتك امرأة لا رجل. وهكذا في كلِّ مرَّة يقوم توسيع المتكلِّم لقصده؛ بناء على افتراضه المسبَّق بأنَّ الكلام يحتمل تنغيميًّا معنى تواصليًّا يدركه المخاطب.

اعتمد المتكلِّم التَّنغيم في تصنيف تراكيبه بين الإخبار والإنشاء فهو الفيصل في تحديد نوع التَّركيب إذا غابت أداة الاستفهام مثلًا عن التَّركيب الاستفهاميِّ. تلوح

هذه اللَّطيفة الأسلوبيَّة في قراءة (آمَنْتُمْ)[٢٧٨] بالإخبار والاستفهام من قوله تعالى: ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ ءَامَنتُم بِهِۦ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ ۖ إِنَّ هَٰذَا لَمَكْرٌ مَّكَرْتُمُوهُ فِى ٱلْمَدِينَةِ لِتُخْرِجُوا۟ مِنْهَآ أَهْلَهَا ۖ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾[٢٧٩]، حيث إنَّ الآية الكريمة تحكي موقفًا اجتماعيًّا بين فرعون والسَّحرة في الإيمان والكفر. دلَّت قراءة الإخبار على التَّوبيخ والتَّقريع لإيمانهم بموسى عليه السَّلام، ثمَّ آثر النَّظم القرآنيُّ تكثيف الدَّلالة لبيان مزيد من استحضار الصُّورة التي وقعوا فيها من خلال قراءة الاستفهام الاستنكاريِّ لتقرير عظيم فعلهم في نظر فرعون[٢٨٠].

فالتَّنغيم في الآية أدَّى وظيفتين: وظيفة نحويَّة دلاليَّة ظهرت في تنميط التَّركيب القرآنيِّ إلى صنفين مختلفين – تقرير واستفهام – بناء على القصد العام للآية، ووظيفة تعبيريَّة تجلَّت في انفعال فرعون وحسرته واستنكاره لإيمان السَّحرة.

إنَّ تحوُّل التَّركيب القرآنيِّ بهذه الصُّورة اعتمد على إدراك المخاطب أنَّ الإخبار لا يفيدهم فهم يعلمونه ولا يجهلونه، ولكنَّ التَّركيب آثر التَّحوُّل للاستفهام ليكون أكثر رسوخًا في نفس المخاطبين بأنَّهم على موعد مع القتل بقرينة ﴿ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾؛ لذا كان التَّنغيم أقوى تأثيرًا في المخاطب وجلبًا لانتباهه.

وهذا ما تتغيَّاه قراءة (أَئِنَّكَ)[٢٨١] في قوله تعالى: ﴿ قَالُوٓا۟ أَءِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُ ۖ قَالَ أَنَا۠ يُوسُفُ وَهَٰذَآ أَخِى ﴾[٢٨٢]. حيث كان الإخبار بهمزة واحدة ونغمة مستوية لأمر قد استقرَّ عندهم فهم عارفوه وخبروه، وكان الإخبار بهمزتين على وجه الاستفهام لا لأمر قد جهلوه، وإنَّما لإثبات ما صحَّ اعتقادهم فيه على وجه التَّوبيخ[٢٨٣].

لذا أؤكِّد أنَّ التَّنغيم (في رفع الصَّوت بالهمزة) في السِّياقين السَّابقين قام بوظيفة تفسيريَّة، كان لها أثر فاعل في تحوُّل التَّركيب من الاستفهاميَّة إلى الخبريَّة، يقول

السِّيوطيُّ (ت ٩١١هـ): «مدَّاتُ القرآن على عشرة أوجه ... ومدُّ الفرق، نحو: (آلآن)؛ لأنَّه يفرِّق بين الاستفهام والخبر ...»[٢٨٤].

وقد لوحظ أنَّ تغاير دلالة الأداة في نسقها يثير تغايرًا آخر في المتعلَّق النَّحويِّ الدَّلاليِّ دون الخروج عن المعنى الأصيل، وذلك عند تنغيم الأداة (ما) في سياق قوله تعالى: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ۝١ مَآ أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُۥ وَمَا كَسَبَ﴾[٢٨٥]؛ إذ إنَّ ﴿مَآ﴾ الأولى نافية، والثَّانية موصولة أو مصدريَّة و المعنى «لم يُغنِ عنه ماله الموروث عن آبائه، وما كسب هو بنفسه أو ماشيته، وما كسب من نسلها ومنافعها، أو ما كسب من أرباح ماله الذي يتَّجر به»[٢٨٦].

وقد تكون ﴿مَآ﴾ استفهاميَّة وتكون في موضع نصب ويخرج بها التَّنغيم إلى الإنكار والتقرير؛ أي: أيُّ شيء يغني عنه ماله؟ ويستلزم على هذا التَّحليل أن تحتمل ﴿مَآ﴾ الثَّانية الدَّلالتين السَّابقتين، أو تحتمل أن تكون استفهاميَّة؛ أي: أيُّ شيء كسبه؟ وعليه يكون المعنى المستفاد: لم يكسب شيئًا[٢٨٧].

يتلوَّن التَّنغيم بنغمات صاعدة وهابطة؛ تبعًا لقصد المتكلِّم، فتتلوَّن معه دلالة ﴿مَآ﴾ في الآية؛ ومن ثمَّ يتحوَّل التَّركيب وتتحدَّد أنماطه المختلفة داخل النَّصِّ ممَّا يؤدِّي إلى سبكه وحبكه.

إنَّ الوظيفة الأساس للتَّنغيم وظيفة نحويَّة فهي المميِّز بين أنماط التَّركيب داخل النَّصِّ بألفاظه وتراكيبه، ففي كثير من التَّراكيب المتشابهة لا يُتوصَّل إلى دلالة السِّياق إلا من خلال النَّغمة بأنواعها فيذهب التَّنغيم بالدَّلالة مذهبًا يجعل النَّصَّ مجموعة من التَّراكيب يتداخل فيه الخبر والإنشاء.

٢- الوقف

يُعدُّ قرينة صوتيَّة تخاطبيَّة تُعين على فهم النَّصِّ؛ لذا توثَّقت العلاقة بين الوقف والمعنى في كثير من مسائل النَّحو ذات العلاقة بوقوف القرآن الكريم، يظهر ذلك من تعريف القرَّاء له بأنَّه «عبارة عن قطع الصَّوت على الكلمة زمنًا يُتنفَّسُ فيه عادة بنيَّة استئناف القراءة ...»[٢٨٨]؛ أي: قصد المتكلِّم القارئ قطع الكلام بنيَّة استئناف الكلام لغاية في نفسه اقتضاها.

وقد عني سيبويه بقيمة الوقف في اختيار التَّراكيب الملائمة لأداء معنى قصده المتكلِّم وأشار إليه، فيكون الوقف عنده اختيارًا إشارة إلى انتهاء الكلام واستئناف كلام آخر نتلمَّس ذلك في دلالة الواو بعد (إنَّ) كسرًا وفتحًا، في قولنا: (رأيته شابًّا وإنَّه يفخر يومئذ)؛ إذ يقول في بابٍ عنوانه (هذا بابٌ من أبوابِ أَنَّ): «كأنَّك قلتَ: رأيتُهُ شَابًّا وهذه حالُهُ، تقولُ: هذا ابتداءً ولم يُجعلِ الكلامُ على رأيتُ. وإن شئتَ حملت الكلامَ على الفعل ففتحتَ»[٢٨٩].

في هذا النَّصِّ يتحكَّم المتكلِّم في دلالة التَّركيب فإذا أراد بيان حال الشَّاب وقف على (شابًّا) وكسر همزة إنَّ ثمَّ استأنف الكلام لبيان حاله؛ ومن ثمَّ دلَّتِ الواو على الاستئناف والحاليَّة. فإذا لم يقف على (شابًّا) جاز له أن يفتح الهمزة، وتكون الواو عاطفة.

وتكون قرينة الوقف كاشفة عن قصد المتكلِّم فيتحوَّل التَّركيب ويُجرى فيه القول مجرى الظَّنِّ؛ أي: من حقيقة القول إلى ظنِّيَّة القول؛ اعتمادًا على تأويل المتكلِّم لمعنى الفعل المضارع المسبوق بالاستفهام في سياق القول المشوب بالظَّنِّ، يقول سيبويه في بابٍ عنوانُه (هذا بابٌ من أبوابِ إنَّ) شارحًا هذا التَّداخل الدَّلاليِّ في التَّركيب: «وسألت يونس عن قوله: (متى تقول: أنَّه مُنطلق؟)، فقال: إذا لم تُرِدْ الحكاية، وجعلت

(تقول) مثل: (تظنُّ)، قلت: (متى تقول: أنَّك ذاهب؟). وإن أردت الحكاية، قلت: (متى تقول: إنَّك ذاهب؟) كما أنَّه يجوز لك أن تحكي فتقول: متى تقول زيد منطلق؟»[٢٩٠].

أفاد النَّصُّ السَّابق أنَّه يجوز إجراء القول مُجرى الظَّنِّ[٢٩١]، فإذا جاءت الجملة الاسميَّة المصدَّرة بـ(إنَّ) وكان قبلها قول، فإنْ قَصَد المتكلِّم بالقول حقيقته حُملت الجملة على حكاية قول لتقع في محلِّ نصب حكاية القول، وكُسرت الهمزة (إنَّ)، فتقول: (متى تقول: إنَّك ذاهب؟) على الحكاية، وإنْ قصد المتكلِّم بالقول الظَّنَّ حُملت الجملة على أنَّها مفعول به لتقع في محلِّ نصب على المفعوليَّة، وتقول: (متى تقول: أنَّه منطلق؟) على معنى الظَّنِّ، وفُتحت الهمزة (أنَّ).

ويرتبط الوقف الصَّحيح للمتكلِّم بالبنية التَّركيبيَّة للنَّصِّ، وما ينتظم ذلك من قواعد وأحكام، ويلازمه المعنى صحَّة وفسادًا، أو تغايرًا واختلافًا؛ لذا كان الوقف على قوله ﴿ فَٱخۡتَلَطَ ﴾ من قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا مَثَلُ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا كَمَآءٍ أَنزَلۡنَٰهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَٱخۡتَلَطَ بِهِۦ نَبَاتُ ٱلۡأَرۡضِ مِمَّا يَأۡكُلُ ٱلنَّاسُ وَٱلۡأَنۡعَٰمُ ﴾[٢٩٢] إرباكًا للتَّركيب دون جدوى، وإفسادًا للمعنى؛ لأنَّ وقفه يؤدِّي تقدير فاعل للفعل ﴿ فَٱخۡتَلَطَ ﴾ يعود على الماء وهذا بعيد، يقول أبو حيَّان: «والوقف على قوله ﴿ فَٱخۡتَلَطَ ﴾ لا يجوز، وخاصَّة في القرآن؛ لأنَّه تفكيك للكلام المتَّصل الصَّحيح المعنى، الفصيح اللَّفظ وذهاب إلى اللَّغز والتَّعقيد، والمعنى الضَّعيف، ألا ترى أنَّه لو صرَّح بإظهار الاسم الذي الضَّمير في (به) كناية عنه، فقيل: بالاختلاط نبات الأرض، أو بالماء نبات الأرض، لم يكد ينعقد كلام من مبتدأ وخبر لضعف هذا الإسناد وقربه من عدم الإفادة»[٢٩٣].

فقرينة الوقف بمعونة المتكلِّم تساعده على إعادة بناء الموقف اللُّغويِّ؛ لاستكناه الغاية الدَّلاليَّة من تغاير التَّركيب وقفًا واستئنافًا لتعبِّر عن دفعات كلاميَّة مستقاة من الوقوف دالَّة على وقائع كلاميَّة منعزلة عن غيرها أو امتدادًا لها.

وتعزل قرينة الوقف الدُّفعات الكلاميَّة، لتكون الوقائع الكلاميَّة مستقلَّة المعنى، حيث يمثِّل الوقف مفصلًا من مفاصل الجملة بل في النَّص كاملًا. وقد انتصر اليزيديُّ (ت ٢٠٢هـ) على الكسائيِّ (ت ١٨٩هـ) في حضور الرشيد؛ استنادًا على الوقف الذي قصده المتكلِّم، وذلك عندما قرأ قول الشَّاعر:

لا يَكُونُ العِيرُ مُهْرًا لا يَكُونُ، المِهْرُ مُهْرٌ[٢٩٤]

فقد سأل اليزيديُّ الكسائيَّ، إنْ كان في البيت عيبٌ فأجابه أنَّ فيه إقواءً، وأنَّه يجب أن يكون المهر الثَّاني منصوبًا على أنَّه خبر كان، فقال اليزيديُّ: «الشِّعر صوابٌ؛ لأنَّ الكلام قد تمَّ عند قوله (لا يكون)، ثمَّ استأنف فقال: المهرُ مهرٌ»[٢٩٥].

رأى الكسائيُّ أنَّ في رفع كلمة (مُهْرٌ) الثَّانية إقواء، وهو عيب نحويٌّ عروضيٌّ عارضٌ في قافية البيت في نظره، والصَّواب نصبها؛ لأنَّها خبر يكون. إلَّا أنَّ اليزيديَّ قرأ البيت على دفعات كلاميَّة باستخدام قرينة الوقف وهي سكتة خفيفة على (لا يكون)، وبهذا الوقف جعل جملة (لا يكون) لا صلة بينها وبين ما بعدها فهي توكيد لما قبلها، فكأنَّ الشَّاعر المتكلِّم أنشد: (لا يكون المهر مهرًا لا يكون) ووقف ثمَّ بدأ كلامًا جديدًا مستأنفًا مكوَّن من مبتدأ، وهو المهر الأوَّل، والخبر وهو المهر الثَّاني.

كان من قبيل ذلك التَّحليل ما لحظه ابن جرير في كسر همزة إنَّ من قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَحۡزُنكَ قَوۡلُهُمۡۘ إِنَّ ٱلۡعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًاۚ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ ﴾[٢٩٦]، حيث كُسرت همزة (إنَّ) في الآية؛ «لأنَّ ذلك خبر من الله مبتدأ، ولم يعمل فيها القول؛ لأنَّ القول به قول المشركين، وقوله: ﴿إِنَّ ٱلۡعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴾ لم يكن من قِيلِ المشركين، ولا هو من خبر عنهم أنَّهم قالوه»[٢٩٧].

فجملة ﴿إِنَّ ٱلۡعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴾ استئنافيَّة على سبيل التَّعليل واعتمادًا على

القصد العام للآية وليست محكيَّة القول عن المشركين؛ لذا كان الوقف واجبًا على قوله تعالى: ﴿ قَوْلُهُمْ ﴾؛ لأنَّه لو كان من قولهم ما كان ثمَّة داعٍ لحزن النَّبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم، فقد دافع عن التَّوحيد وناضل لترسيخه، وتحمَّل من أجله الكثير[٢٩٨].

وقد آثر النَّظم القرآنيُّ الوقوف وجوبًا[٢٩٩]؛ قصدًا على قوله تعالى: ﴿ فَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ ﴾ من قوله تعالى: ﴿ فَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴾[٣٠٠]، يقول ابن قتيبة شارحًا علَّة الوقوف: «ولو أنَّ قارئًا قرأ: ﴿ فَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴾ وترك طريق الابتداء بـ﴿ إِنَّا ﴾ وأعمل القول فيها بالنَّصب على مذهب من ينصب (أنَّ) بالقول كما ينصبه بالظَّنِّ لقلب المعنى عن جهته وأزاله عن طريقه، وجعل النَّبيَّ عليه السَّلام محزونًا لقولهم: ﴿ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴾، وهذا كفر ممَّن تعمَّده، وضربٌ من اللَّحن لا تجوز الصَّلاة به، ولا يجوز للمأمورين أن يتجوَّزوا فيه»[٣٠١].

لذا منع النُّحاة الوقوف على «المضاف دون المضاف إليه، ولا المنعوت دون نعته، ولا الرَّافع دون مرفوعه وعكسه، ولا النَّاصب دون منصوبه وعكسه، ولا المؤكَّد دون توكيده، ولا المعطوف دون المعطوف عليه، ولا البدل دون مبدله، ولا إنَّ أو كان أو ظنَّ وأخواتها دون اسمها، ولا اسمها دون خبرها، ولا المستثنى منه دون الاستثناء، ولا الموصول دون صلته اسميًّا أو حرفيًّا، ولا الفعل دون مصدره، ولا الحرف دون متعلقه، ولا شرط دون جزائه»[٣٠٢].

* * *

المبحث الرابع

قصد المتكلِّم وتحوُّلات الصِّيغ في التركيب

قصد المتكلِّم وتحوُّلات الصِّيغ في التركيب

إنَّ غزارة معاني الصِّيغ في التَّراكيب أمر يحدِّده قصد المتكلِّم وما يعاونه من عناصر لغويَّة وغير لغويَّة؛ إذ إنَّ من بلاغة الصِّيغ في العربيَّة التَّفنُّن في استعمالها تعبيرًا وتلوينًا، فكانت كلُّ صيغة لها وجهها الدَّلاليُّ، وكلُّ وجهٍ يحقِّقه قصدُ المتكلِّم، ولقد بُنِيَ هذا المبحث على تحليل صيغ (الأفعال، والأسماء)؛ لبيان السُّلوكِ الدَّلاليِّ لها في سياقها التّركيبيِّ، وعلاقة ذلك بقصد المتكلِّم.

أولًا - الأفعال:

١- (كَانَ) بين النَّقص والتَّمام:

الأفعال النَّاقصة تنقسم قسمين، أحدهما: ما يكون تامًّا وناقصًا، والثَّاني: ما يكون إلا ناقصًا، وكل الأفعال يجوز أن تستعمل (تامَّة) إلا فتئ و(زال).

ولم يذكر سيبويه مصطلح التَّمام في استعمالات (كان)، ولكنَّه ذكر في بابٍ عنوانُه (هذا بابُ الفعلِ الذي يَتعدَّى اسمَ الفاعل إلى اسمِ المفعول واسمُ الفاعلِ والمفعولِ فيه لشيءٍ واحد) أنَّه «قد يكون لكان موضع آخر غير احتياجه للخبر يقتصر على الفاعل فيه، تقول: (قد كان عبد الله)؛ أي: قد خُلِقَ عبد الله. وقد كان الأمرُ؛ أي: وقع الأمرُ»[٣٠٣].

فعندما يقصد المتكلِّم استخدام (كان) تامَّة لتدلَّ على الزَّمن الماضي، فإنَّه يكتفي بمرفوعها الذي صار فاعلًا لها، بعد أن كان اسمًا لها، أمَّا إذا قصد المتكلِّم نقصان (كان)، فإنَّه لا يجوز الاقتصار على الاسم، كما في (ظننت): الاقتصار على المفعول الأوَّل؛ لأنَّهما يدخلان على المبتدأ والخبر، فإذا ذكرنا المبتدأ لم نستطع الاستغناء عن الخبر إلا إذا كان هناك ما يدلُّ عليه، فإذا قلت: كان عبد الله أخاك، فإنَّما أردتَ أن تخبر عن الأُخُوَّة[٣٠٤].

يقول الشَّاعر مقَّاسُ العائذيُّ[٣٠٥]:

فِـدًى لِـبَـنِـي ذُهْـلِ بـنِ شَـيْـبَـانَ نَـاقَتِي إِذا كَـانَ يَـوْمٌ ذُو كَـوَاكِـبَ أَشْـهَـبُ

إنَّ اليوم الذي يعنيه الشَّاعر مقَّاس معروف معلوم لدى المخاطَب لم يحتج إلى إعلامه وإخباره به، فهو كالكواكب في اللَّيل، أو لنصاعة السِّلاح وقت النِّزال إذا استعانوا به فهو أمر حقيقيٌّ لا خلاف فيه؛ لذا استعمل كان بمعنى (وقع) ولم يحتج المتكلِّم الاستعانة بخبر عن أمر منكور لدى المخاطَب للكفاية اللُّغويَّة بينهما القابعة في الخلفيَّة الذِّهنيَّة حين إنشاء التراكيب المحتملة للدَّلالتين، كما أنَّه «لا يستقيم أن تخبر المخاطب عن أمر منكور، وليس هذا بالذي ينزلُ به المخاطبُ منزلتَك في المعرفة، فكرهوا أن يقربوا بابَ لبسٍ»[٣٠٦].

إنَّ الكفاية اللُّغويَّة في جانبها الإبداعيِّ تُعدُّ نقطة التقاء بين طرفي الحدث، حيث إنَّ النِّظام العرفيَّ لبناء اللُّغة جعل المتكلِّم يتصرَّف في صياغة تراكيبه؛ لإفهام المخاطب مقصوده دون لبس؛ لأنَّ الخطاب سلوك اجتماعيٌّ مشترك بين متكلِّم ومخاطب يحقِّق التَّواصل الفاعل.

وتأتي (كان) تامَّة ويضمر فاعلها لعلم المخاطَب، يقول عمرو بن شَأْس[٣٠٧]:

بَـنِـي أَسَـدٍ هَـلْ تَـعْـلَـمُـونَ بَـلاءَنَـا إِذَا كَـانَ يَـوْمًـا ذَا كَـوَاكِـبَ أَشْـنَـعَـا
إِذَا كَـانَـتِ الحُـوُّ الـطُّـوَالُ كَـأَنَّمَـا كَسَاهَا السِّـلاحُ الأُرْجُـوَانَ المضَلَّعَا

فقد أراد الشَّاعر (كان) تامَّة بمعنى وقع، واكتفى بفاعلها «كأنَّه قال: إذا وقع يوم ذو كواكب أشنعا»[٣٠٨]، ولم يحتج لأن تكون ناقصة لعلم المخاطب؛ لأنَّ حدَّ الإفهام المشترك بين الطَّرفين أن تخبر عمَّن يعرف بما لا يعرف. فالشَّاعر المتكلِّم اقتصد في أمرين؛ اعتمادًا على فهم المخاطب للتَّركيب وسياق الحدث اللُّغويِّ الذي تعرَّض له

حيث قلَّص دلالة (كان) فجعلها بمعنى (وقع)، واختصر التَّركيب، وأخرج للمخاطب لفظ (يومًا) ليعينه على فهم المحذوف، فكانت دالَّة على ما استغنى المتكلِّم عن ذكره؛ لذا قال سيبويه: «أضمر لعلم المخاطب بما يعني، وهو اليوم»[٣٠٩].

فكلَّما كان المخاطب على علم مسبَّق بفحوى التَّركيب واستلزاماته، كان استيعابُه ووعيه للدَّلالة أكثر، وكان فهمُه لقصد المتكلِّم أسرع وأوفى؛ لذا كانت (كان) بمعنى (وقع) والمحذوف فاعلها، و(يومًا) منصوب على الحاليَّة، وكذلك (أَشْنَعَا) أيضًا لبيان قصد المتكلِّم وتوجيه مراده، فلو قدَّرنا (كان) ناقصة والمحذوف اسمها لما كانت هناك فائدة للمخاطب في الإخبار عنه باليوم أو أشنع.

وممَّا يزيد الأمر تأكيدًا في اعتماد المتكلِّم على علم المخاطب ممَّا له تأثير في تحوُّل التَّركيب شكلًا ومضمونًا في قولنا: (إذا كان غدًا فأتني) «والمعنى أنَّه لقي رجلًا فقال له: إذا كان ما نحن عليه من السَّلامة، أو كان ما نحن عليه من البلاء في غدٍ فأتني. ولكنَّهم أضمروا؛ استخفافًا لكثرة كان في كلامهم ... وإنَّما أضمروا ما كان يقع مظهرًا؛ استخفافًا، ولأنَّ المخاطب يعلم ما يعني»[٣١٠]؛ أي: المتكلِّم.

فالمتكلِّم في النَّصِّ السَّابق فزع إلى الخلفيَّة الذهنيَّة للمخاطب، متَّخذًا من علمه ووعيه وفهمه أداة يفسِّر بها ما أضمره في التَّركيب، فقد أضمر؛ اعتمادًا على الافتراضات المسبَّقة في الخلفيَّة بينهما؛ إذ إنَّ المتكلِّم يقول لمخاطبه: إذا كان غدًا فأتني، يريد إذا كان ما نحن عليه من السَّلامة، أو من البلاء في غدٍ فأتني، فـ(كان) هنا بمعنى الوقوع والحدوث، والتَّقدير: إذا حدث أو وقع هذا الأمر غدًا فأتني، فأضمر المسند إليه؛ لدلالة الحال المصاحبة عليه، ليكون المعنى مفهومًا؛ أي: إذا لم يحدث لذلك اللُّقيِّ مانع أو غيره.

إنَّ وعي المتكلِّم بالاستعمال اللُّغويِّ قاده إلى التَّعامل مع نمطي (كان) وَفْقَهُ؛ لأنَّ اللُّغة لم تُصمَّم لتكون قاعدة أفلاطونيَّة لا يُمكن أن تُؤَوَّل، أو أداة مقتصرة على إنتاج الدَّلالة فقط؛ لأنَّ «النَّحو هو مجرَّد رابطة وبدون روابط لن يبقى لدينا ما نعبِّر عنه، ومنه لا نستطيع الكلام عن شيء دون أن نغيِّر الوسائل التي نبني بها جملنا»[٣١١]. ولكنَّها لغة موسومة بالمرونة في التَّعامل مع الأنماط المختلفة.

كذلك يتغاير إعراب الاسم الواقع بعد (كان) رفعًا ونصبًا في النَّظم القرآنيِّ؛ ومن ثمَّ تتفاوتُ وظيفته، ويتلوَّن تبعًا لذلك دلالة التَّركيب في عمومه؛ اعتمادًا على المقصود به، تردَّد ذلك في إعراب كلمة (واحدة)[٣١٢] بالرَّفع والنَّصب من قوله تعالى: ﴿ يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡۖ لِلذَّكَرِ مِثۡلُ حَظِّ ٱلۡأُنثَيَيۡنِۚ فَإِن كُنَّ نِسَآءٗ فَوۡقَ ٱثۡنَتَيۡنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَۖ وَإِن كَانَتۡ وَٰحِدَةٗ فَلَهَا ٱلنِّصۡفُ ﴾[٣١٣]. إذ قرأ نافع (ت ١٦٩هـ) بالرَّفع على كان التَّامة، والتَّقدير: إن وقعتْ واحدة أو وُجِدَتْ واحدة. أمَّا قراءة النَّصب فاختارها الجمهور، وهم يقدِّرون اسمها محذوفًا؛ أي: وإن كانت المتروكة واحدة؛ لأنَّ نسق الآية أولى للنَّاقصة، حيث إنَّ ما قبلها ناقصة، وهي قوله سبحانه: ﴿ فَإِن كُنَّ نِسَآءٗ ﴾، كما أنَّ الحكم في الآية يتعلَّق بالإرث المتروك، وطريقة تقسيمه على الوارثين رجالًا ونساء، والإخبار أولى من الفاعليَّة لمنطوق العدد[٣١٤].

وجرى القصد على اختيار النَّاقصة كذلك في نسق قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٞ وِزۡرَ أُخۡرَىٰۚ وَإِن تَدۡعُ مُثۡقَلَةٌ إِلَىٰ حِمۡلِهَا لَا يُحۡمَلۡ مِنۡهُ شَيۡءٞ وَلَوۡ كَانَ ذَا قُرۡبَىٰٓ ﴾[٣١٥]؛ لأنَّه لو قُدِّر التَّامَّة يكون المعنى: وُجِدَ ذو قُربى «لتفكَّك وخرج من اتِّساقه والتئامه»[٣١٦]، فَقُدِّرَت النَّاقصة وأُضْمِرَ اسمُها في نظم الآية؛ أي: (لو كان المدعوُّ ذا قرابتها)؛ لأنَّ النَّفس المثقلة إنْ دعتْ أحدًا إلى تخفيف حملها لا يُحمَل منه شيء؛ أي: لم تجد معاونًا، وإن كان مدعوُّها ذا قربى بقرينة السِّياق، ونسق الجملة الشَّرطيَّة الواقعة موقع التَّتميم للمقصود العام من نظم الآية[٣١٧].

وقد عدل جمهور القرَّاء إلى اختيار الرَّفع؛ تحقيقًا لمعنى العموم في حكم الإمهال لكلِّ معسرٍ لـ(ذو)[٣١٨] على أنَّ (كان) تامَّة من قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ۚ وَأَن تَصَدَّقُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[٣١٩].

يقول مكيّ: «فيكون عامًّا فيمن عليه دين وهو معسر، والرَّفع على كلِّ حال أعمُّ؛ لأنَّه يعمُّ من عليه دين من قرض أو شراء وغير ذلك»[٣٢٠]. وهذا الإعسار «شائع في كلِّ النَّاس، ولو نصبتَ (ذا) على الخبر لكان مخصوصًا في قوم بأعيانهم، فلهذه العلَّة أجمع القرَّاء المشهورون على رفع (ذو)»[٣٢١].

إنَّ قصد المتكلِّم أتاح بناء على المعطيات النَّسقيَّة إنتاج عدد من التَّراكيب في صورتها السَّطحيَّة والعميقة إظهارًا وإضمارًا، وهي مساحة واسعة للتَّعبير عن قصده؛ لذا رأى تشومسكي[٣٢٢] أنَّ بنية التَّركيب في صورتيها، وكذلك البنية التَّحويليَّة ساعدا على وصف المحتوى اللُّغويِّ والتَّعبير عنه.

٢- (عَلِمَ) بين المعرفة واليقين:

يعمد المتكلِّم إلى المغايرة في نمط التَّركيب فقد يذكر أجزاءه جميعًا؛ شعورًا منه بأنَّ ذلك يحقِّق التَّواصل الفاعل مع سامعه، وقد يعمد إلى الاقتصار على بعض أجزاء التَّركيب؛ وصولًا إلى تأدية المعنى بأيسر السُّبل، وفق ما يقتضيه المعنى؛ بناء على قصد المتكلِّم، وليس وَفْق الضَّوابط القاعديَّة الجدليَّة الصَّارمة.

فهناك أفعال لها نمطان في الاستعمال النَّحويِّ من حيثُ التَّعديةُ واللُّزوم، فمنها: ما يلتزم الاثنين، ومنها: ما يلتزم التَّعديةَ لمفعولين أو التَّعدية لمفعول واحد. ويسلك المتكلِّم واحدًا منها لغاية دلاليَّة يقتضيها المقام وقرائن الأحوال.

ومن هذا الوادي: الفعل (عَلِمَ) الذي يدخل على المبتدأ والخبر، فيتعدَّى إلى مفعول واحد إذا كان المتكلِّم قاصدًا المعرفة، فتقول: (علمتُ زيدًا). ويتعدَّى إلى مفعولين إذا كان المتكلِّم قاصدًا اليقين، فتقول: (علمتُ زيدًا قائمًا)[٣٢٣]. وعلى المعنى الأوَّل قوله تعالى: ﴿وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾[٣٢٤]، «إنَّما لا تعرفونهم الله يعرفهم»[٣٢٥]، وعلى الثَّاني قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْا۟ مِنكُمْ فِى ٱلسَّبْتِ﴾[٣٢٦]، «فهي ههنا بمنزلة عرفتُ ...»[٣٢٧].

وإذا كان المتكلِّم يختار لغة الخطاب للتَّعبير عن معان بقصد الإفهام والتَّواصل فإنَّ ذلك يعدُّ غاية بين أفراد المجتمع، وهي رغبة أصيلة لدى المتكلِّم لإفهام المخاطب ويبدو أنَّ المتكلِّم قد ربط بين تحقُّق الفائدة ومنظومة دلالة (علم) على اليقين أو المعرفة من خلال التَّركيز على بؤرة الإفادة في التَّركيب، وهو المفعول الأوَّل أو الثَّاني.

فإذا قصد المتكلِّم إفادة المخاطب لعدم معرفته قبلًا ببؤرة الحدث في التَّركيب، وهو المفعول، كانت (علم) بمعنى المعرفة؛ ومن ثمَّ تنصب مفعولًا واحدًا، أمَّا إذا قصد المتكلِّم (علم) بمعنى اليقين، فإنَّ بؤرة الحدث تنتقل للمفعول الثَّاني؛ ومن ثمَّ تنصب مفعولين وتقع إفادة المخاطب في المفعول الثَّاني؛ لأنَّه في الأصلِ خبر للمبتدأ وبه تقع الإفادة، يقول ابن السَّراج: «وإنَّما الفائدة في المفعول الثَّاني كما كان في المبتدأ والخبر والفائدة في الخبر لا في المبتدأ. فلمَّا كانت هذه الأفعال إنَّما تدخل المبتدأَ والخبرَ والفائدةُ في الخبر، والمفعول الأوَّل هو الذي كان مبتدأ، والمفعول الثَّاني هو الذي كان الخبرَ؛ بقي موضع الفائدة على حاله»[٣٢٨].

إنَّ المفاعيل بأنواعها لا يستغني عنها التَّركيب؛ لأنَّها عناصر طلبها الفعل على وجه استكمال المعنى، وبينها علاقة وظيفيَّة تعطي نشاطًا مجاوزًا، وهي علاقة التَّعدية يحدِّدها معنى الفعل، فكلَّما زادت قدرته على طلب العناصر، امتدت الجملة وتعدَّدت المفاعيل.

والمتكلِّم في اختيار تراكيبه؛ بناء على قصده ينزِّل التَّعبير اللُّغويَّ على ملابساته الخارجيَّة وأحواله ومناشط تفكيره، ويجعل قصده هو الفارق الأساس في الاختيار، ويكون هذا الفارق قائمًا على حقيقة خارجيَّة وإلَّا فإنَّ اللُّغة في نظامها الدَّاخليِّ الذَّاتيِّ لا تقيم هذا الفرق[٣٢٩]. نجد هذه الإشارة عند السِّيرافيِّ الذي جعل دلالة (علم) على المعرفة في المفعول الأوَّل والثَّاني فـ«إنْ أردْتَ به معرفة ذات الاسم ولم تكن عارفًا به من قبل كقولك: (عَلمْتُ زيدًا)؛ أي: عرفته ولم أكن أعرفُهُ من قبل، وليس بمنزلة قولك: (عَلمْتُ زيدًا قائمًا) إذا أخبرت عن معرفتك بقيامه، وكنت عارفًا من قبل»[٣٣٠].

وهذا يعني أنَّه بالرُّجوع إلى قصديَّة التَّواصل نستطيع الرَّبط بين التَّراكيب اللُّغويَّة ومراعاة قصد المتكلِّم[٣٣١]؛ ومن ثمَّ فإنَّ عدم معرفة المتكلِّم بالاسم قبلًا، أو كان عارفًا بذاته قبلًا ولم يكن عارفًا بقيامه دلالة على تنبيه المخاطب وإفادته لنوعيَّة الفعل (علم) في الحالتين، وهو: المعرفة.

فقولك: (عَلمتُ زيدًا اليوم) إذا كان المتكلِّم لا يعرف (زيدًا) من قبل، وهي جملة صحيحة المعنى، وقولك: (عَلمتُ زيدًا منطلقًا اليوم) إذا كان المتكلِّم عارفًا من قبل، غير أنَّك لم تكن عارفًا بانطلاقه فحدث لك العلم اليوم بانطلاقه، فكنت لا تعلمُ انطلاقه فلا تخبرُ أحدًا بمعرفتك زيدًا هنا وإنَّما تُخبِرُ بمعرفتك انطلاقه لا في ذاته، ولا بدَّ من ذكر الأوَّل ليعلم المخاطب أنَّ الأوَّل معتمد البيان، والثَّاني معتمد الفائدة.

٣- (رَأَى) بين الرُّؤية البصريَّة والقلبيَّة ورؤية الاعتقاد:

إذا كان الحدث اللُّغويُّ يقوم في أساسه على قصد المتكلِّم ونيَّته، ومراعاته للسِّياق الخارجيِّ، فإنَّ نجاحه يتوقَّف على فهم المخاطب لمقصوده. والمتكلِّم يقوم بعمليَّات ذهنيَّة متعدِّدة لقراءة المساحة الدَّلاليَّة في خلفيَّات المخاطب اللُّغويَّة، فيبني تراكيبه على الإخبار بفائدةٍ قَصَدَها قصدًا.

فإذا كان المتكلِّم قاصدًا الرُّؤية البصريَّة، فإنَّ الفعل (رأى) يتعدَّى لمفعول واحد، كما في قولنا: (رأى عبدُ الله زيدًا)؛ أي: شاهده، أمَّا إذا كان مقصده الرُّؤية القلبيَّة، فإنَّ الفعل (رأى) يتعدَّى لمفعولين، نحو: (رَأَى عَبْدُ اللهِ زَيْدًا صَالحًا)؛ أي: علمه بهذا الوصف من الصَّلاح، يقول سيبويه في بابٍ عنوانُه (هذا بابُ الفاعلِ الذي يَتعدَّاه فعلُه إلى مفعولين): «وإنْ قلتَ: رأيتُ فأردتَ رُؤيةَ العينِ، أو وجدْتَ فأردْتَ وجدانَ الضَّالَّة فهو بمنزلة ضَربْتُ، ولكنَّك إنَّما تريدُ بوجدتُ علمْتُ، وبرأيْتُ ذلك أيضًا»[٣٣٢].

ويعتمد المتكلِّم البنية الخارجيَّة عنصرًا أساسًا لدلالة الفعل في سياقه التَّركيبيِّ، حيث دلَّ الفعل على الرؤية القلبيَّة فقط دون النَّظر للرُّؤية البصريَّة لدلالة الحاسَّة، وذلك في حالة إذا كان المتكلِّم أعمى، فإنَّه يجوز له أن يقول: (رَأَى عَبْدُ اللهِ زَيْدًا صَالحًا)؛ لأنَّ الرُّؤية هنا قلبيَّة، وهو إدراك قلبيٌّ يجوز له، ولا يجوز له أن يقول: (رَأَى عَبْدُ اللهِ زَيْدًا جالسًا)؛ لأنَّ الرُّؤية هنا بصريَّة ألا ترى أنَّه يجوز للأعمى أنْ يقول:(رأيتُ زيدًا الصَّالح)»[٣٣٣].

وتختلف بؤرة الحدث الكلاميِّ من (رأى) البصريَّة عن (رأى) القلبيَّة، فإذا كان قصد المتكلِّم في سياقه أنَّه لم يَرَ المفعول الأوَّل، كانت الرُّؤية بصريَّة، ويتعدَّى الفعل إلى مفعول واحد فقط، ويعرب المنصوب الثَّاني حالًا، أمَّا إذا كان المتكلِّم عارفًا بالمفعول الأوَّل، ولكنَّه أراد أن يخبر بصفة من صفاته، كانت الرُّؤية قلبيَّة، ويتعدَّى الفعل إلى مفعولين، ويُعرب المنصوب الثَّاني مفعولًا ثانيًا؛ وذلك لأنَّ المفعول الثَّاني في أصله خبر عن مبتدأ الذي هو الآن المفعول الأوَّل، فكما لا يقتصر على المبتدأ دون خبره، كذلك لا يقتصر على المفعول الأوَّل دون الثَّاني، فرؤية القلب لا يجوز فيها الاقتصار على أحد المفعولين، وهذا ما فصَّله سيبويه في الباب نفسه شارحًا لقوله: «وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر»[٣٣٤].

وتلوح هذه اللَّطيفة الأسلوبيَّة من ربط المعنى بقصد المتكلِّم وإرادته في توجيه إعراب قوله تعالى: ﴿ وُجُوهُهُم مُّسۡوَدَّةٌ ﴾ من قوله تعالى: ﴿ وَيَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسۡوَدَّةٌ ﴾[٣٣٥]؛ اعتمادًا على دلالة الفعل ﴿ تَرَى ﴾، فإذا كانت دلالته بصريَّة نُصِبَت الآية على الحاليَّة، وإذا كانت دلالته قلبيَّة، نُصِبَت الآية على أنَّها مفعول به ثانٍ، يقول الفارسيُّ: «فإنْ جعلتَ (رأيتُ) إلى مفعولين كانت الجملة التي هي ﴿ وُجُوهُهُم مُّسۡوَدَّةٌ ﴾ في موضع نصب بكونها المفعول الثَّاني، وإنْ جعلتَ (رأيتُ) بمنزلة (أبصرتُ) كانت الجملة في موضع نصب حال، والتي بمعنى (أبصرتُ) هنا حسنة؛ وذلك أنَّه قد رُوِيَ في تفسير قوله تعالى: ﴿ يُعۡرَفُ ٱلۡمُجۡرِمُونَ بِسِيمَٰهُمۡ ﴾[٣٣٦] أنَّها سواد الوجوه وزرقة الأعين ...»[٣٣٧].

وقد أطلَّ علينا ابن جنِّي بدلالة أخرى للفعل (رَأَى) غير البصريَّة والقلبيَّة، وهي دلالة الاعتقاد، فيرى أنَّ في قولنا: (فلان يرى القولَ بالعدل، وفلان يرى رأيَ الخوارج)، أي: يعتقدُهُ ويذهبُ إليه؛ لأنَّه في رأيه أنَّ هذه الأمور لا تدرك بالبصر، فهذه رؤية ليست من رؤى العين ولا رؤى القلب؛ بل رؤى الاعتقاد والرَّأي[٣٣٨].

أقول: نبع فكر ابن جنِّي في هذا التَّقسيم من مذهبه الاعتقاديِّ الاعتزاليِّ في التَّفريق بين الاعتقاد وعمل القلب، حيث إنَّ تعريف الإيمان عندهم لا يشمل التَّصديق بالقلب كما هو الحال عند أهل السُّنَّة[٣٣٩].

لذا نراه يعتمد على اللُّغة المجرَّدة عن سياقها ويحملها على ما يتلاءم مع عقائده، فأين يكون الاعتقاد إذا لم يوجد في القلب أوَّلًا ثمَّ يُتلمَّس في الجوارح؟! وهذا شيخه أبو علي الفارسي حمل البصريَّة على القلبيَّة في إعراب ﴿ وُجُوهُهُم مُّسۡوَدَّةٌ ﴾ من قوله تعالى: ﴿ وَيَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسۡوَدَّةٌ ﴾[٣٤٠] كما ذكرنا، فقال: «... ولا يمنع أن يُحمل على المتعدية إلى مفعولين؛ لأنَّ كلَّ محسوس معلوم بهذا الضَّرب من العلم»[٣٤١].

فلماذا لم يأخذ عن شيخه هذا الحمل في المعاني؟! فيحمل الاعتقاديَّة على القلبيَّة، إلَّا أنَّ مذهبه الاعتقاديَّ في تعريف الإيمان لا يشمل التَّصديق القلب.

إنَّ ملحظًا كهذا لم يكن بالخفاء بحيث يغيب عن نظر التَّحليل اللُّغويِّ الخالص عند أبي علي الفارسيِّ؛ إذ استطاع أن يستلهم معنى الفعل (رأى) على الاعتقاد من سياق قوله تعالى: ﴿ إِنَّآ أَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ لِتَحۡكُمَ بَيۡنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ ﴾[٣٤٢]، حيث ذكر أنَّه «لا يخلو (أراك) من أن يكون نقلها بالهمزة من التي هي (رأيت) تريد رؤية البصر، أو (رأيتُ) التي تتعدَّى إلى مفعولين، أو (رأيتُ) التي بمعنى الرَّأي الذي هو الاعتقاد والمذهب فلا يجوز أن يكون من الرُّؤية التي معناه (أبصرتُ) يعني لأنَّ الحكم في الحوادث بين النَّاس ليس ممَّا يدور بالبصر، فلا يجوز أن يكون هذا القسم ولا يجوز أن يكون من (رأيتُ) التي تتعدَّى إلى مفعولين؛ لأنَّه كان يلزم بالنَّقل بالهمزة أنْ يتعدَّى إلى ثلاثة مفاعيل، وفي تعديته إلى مفعولين أحدهما الكاف التي للخطاب والآخر المفعول المقدَّر حذفه من الصِّلة تقديره: بما أراك الله، ولا مفعول ثالثًا في الكلام دلالة على أنَّه من (رأيتُ) التي معناها الاعتقاد والرَّأي وهي تتعدَّى إلى مفعول واحد، فإذا نُقل بالهمزة تعدَّى إلى مفعولين كما جاء في قوله تعالى: ﴿ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ ﴾»[٣٤٣].

٤- (ظَنَّ) بين اليقين والشَّكِّ عملًا وإلغاءً:

(ظنَّ) وأخواتها من الأفعال القلبيَّة عدا أفعال التَّحويل التي تشترك معها في العمل النَّحويِّ في التَّركيب، والأفعال القلبيَّة مصطلح أطلقه النُّحاة في العربيَّة على الأفعال التي تتعلَّق معانيها بالقلب، وتؤدِّي معنى الشَّكِّ واليقين فيما تدخل عليه[٣٤٤] حسب قصد المتكلِّم ونيَّته وما يدور في نفسه من هواجس وخواطر.

ويتعلَّق المعنيان السَّابقان بعمل هذه الأفعال وإهمالها، يقول سيبويه في بابٍ عنوانُه (هذا بابُ الأفعال التي تُستعملُ وتُلْغَى) موضِّحًا وشارحًا هذا التَّعلُّق في سياقه التَّركيبيِّ الدَّلاليِّ: «فإنْ ألغيتَ قلت: (عبد الله أظنُّ ذاهبٌ، وهذا إخال أخوك، وفيها أُرَى أبوك) وكلَّما أردت الإلغاء فالتَّأخير أقوى، وكلٌّ عربيٌّ جيِّدٌ ... وَإِنَّما كَانَ التَّأخِيرُ أَقْوَى؛ لأَنَّهُ وَهُوَ يُرِيدُ اليَقِينَ ثُمَّ يُمضِي كَلامَهُ عَلَى اليَقِينِ، أَوْ بَعْدَمَا يَبتَدِئُ وهُوَ يُرِيدُ اليَقِينَ، ثُمَّ يُدرِكُهُ الشَّكُّ، كَمَا تقُولُ: (عَبدُ الله صَاحِبُ ذَاكَ بَلَغَني)، وَكَمَا قَالَ: (مَنْ يقُولُ ذَاكَ تَدْري؟) فَأَخَّرَ مَا لم يَعْمَلْ في أوَّل كَلامِه، وَإِنَّما جَعَلَ ذَلِكَ فِيمَا بَلَغَهُ بعْدَمَا مَا مَضَى كَلامُهُ عَلَى اليَقِينِ وَفِيمَا يَدْري فإذا ابتدأ كلامه على ما في نيَّته من الشَّكِّ أعمل الفعل قدَّم أو أخَّر، كما قال: (زيدًا رأيتُ، ورأيتُ زيدًا)، وكلَّما طال الكلام ضَعُفَ التَّأخير إذا أعملتَ، وذلك قولك: (زيدًا أخاك أظنُّ) فهذا ضَعِيفٌ كما يضعُف: زيدًا قائمًا ضربتُ؛ لأنَّ الحدَّ أنْ يكونَ الفعلُ مبتدأ إذا عَمِلَ»[٣٤٥].

فمعنى الإلغاءِ في هذه الأفعال يعني أنَّ المتكلِّمَ غَيْرُ شاكٍّ في كلامه متيقِّنٌ منهُ؛ «وإنَّما جاز إلغاؤها؛ لأنَّها دخلت على جملة قائمة بنفسها، فإذا تقدَّمت الجملة أو تقدَّم شيء حصل لفظ الخبر، ولم يكن في الكلام لفظ شكٍّ، فحُملت الجملة على منهاجها ولفظها قبل دخول الشَّكِّ»[٣٤٦].

إنَّ العامل النَّفسيَّ الذي استحوذ على المتكلِّم حوَّل يقينه إلى شكٍّ، فهما معنيان قائمان في ذهن المتكلِّم يتأثَّر بهما، وهذا التَّحوُّل يعتمد على قصده، فأوجب عليه أن تأتي ألفاظه على ما كان في نفسه من يقين أوَّلًا؛ ومن هنا كانت الجودة تأخير هذه الأفعال، فلمَّا كان الأصل في نفسه بداية على الشَّكِّ جاز له أن يورد كلامه على أيِّ وجه كان فتتغيَّر صورة التَّركيب؛ تبعًا لقصده؛ وذلك لأنَّ معنى الشَّكِّ طارئ على التَّركيب بعد ما بناه متكلِّمُه على اليقين. فهذا التَّردُّد الذي يختلجه يدفعه لإعمال تلك الأفعال، أو إهمالها.

فالمتكلِّم أخضع التَّركيب لإرادته يقينًا أو شكًّا الأمر الذي أكسب التَّقديم والتَّأخير عناية فائقة لاختيار الأمثل لأداء القصد؛ لأنَّ التَّحول في متعلِّقات الفعل بالتَّحرُّك الأفقيِّ تقديمًا أو تأخيرًا يُعطي العناصر اللُّغويَّة طابعًا مكانيًّا يؤدِّي إلى النَّاتج الدَّلاليِّ المقصود، وذلك أنَّ الأصل تقديم العامل على المعمول. لكنَّ التَّفاعل الذِّهنيَّ الدَّاخليَّ قد يستدعي الخروج عن هذا الأصل لأغراض دلاليَّة إبداعيَّة إخباريَّة فقد أدَّت الحركة الأفقيَّة بالتَّقديم إلى هذا التَّحوُّل في إرادة المتكلِّم وقصده.

فقولك: (زيدًا قَائمًا ظننْتُ) مبنيٌّ على الشَّكِّ ابتداءً، وقولك: (محمدٌ قَائمٌ ظننْتُ) مبنيٌّ على اليقين، فإنْ بنيتَ كلامك على الشَّكِّ نصبتَ على المفعوليَّة، تقدَّم الفعل أو تأخَّر، وإنْ بنيته على اليقين رفعت على الابتداء. وفي ذلك يقول سيبويه في بابٍ عنوانُه (هذا بابُ الأفعالِ التي تُستعمَلُ وتُلْغَى) موضِّحًا هذه المغايرة: «فإذا ابتدأ كلامه على ما في نيَّته من الشَّكِّ أعمل الفعل قدَّم أو أخَّر كما قال: (زيدًا رأيتُ ورأيتُ زيدًا)»[٣٤٧]. ملحظه أنَّ الفعل إذا توسَّط أو تأخَّر أُعْمِل بشرط إنْ بنى المتكلِّم كلامه على الشَّكِّ ابتداء، أمَّا إنْ بنى كلامه على اليقين ثمَّ أدركه الشَّكُّ فإنَّه يُهمِل عملَ الفعل، تقول: (زيدًا ظننْتُ قَائمًا، وزيدًا قَائمًا ظننْتُ) فتعمل الفعل إذا توسَّط أو تأخَّر، وتقول إذا أردتَ اليقينَ بداية، ثمَّ أدركك الشَّكُّ: (زيدٌ ظننْتُ قَائمٌ، زيدٌ قَائمٌ ظننْتُ)، فتلغي الظَّنَّ إذا توسَّط أو تأخَّر، ولا يجوز الإلغاء إذا تقدَّم.

وقد أسند ابن الورَّاق (ت ٣١٨هـ) الإلغاء والإهمال لما يختلج في نفس المتكلِّم من معانٍ متباينة، فعلة الإلغاء «لأنَّك إذا ابتدأت بالاسم فقد حصل على لفظ اليقين، كانت هذه الأفعال ضعيفة في العمل ووجب أن يُحمل الخبر على ما اعتقد عليه الكلام وهو اليقين، وجُعِل الفعل في هذا الموضع في تقدير الظَّرف، وإنْ أوجب شكًّا في الجملة كقولك: (زيدٌ مُنطلق في ظنِّي)، فلمَّا كان قولك: (في ظنِّي) لا يعمل فيما قبله جُعِل

أيضًا: (زيدٌ مُنطلق ظننتُ)، كأنَّك: (في ظنِّي). وأمَّا من أعمل الفعل إذا توسَّط أو تأخَّر، فلأنَّه حمل الكلام على ما في نيَّته من الشَّكِّ، فصار الفعل وإن تأخَّر مقدَّمًا في المعنى؛ فلهذا جاز إعماله»[٣٤٨]. وبه قال السِّيرافيُّ كما تقدَّم[٣٤٩].

فإعمال العامل وإهماله، لا يحدِّده موضع الفعل، وإنَّما الذي يحدِّده هو قصد المتكلِّم ونيَّته لا غير؛ إذ إنَّ هذه الأفعال متعلِّقة بهواجس القلب لا يؤدِّي معناها إلا متكلِّمها، حسب طبيعة الأفكار وترتيبها في ذهنه، أو المعنى القائم في النَّفس؛ ومن ثمَّ تأتي الحركة الإعرابيَّة بيانًا للمعنى الذي قصده المتكلِّم، وهذا ما قرَّره سيبويه[٣٥٠] والمتكلِّم مقيَّد بالمعنى، فليس له أن يُلغي أو يُعمِل دون النَّظر إلى القصد والمعنى.

لذا أستطيع أن أقول إنَّ (ظنَّ) لها ثلاث حالات:

١- حالة توسُّط، كقولك: (زيدًا ظننتُ منطلقًا) بالنَّصب، إذا كان المتكلِّم يشكُّ في كون (زيدًا) لا غيره في حالة انطلاق، فقدَّمه لتنبيه المخاطَب وإزالة الشَّكِّ الذي طرأ عليه للحالة التي لحظها على المتكلِّم. أمَّا قولك: (زيدٌ ظننتُ منطلقٌ) بالرَّفع، إذا تيقَّن المتكلِّم، فهو من باب إخبار المخاطَب بانطلاق زيد ليس غير، وداخله الظَّنُّ عند إخباره.

٢- حالة تأخُّر، كقولك: (زيدًا مُنطلقًا ظننتُ) بالنَّصب، إذا كان المتكلِّم يشكُّ في كون (زيدًا) لا غيره في حالة انطلاق لا في حالة مخالفة لذلك، فقدَّم (زيدًا) وحالته في الانطلاق للحصر ولإزالة الشَّكِّ. أمَّا قولك: (زيدٌ مُنطلقٌ ظننتُ) بالرَّفع، إذا تيقَّن المتكلِّم ابتداء بوضع زيد فأردت إخبار المخاطَب، ثمَّ جاءك الظَّنُّ في آخر الأمر فابتدأت ثانيًا فذكرت الفعل.

٣- حالة تقديم، كقولك: (ظننْتُ زيدًا مُنطلقًا) بالنَّصب، إذا كان المتكلِّم يشكُّ في كون (زيدًا) معلوم عند السَّامع أنّه في حالة انطلاق أصلًا.

٥- إجراء (القول) مُجرى الظَّنِّ:

للفعل (تقول) في الاستفهام تصرُّف تركيبيٌّ محدَّد يشبه الفعل (تظنُّ) بالخطاب ولم يجعلها الاستعمال اللُّغويُّ، مثل: (يظنُّ أو ظنَّ) بالغيبة؛ لأنَّ المعنى لا يبيح أن تستعمل (يظنُّ أو ظنَّ) في التَّركيب الاستفهاميِّ؛ وذلك لأنَّ المخاطب لا يستفهم إلَّا عن ظنِّه، ولم تستعمل (قلتُ) مثل (ظننتُ) عوضًا في التَّركيب؛ لأنَّ الأصل في (قلتُ) أن يكون ما بعدها محكيًّا، كما أنَّ اشتراط إسناد الفعل إلى المخاطب فإنَّه منطلق من العلاقة التَّواصليَّة بين المتكلِّم ومخاطبه المبنيَّة على الفهم والإفهام؛ لأنَّ المخاطَب يُقرِّب معنى فعل القول من الظَّنِّ؛ اعتمادًا على قصد المتكلِّم ونيَّته، فإذا سأل المتكلِّم مخاطبَه عن قوله فإنَّ ذلك بمنزلة السُّؤال عن الظَّنِّ؛ لذا لا يستفهم عن ظنِّ غيره، إنَّما يُسأل عن ظنِّ نفسه كما أفاد ذلك جمعٌ من النُّحاة كأمثال: السِّيرافيّ[٣٥١]، وابن يعيش (ت ٦٣٠هـ)[٣٥٢]، وابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)[٣٥٣]. وذلك أنَّ العمليَّة الذِّهنيَّة للمتكلِّم عند إنشاء التَّراكيب تُدخِل القول والظَّنَّ في الدَّلالة النَّاتجة فيتصوَّرها القلبُ بالظَّنِّ والعلم، ويتصوَّرها اللِّسانُ بالقول؛ لذا عُرِفَ عن بعض العرب إجراء القول مُجرى الظَّنِّ، وهم: بنو سُلَيم[٣٥٤]؛ إذ يجعلون باب (قُلْتُ) أجمع مثل (ظننْتُ) بإطلاق، وهذا الإطلاق نابع من فهمهم القول بمعنى الظَّنِّ والاعتقاد.

وآخرون منهم يشترطون شروطًا أربعة، وهي: أن يكون الفعل مضارعًا، وأن يكون للمخاطب، وأن يكون مسبوقًا باستفهام، وألا يُفصل بين الفعل والاستفهام بغير الظَّرف والمجرور ولا معمول الفعل[٣٥٥]. يقول سيبويه في بابٍ عنوانُه (هذا بابُ الأفعال التي تُستعمَل وتُلغَى) شارحًا هذه الإجراءات التَّركيبيَّة؛ اعتمادًا على قصد المتكلِّم ونيَّته: «واعلم أنَّ (قلتَ) إنَّما وقعت في كلام العرب على أن يُحكى بها، وإنَّما تَحْكي بعد القول ما كان كلامًا لا قولًا، نحو: (قلتُ: زيدٌ مُنطلقٌ)؛ لأنَّه يحسُنُ أنْ تقول: (زيدٌ منطلق) ولا تدخل (قلتَ) ... وكذلك جميع ما تصرَّف من

فعله إلا (تقولُ) في الاستفهام شبَّهوها بـ(تظنُّ) ولم يجعلوها كـ(يظنُّ أو أظنُّ) في الاستفهام؛ لأنَّه لا يكاد يُستفهَم المخاطب عن ظنِّ غيره ولا يُستفهم هو إلا عن ظنِّه، فإنَّما جُعِلَتْ كـ(تظنُّ) ... وذلك قولك: (متى تقول: زيدًا منطلقًا، وأتقول عَمرًا ذاهبًا، وأكلَّ يوم تقولُ عَمرًا منطلقًا؟)، لا يُفصلُ بها كما لم يُفصلْ بها في: (أَكُلَّ يوم زيدًا تضربُه؟)، فإن قلتَ: (أأنتَ تقولُ: زيدٌ منطلقٌ؟) رفعتَ؛ لأنَّه فُصِلَ بينَه وبين حرف الاستفهام ...»[٣٥٦].

والذي يُحدِّد هذا الإجراء في التَّركيب هو قصدُ المتكلِّم ونيَّته، فإذا قصد الاستفهام عن القول رَفَعَ، فيقول: (أتقولُ: زيدٌ مُنطلقٌ؟)، وإذا قصد الظَّنَّ نصب، يقول: (أتقولُ: زيدًا مُنطلقًا؟).

ومن شواهد إجراء القول مُجرى الظَّنِّ، قول الكميت الأزديِّ[٣٥٧]:

أَجُهَّالًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَا

فقد أجرى الشَّاعر المتكلِّم الفعل (تقول) مُجرى الفعل (الظَّنِّ) ولم يرد بها معنى الحكاية فنصب المفعولين: (بَني لُؤَيٍّ، جُهَّالًا)[٣٥٨].

ومن ذلك يتَّضح لنا أنَّه على وفق الخلفيَّة اللُّغويَّة بين المتكلِّم ومخاطبه تتحدَّد الألفاظ ومدلولاتها لإبلاغ الرِّسالة، وتوضيح المقاصد بأيسر عبارة.

ثانيًا - الأسماء:

١- النَّصب والرَّفع في المصادر:

وبين علامات الإعراب في معهود التَّعبير ارتباط من حيث الدَّلالة قلَّ أن ينفكَّ عنه، وبخاصَّة إذا كان في السِّياق والمقام ما يرشِّحه؛ بناء على قصد المتكلِّم كأن يستعمل المصدر نصبًا ورفعًا في حالتي التَّشبيه من حيث الثَّبات والتَّغيُّر له. فإذا قصد المتكلِّم

بالمصدر التَّشبيه في حالة متغيِّرة ومتلوِّنة غير ثابتة نصبه على المصدريَّة، وإذا قصد به التَّشبيه في حالة ثابتة غير متغيِّرة مستقرَّة رفعه على النَّعت أو البدليَّة.

ولننظر لهذين المثالين[٣٥٩]:

المثال الأوَّل: مررْتُ به فَإِذَا لَهُ صَوْتٌ صَوْتَ حِمَارٍ (مررْتُ بِهِ فَإِذَا لَهُ صُرَاخٌ صُرَاخَ الثَّكْلَى).
المثال الثَّاني: لَهُ عِلْمٌ عِلْمَ الفُقَهَاءِ (لَهُ رَأْيٌ رَأْيَ الأُصَلَاءِ).

فإنَّما انتصب المصدر في المثال الأوَّل؛ «لأنَّك مررت به في حال تصويتٍ، ولم ترد أن تجعل الآخر صفةً للأوَّل ولا بدلًا منه، ولكنَّك لما قلت: (له صوتٌ) عُلِمَ أنَّه قد كان ثَمَّ عملٌ فصار قولك: (له صوتٌ) بمنزلة قولك: (فإذا هو يصوت) فحملت الثَّاني على المعنى»[٣٦٠].

وعلَّة النَّصب فيه هي: قصد المتكلِّم الإخبار عن صفة غير ثابتة؛ لكون المخاطب الموصوف بالمصدر في حال تلوُّن وتغيُّر فهو يصوِّت مثل صوت الحمار؛ لذا نصبه على المصدريَّة لفعل متروك إظهاره، ولم يشأ المتكلِّم رفع المصدر على النَّعت أو البدليَّة؛ لأنَّ الرَّفع في غايته يعني الإخبار عن نعوت لازمة وثابتة.

إلَّا أنَّ المتكلِّم اختار رفع المصدر في المثال الثَّاني لَهُ عِلْمٌ عِلْمُ الفُقَهَاءِ (لَهُ رَأْيٌ رَأْيُ الأُصَلَاءِ)؛ «لأنَّ هذه خِصالٌ تذكرُها في الرَّجل كالحلم والعقل والفضل، ولم تُرِدْ أن تخبر برجل في حال تعلُّمٍ ولا تفهُّمٍ ولكنَّك أردت أن تذكر الرَّجل بفضلٍ فيه، وأن تجعل ذلك خصلة قد استكملها، كقولك: (له حسبٌ حسبُ الصَّالحين)؛ لأنَّ هذه الأشياء وما يشبهها صارت تحليةً [وَصْفًا] عند النَّاس وعلامات، وعلى هذا الوجه رُفِعَ الصَّوت»[٣٦١].

وهنا أراد المتكلِّم الإخبار عن صفة لازمة للمخاطب وهي (العلم) فإنَّه يلجأ إلى رفع المصدر، ولم يشأ أن ينصبه على المصدريَّة (مفعول مطلق)؛ لكون الصِّفة

طارئة غير ثابتة. وفيه دلالة للمعهود الذِّهني لدلالة النَّصب والرَّفع على الثَّبات والتَّجدُّد عند النُّحاة؛ ومن ثمَّ يكون النَّصب على المصدريَّة متعلِّقًا بحواس المتكلِّم أو المخاطب، فيُخبرُ المتكلِّم عن صفة غير مستقرَّة عارضة لم تثبت لموصوفها كما في المثال الأوَّل: مررْتُ بِهِ فَإِذَا لَهُ صَوْتٌ صَوْتَ حِمَارٍ (مررْتُ بِهِ فَإِذَا لَهُ صُرَاخٌ صُراخَ الثَّكْلَى) ... ويرفع المصدر على النَّعت أو البدليَّة في غير الحواس، فيُخبرُ المتكلِّم عن صفة غير عارضة بل ثابتة ومستقرَّة لموصوفها كما في المثال الثَّاني لَهُ عِلْمٌ عِلْمُ الفُقَهَاءِ (لَهُ رَأْيٌ رَأْيُ الأُصَلَاءِ).

غير أنَّ هذا الاعتقاد يختلف مع قصديَّة المتكلِّم، حيث إنَّه إذا أراد أن يصف المخاطب وهو في حالة معيَّنة بصفة ما، ولم يستكمل الاتِّصاف بها أو لم تثبت له على سبيل التَّنصيص في الوصف؛ فإنَّه يختار النَّصب، فيقول: «(لَهُ عِلْمٌ عِلْمَ الفُقَهَاءِ)، كأنَّك مررت به في حال تعلُّم وتفقُّه، وكأنَّه لم يستكمل أن يقال له: (عالمٌ)»[٣٦٢]. أعاد المتكلِّم بناء الموقف اللُّغويِّ في حالة النَّصب فكأنَّ المخاطب يمرُّ بمراحل للتَّعلُّم ولما يصل بعد لأن يقال له: (عالمٌ)؛ أي: لم تثبت له الصِّفة. أمَّا الرَّفع فقد استكمل فيه لوصفه بالعالميَّة؛ أي: أصبح عالمًا.

هذا الاعتقاد وما داخله من مغايرة «يؤكِّد أنَّ الحقيقة القائلة: أنَّ خرق القاعدة النَّحويَّة لا يجعل الجملة غير مترابطة لغويًّا، بل تبقى مفهومة؛ وبالتَّالي تكون الجملة مجالًا مشروعًا لممارسة حريَّة التَّعبير»[٣٦٣].

والمتكلِّم يستطيع أن ينتج أعدادًا من الجمل الخارجة عن اعتقاد النُّحاة، وأن يستوعب ما يمكن أن يخرج عن قواعده ونظامه؛ لذا يرى تشومسكي «أنَّ نظام قواعد ما يعكس الذَّخيرة المحدَّدة الاعتباطيَّة للقولات الملحوظة إلى مجموعة يُفترَض فيها أن تكون غير محدودة من القولات القاعديَّة»[٣٦٤].

٢- النَّعت بين الإتباع أو القطع مدحًا أو ذمًّا:

تُجرُّ الأسماء إذا وقعت بعد حروف الجر أو كانت توابع لأسماء مجرورة قبلها، أو إذا كانت مضافًا إليها؛ وذلك لمعانٍ يقصدها المتكلِّم ويتغيَّاها كتأكيد مضمون الخبر بتأكيد الاسم أو إضافة معنى جديد لجوهر الاسم المنعوت، وغير ذلك. إلَّا أنَّ المعنى يتغيَّر، فيتغيَّر تبعًا لذلك المبنى؛ ومن ثمَّ يتغيَّر معه الاسم المجرور، فيجيء منصوبًا أو مرفوعًا يحمل دلالة جديدة، ويسمَّى هذا التَّحوُّل في التَّركيب: قطعًا.

يربط النُّحاة هذا التَّحوُّل في التَّركيب بالقطع في النَّعت لقصد المتكلِّم أو ما عبَّر عنه بـ(الحاجة) في قول الرَّضيِّ (ت ٦٨٦هـ)[٣٦٥] فإذا كان المنعوت يحتاج إلى توضيح لم يجز قطعه؛ لأن لا قطع مع الحاجة، والحاجة هي قصد المتكلِّم وغرضه الذي يريد إيصاله إلى مخاطبه فقد يقصد المتكلِّم إيراد صفة ولا يقصد توضيحًا ولا تخصيصًا؛ لذا لا يتبعها ما قبلها وإنَّما يقصد المدح أو الذَّمَّ شريطة علم المخاطب، أمَّا إذا كان المخاطب جاهلًا بهذه الصِّفة التي أرادها المتكلِّم لم يجز النَّصب على المدح أو الذَّمِّ، ووجب الإتباع[٣٦٦].

لذا فإنَّ المتكلِّم لا يريد أن يخبر المخاطب عن أمر جهله، حيث إنَّ المتكلِّم والمخاطب يتقاسمان المعاني المشتركة في الموصوف غير أنَّه قَطَعَ الصِّفةَ عن الموصوف قاصدًا مدحه أو ذمَّه.

إن الأصل في النَّعت أن يتبع المنعوت فإذا قطع عن المنعوت إعرابًا بحركة أخرى تنبَّه الذِّهن إلى النَّعت المقطوع، وأثار انتباه المخاطب لهذه الصِّفة فأعمل عقله لما وراء القطع.

يقول سيبويه في قول الخليل (ت ١٧٤هـ) في باب عنوانُه (هذا بابُ ما يَنتصبُ على التَّعظيم والمدح): الحمدُ لله أهلَ الحمد، والملكُ لله أَهلَ الملك»[٣٦٧] في تعليله لنصب (أهلَ): «زعم الخليلُ أنَّ نصبَ هذا على أنَّك لم تُرِدْ أَنْ تحدثَ النَّاسَ ولا من تخاطبُهُ

بأمر جهلوه، ولكنَّهم قد علموا من ذلك ما قد علمتَ؛ ثناء وتعظيمًا، ونصبَه على الفعل، كأنَّه قال: اذكرْ أهلَ ذاك»[٣٦٨].

ويحتاج المتكلِّم للنَّصب على المدح أن يجتمع معنيان في الممدوح المعظَّم «أحدهما أن يكون الذي عُظِّمَ به فيه مدح وثناء ورفعة، والآخر أن يكون المعظَّم قد عرفه المخاطب وشُهِرَ عنده ما عظِّم به، أو يتقدَّم من كلام المتكلِّم ما يتقرَّر به عند المخاطب حال مدح وثناء وتشريف في المذكور يصحُّ أن يُورَد بعدها التَّعظيم»[٣٦٩]. والمعنى الأوَّل للسِّيرافيِّ مسبوق بقول سيبويه: «واعلم أنَّه ليس كلُّ موضع يجوز فيه التَّعظيم، ولا كلُّ صفة يحسن أنْ يُعظَّم بها، ولو قلت: (مررْتُ بعبد الله أخيك صاحب الثِّياب أو البزَّاز) لم يكن هذا ممَّا يُعظَّمُ به الرَّجل عند النَّاس ولا يُفخَّمُ به، وأمَّا الموضع الذي لا يجوز فيه التَّعظيم، فأنْ تذكر رجلًا ليس بنبيهٍ عند النَّاس ولا معروف بالتَّعظيم ثمَّ تعظِّمه كما تُعظِّم النَّبيه»[٣٧٠].

ويجري الذَّمُّ مجرى المدح في النَّصب، ففي قولك: «(أتاني زيدٌ الفاسقَ الخبيثَ) لم يرد أن يكرِّره ولا يعرِّفُك شيئًا تنكره، ولكنَّه شتمه بذلك»[٣٧١]؛ أي: أنَّه لم يرد وصف زيدٍ، ولم يرد إخبارك بشيء تجهله عن زيدٍ فهذا الوصف مستقرٌّ عندك وتعلمه، ولكنَّه أراد شتمه.

يقول عروة الصَّعاليك العبسيُّ[٣٧٢]:

سَـقَـوْنِي الخَـمْـرَ ثُـمَّ تَـكَـنَّـفُـونِي عُـــدَاةَ الـلـهِ مِـــنْ كَـــذِبٍ وَزُورِ

«إنَّما شتمهم بشيء قد استقرَّ عند المخاطَبين»[٣٧٣].

ويقول الفرزدق[٣٧٤]:

كَـمْ عَـمَّـةٍ لَـكَ يَـا جَـرِيـرُ وخَـالَـةٍ فَـدْعَـاءَ قَـدْ حَـلَـبَـتْ عَـلَـيَّ عِـشَـارِي
شَـغَّـارَةً تَـقِـذُ الـفَـصِـيـلَ بِـرِجْـلِـهَـا فَـطَّـارَةً لِـقَـوَادِمِ الأَبْـكَـارِ

والشَّاهد نصب (شَغَّارَةً، فَطَّارَةً) على الذَّمِّ لعلم المخاطب «وكأنَّه حين ذكر الحلب صار من يخاطب عنه عالمًا بذلك ولو ابتدأه وأجراه على الأوَّل كان ذلك جائزًا عربيًّا»[٣٧٥].

ومن النَّصب على الذَّمِّ قولك: «(مررتُ بِهِ البائسَ المسكينَ) فيجوز خفض البائس والمسكين على البدل، ولا يجوز أن يكون نعتًا؛ لأنَّ المضمرات لا توصف»[٣٧٦].

وفي الشَّاهد الشِّعريِّ للفرزدق جواز الرَّفع على القطع دون النَّصب وقد جعله سيبويه جائزًا عربيًّا إلَّا أنَّ الشَّائع في القطع على فعل محذوف: النَّصب.

أمَّا إذا كان المخاطب جاهلًا بهذه الصِّفة التي أرادها المتكلِّم لم يجز النَّصب على المدح أو الذَّمِّ، ووجب الإتباع كما ذكرنا قبلًا، ففي قولك: (مررت برجلَيْن مسلم وكافر)[٣٧٧] جمع المتكلِّم الاسم وفرَّق النَّعت فقد أضاف للأوَّل الإيمان وأضاف للثَّاني الكفر؛ ومن ثمَّ حصل التَّمييز في الأوصاف التي مرَّ بهما. أو البدليَّة على توقُّع سؤال من المخاطب: «كأنَّه أجاب من قال: بأيِّ ضَرْبٍ مررْتَ؟»[٣٧٨]؛ لأنَّ في البدليَّة أيضًا تمييزًا وتحديدَ نوعَي الرِّجال اللَّذَين مرَّ بهما.

ويختلف السُّؤال المقدَّر فيختلف الإعراب؛ تبعًا لقصد المتكلِّم، ومن ثمَّ يتجاوز التَّركيب البدليَّةَ إلى الرَّفع على الخبر قطعًا عن المنعوت (رجلين)، يقول سيبويه في بابٍ عنوانُه (هذا بابُ مجرى النَّعتِ على المنعوت والشَّريك على الشَّريك والبدلِ على المبدل منه وما أشبَه ذلك): «وإن شاء – يعني المتكلِّم – رفع كأنَّه أجاب من قال: فما هما؟ فالكلام على هذا وإن لم يلفظ به المخاطب؛ لأنَّه يجري كلامه على قدر مسألته عنده ولو سأله»[٣٧٩].

وهذا التَّحوُّل في التَّركيب لقصد المتكلِّم فيه إعلام للمخاطب بحقيقة الرَّجلين اللَّذين مرَّ عليهما؛ لأنَّه يجهل حقيقتهما، فيكون التَّقدير: (مررتُ برجلين هما مسلمٌ وكافرٌ) ويكون الخبر حكم يوضِّح حقيقة المرور، كما في مشهور القراءة رفع ﴿ فِئَةٌ ﴾ من قوله تعالى: ﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِى فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا ۖ فِئَةٌ تُقَٰتِلُ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ ﴾[٣٨٠]، في بيان حقيقة الفئتين، حيث جاءت مرفوعة على الابتداء قطعًا أو مجرورة على البدليَّة في شواذ القراءة[٣٨١]. فتلوَّنَ القصدُ تبعًا للمعنى الهدف؛ ومن ثمَّ كان التَّبعيض في المنعوت وراء تعدُّد المعاني رفعًا وجرًّا، فقولك: (مررتُ برجلين مسلم وكافر) «كأنَّك قلت: (أحدهما كذا والآخر كذا، ومنهم كذا ومنهم كذا)»[٣٨٢]. وفي غير التَّبعيض في المنعوت يجوز التَّحوُّل في التَّركيب تبعًا لقصد المتكلِّم وذلك من الجرِّ على البدل إلى الرَّفع على القطع لجهل المخاطب لبؤرة الحدث. فقد يتوقَّع المتكلِّم من المخاطب أن يبادره بسؤال يجعله يبني كلامه بطريقة مخصوصة فيبدل المعرفة من النَّكرة، نحو: «(مررتُ برجلٍ عبدِ الله) كأنَّه قيل له: (بمن مررت؟) أو ظنَّ أنَّه يقال له ذلك، فأبدل مكانه من هو أعرف منه»[٣٨٣]. وهذا يعني أنَّه أبدل عبد الله من الرَّجل. وعبد الله أعرف من الرَّجل.

وقد يتبدَّل السُّؤال المتوقَّع من المخاطب حسب قصد المتكلِّم فيتغيَّر التَّركيب؛ ومن ثمَّ تتغيَّر الدَّلالة، يقول سيبويه في بابٍ عنوانُه (هذا بدلُ المعرفةِ من النَّكرة والمعرفةِ من المعرفة وقطعِ المعرفة من المعرفة مبتدأةً): «وإنْ شئتَ قلتَ: (مررتُ برجلٍ عبدُ الله). كأنَّه قيل له: مَنْ هو؟ أو ظننت ذلك»[٣٨٤]. فعندما يسألُ المخاطب: من هو؟ فإنَّه يجهل المرور به؛ لذا بنى المتكلِّم كلامه على الرَّفع وقطع (عبد الله) من أن يكون بدلًا من (رجل)، وعدَّه مبتدأ محذوف الخبر، يفسِّر المقصود بالرَّجل، ويعلم المخاطب أنَّ الرَّجل الذي مرَّ به من الذين مرُّوا من الرِّجال هو: عبد الله.

لذا بنى الشَّاعر المهلهل تركيبه على القطع في رفع (أخوالنا) في قوله[٣٨٥]:

وَلَقَدْ خَبَطْنَ بُيُوتَ يَشْكُرَ خَبْطَةً أَخْوَالُنَا وَهُمُ بَنُو الأَعْمَامِ

على الابتداء؛ أي: «كأنَّه حين قال: (خَبَطْنَ بُيُوتَ يَشْكُرَ)، قيل له: (ومنْ هم؟) فقال: أخوالُنا وهم بنو الأعمام»[٣٨٦]، ولم يجعل التَّحوُّل في التَّركيب على إبدال (أَخْوَالُنَا) من (يَشْكُرَ).

وقد أسهب سيبويه من الشَّواهد الدَّالَّة على القطع والرَّفع، وكذلك جواز البدل والصِّفة والابتداء؛ اعتمادًا على قصد المتكلِّم لجهل المخاطب في مواطن كثيرة بالمنثور والمنظوم[٣٨٧].

٣- الاسم بين النَّصب على الاختصاص أو الرَّفع على الخبريَّة:

وبين أسلوبي الاختصاص والنِّداء قرابة معنى؛ لأنَّ كلَّ منادى مختصٌّ تختصُّه فتناديه من بين حضورك لأمر أو نهي أو خبر، يقول سيبويه في بابٍ عنوانُه (هذا بابٌ مِنَ الاختصاص يَجري على ما جَرى عليه النِّداء): «فيجيء لفظُه على موضع النِّداء نصبًا ... وذلك قولك: (إنَّا معشرَ العربِ نَفعلُ كذا وكذا) كأنَّه قال: (أعني) ولكنَّه فِعْلٌ لا يَظهرُ ولا يُستعملُ كما لم يكن ذلك في النِّداء؛ لأنَّهم اكتفَوا بعلم المخاطب، وأنَّهم لا يريدون أن يحملوا الكلام على أوَّله، ولكنَّ ما بعده محمول على أوَّله»[٣٨٨]. ومعنى أنَّه مختصٌّ أنَّك تقصده وتختصُّه بذلك دون غيره، بضمير الفرد أو الجماعة تقصد به الافتخار والتَّفضيل له على غيره، ومتقدِّمًا في الذِّكر[٣٨٩]، وترفع الإلباس والإبهام عنه شريطة أن يكون الاسم المنصوب على الاختصاص معرفة؛ فيذكر في هذا السِّياق «توكيدًا وتوضيحًا هنا للمضمر وتذكيرًا، وإذا أبهمتَ فقد جئتَ بما هو أشكلُ من المضمر»[٣٩٠]. والغرض من الخبر أن تأتي بما يجهله المخاطب عن المبتدأ الذي ينبغي أن يكون معلومًا عنده، ولا يشترط فيه أن يكون معرفة.

والغرض من تحوُّل التَّركيب؛ بناء على قصد المتكلِّم من الاختصاص عدولًا عن الخبر أنَّ المتكلِّم لا يريد أن يجعل الاسم المعرفة خبرًا للضَّمير المتقدِّم، وإنَّما ما بعد الاسم المختص هو ما يكون خبرًا عنه. فلمَّا كانت الغاية من المتكلِّم الاختصاص بهذا الاسم لتبيِّن ما قبله لا الإخبار به عمَّا قبله فنصبه بفعل مضمر جاء هذا الاسم منصوبًا؛ لأنَّه لو رفع لتغيَّر القصد من الإخبار.

إنَّ المتكلِّم يدرك تداخل الأسلوبين الاختصاص والخبريَّة في ذهن المخاطب حيث يتصوَّر المخاطب أنَّ الحكم الذي يقصده المتكلِّم بالإخبار عنه يتعلَّق بوصف آخر قصده المتكلِّم غير الوصف المذكور؛ لذا فإنَّ المتكلِّم يعمد لإزالة هذا الإبهام واللَّبس ليتعلَّق به الحكم الذي تغيَّاه.

يقول الفرزدق[٣٩١]:

أَلَمْ تَرَ أَنَّا بَنِي دَارِمٍ زُرَارَةُ مِنَّا أَبُو مَعْبَدِ

الشَّاعر المتكلِّم نصب (بَنِي دَارِم) قاصدًا الفخر والتَّفضيل له ولقبيلته ولم يحمله على الضَّمير في (أَنَّا) فيجعله خبرًا؛ أي: أنَّه لم يرد أن يخبر بأنَّهم بنو دارم، وإنَّما ما بعده (زُرَارَةُ) محمول على أوَّله؛ أي: خبر أنَّ؛ ومن ثمَّ أوضح الشَّاعر المتكلِّم المقصد من استعمال الضَّمير (أَنَّا) فكأنَّه قال: (أَنَّا بَنِي دَارِمٍ) دون غيرنا[٣٩٢].

إلَّا أنَّ الشَّاعرَ لبيدَ بنَ ربيعةَ العامريَّ لم يرد فخرًا ولا تفضيلًا ولكنَّه أراد الإخبار، فجعل الاسم محمولًا على أوَّله، وذلك في قوله[٣٩٣]:

نُحْنُ بَنُو أُمِّ الْبَنِينَ الأَرْبَعَهْ وَنَحْنُ خَيْرُ عَامِرِ بنِ صَعْصَعَهْ
الْمُطْعِمُونَ الجَفْنَةَ الْمُدَعْدَعَهْ وَالضَّارِبُونَ الهَامَ تَحْتَ الخَيْضَعَهْ

حيث أخبر بنسبهم وعددهم وعلَّة ذلك أنَّه «لم يرد أن يجعلهم إذا افتخروا أن يُعرفوا بأنَّ عدَّتهم أربعة، ولكنَّه جعل الأربعة وصفًا»[٣٩٤] لا فخرًا ولا تفضيلًا ولا اختصاصًا؛ بل أراد الإخبار بالعدد فحسب.

والسِّيرافيُّ له كلام أنيق في بيان علَّة التَّحوُّل في التَّركيب من الاختصاص إلى الإخبار؛ إذ إنَّ الشَّاعر المتكلِّم «لم يجعل هذا من الاختصاص في شيء؛ لأنَّ هؤلاء لا يُعرفون بأنَّهم بنو البنين الأربعة كما يُعرف بنو مِنقر وبنو دارم ببني منقر وبني دارم. وإنَّما تُنصب الأسماء في الاختصاص إذ شهرت وعرفت. ومن زعم أنَّ هؤلاء قد عُرفوا بالفضل فصاروا بمنزلة بني منقر، قلنا له: اعملْ على أنَّ الأمر على ما ذكرت في أنَّهم معروفون بالفضل إلَّا أنَّهم لم يشتهروا بأنْ يُخبر عنهم أنَّهم بنو أمِّ البنين. ولا يجوز أن يُنصَبَ في الاختصاص إلَّا المشهور ولو نُصِبَ لم يكنْ بعده ما يكون خبرًا»[٣٩٥]. وهذا التَّحوُّل في التَّركيب هو ما عناه الجرجانيُّ بقوله: «اعلمْ أنَّ هاهنا بابًا من الإضمار والحذف يسمَّى الإضمار على شريطة التَّفسير»[٣٩٦]. فكأنَّ الاختصاصَ تفسيرٌ لعلَّة إضمار الفعل النَّاصب للاسم.

* * *

الخاتمة

أهمّ نتائج البحث

آفة الدَّرس اللُّغويِّ المعاصر ترجع إلى اعتقاد بعض الدَّارسين بعدم الحاجة إلى إعادة النَّظر في النَّصوص النَّحويَّة القديمة، ناهيك عن تحليلها والحكم عليها وبيان قيمتها التَّداوليَّة في مجتمع العولمة؛ اعتمادًا على المقولة: ليس في الإمكان أفضل ممَّا كان. وأكون قد وصلت إلى ما يمكن أنْ أختم به هذا البحث فأسجِّل بعض ما تحصَّل منه على النَّحو التَّالي:

أولًا: الحركات الجسميَّة الأدائيَّة عند المتكلِّم ليست عفويَّة، وإنَّما هي حركات لها خصوصيَّتها في بناء التَّركيب في إطار المعطيات الاجتماعيَّة، نحو: (الرُّؤية، والسَّمع، والشَّمِّ، والذَّوق) وهي عناصر غير لغويَّة خارج النَّص قامت بديلًا لعناصر لغويَّة اختزلها المتكلِّم كما في حذف المسند إليه في سياقات: (عبدُ الله وربِّي، زيدٌ وربِّي، زيدٌ أو المسكُ، العسلُ).

ثانيًا: تقليل المسافة الزَّمنيَّة في سياق التَّحذير، وسياق النَّهي؛ اعتمادًا على حالة المتكلِّم الشُّعوريَّة قاعدة ضابطة لتحوُّل التَّركيب، نحو: (وَإِيَّاكَ بَاعِدْ، وَإِيَّاكَ اتَّقِ)، (الصَّبيَّ الصَّبيَّ). والتَّطويل في المسافة الزَّمنيَّة بإطالة العناصر اللُّغويَّة في التَّركيب يؤدِّي إلى تفويت القصد رأينا ذلك في إسقاط بعض عناصر التَّركيب في صورته السَّطحيَّة، فحال المشاهدة للمتكلِّم وحالته النَّفسيَّة تتطلَّب سرعة في الأداء والعجلة في تحذيره من وقوع المخوف.

ثالثًا: المتكلِّم في حالته النَّفسيَّة من (ظنٍّ، وعلم، وغفلة، وتراخ) يستطيع أن يتعامل مع أحرف النِّداء ذكرًا وحذفًا؛ لغرض التَّنبيه، والحرص على البيان فيحذف حرف النِّداء؛ استغناء بحال المخاطب من إقباله عليه، كما في: (حار بن كعب). أمَّا إذا

كان المتكلِّم في حال تفجُّع على هلاك من يراه فإنَّه يثبت حرفي النِّداء (وا، يا) على سبيل النُّدبة إلحاقًا بالمندوب فيمدُّ الصَّوت ليظهر التَّفجُّع والألم. وهو في هذه الحالة من إثبات حرفي النِّداء لا يريد إقبال المندوب أو حضوره؛ لأنَّه مصاب بأمر عظيم فمدَّ الصَّوت وارتفع به؛ متلمِّسًا إسماع الحضور هذا الأمر تعبيرًا عن شعوره بالتَّفجُّع والألم لما أصابه.كما هو الحال في المستغيث طالب العون والنُّصرة.

رابعًا: الجهل والعلم من محدِّدات التَّحوُّل في التَّراكيب عند المتكلِّم فإذا كان يستفهم عمَّا يجهله صار الاستفهام حقيقيًّا، أمَّا إذا كان المتكلِّم يستفهم وهو يعلم الجواب يكون علمه قرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقيِّ فيصير الاستفهام مجازيًّا؛ ومن ثمَّ يتغيَّر التَّركيب ويتحوَّل. كما في (ما أبالي أزيدًا لقيت أم عمرًا؟ وسواء عليَّ أبشرًا كلمت أم زيدًا؟)، حيث استوى في المثالين علم المتكلِّم وفهمه. كذلك إذا قصد حمل المخاطب على الإقرار والإثبات بما وقر في قلبه، تحوَّل التَّركيب الاستفهاميُّ إلى النَّفي، نحو: (أَمَا أَحْسَنْتُ إِلَيْكَ؟ أَلَمْ أُكْرِمْكَ؟ أَلَسْتَ بخيرٍ مِنْ زَيْدٍ؟) حيث إنَّ المتكلِّم قد كان عالمًا بما قرَّره متوقِّعًا الإجابة منهم، فأراد أن تقع الإجابة على ألسنتهم؛ لتكون الحجَّة عليهم. وإذا علم المتكلِّم حال المخاطب قبل سؤاله فإنَّه يعمد إلى حذف عامل (المسند) المفعول به في سياق الاستفهام الإنكاريِّ التَّوبيخيِّ، حين يراه في حال تلوُّن وتنقُّل فيوبِّخه عليها وليس يسأله عمَّا يجهله من حاله، نحو: (أتميميًّا مرَّة وقيسيًّا أخرى ... كأنَّك قلت: أتحوَّل تميميًّا مرَّة وقيسيًّا أخرى ...).

خامسًا: قرينة الإعراب تابعة لقصد المتكلِّم، ولها أثران: أثر معنويٌّ تابع لقصد المتكلِّم، وأثر لفظيٌّ في ضبط أواخر الكلمات، نحو: رفع (حمالةُ الحطب) للدَّلالة على الوصف والإخبار بحالها يوم القيامة، ونصبها (حمالةَ الحطب) على القطع للشَّتم والذَّمِّ.وقد تدلُّ علامة الرَّفع على القطع والاستئناف لإفادة العموم، نحو: (ولباسُ

التَّقوى) بالرَّفع؛ للدَّلالة على التَّشريك في الوصف عطفًا، والإخبار بفوائد التَّقوى، نحو: (ولباسَ التَّقوى) بالنَّصب.

سادسًا: وكذلك الحال في إدراك التَّنوين علامة إعرابيَّة؛ لتتحصَّل منه وظائف عندما يلحق الأسماء المشتقَّة التي تعمل عمل فعلها؛ اعتمادًا على قصد المتكلِّم وإرادته في تحوُّل المعاني العالقة في الذِّهن لتحوُّل التَّركيب، نحو: (هذا قاتلٌ أخي) بالتَّنوين، وقال آخر: (هذا قاتلُ أخي) بالإضافة، لدَّل التَّنوين على أنَّه لم يقتله، ودلَّ حذف التَّنوين على أنَّه قتله. فترشيح الزَّمن لدلالة اسم الفاعل مع التَّنوين وعدمه، يُعدُّ وظيفة تتعلَّق بالوصف الذي يدلُّ على التَّجدُّد والحدوث؛ إذ لا بد أن يحصل في زمن؛ ومن ثمَّ يصير التَّنوين في اسم الفاعل علامة على تخصيص الزَّمن بالحال أو الاستقبال.

سابعًا: تتنوَّع العلامة الإعرابيَّة؛ بناء على قصد المتكلِّم وما يصاحبه من قرائن وأحوال، كما في صيغة المضارع، حيث تجتمع عليه علامة النَّصب والرَّفع في السِّياق، إذا كان مسبوقًا بقرينتي الأداة (الفاء، الواو) الواقعة بعد نفي أو شبهه فاحتمل الفعل في تركيبه أن يكون جوابًا على معنى السَّببيَّة فيُنصب لذلك، أو يعطف على ما قبله فيكون الفعل تابعًا لما قبله في الإعراب، أو يُستأنف به تركيب جديد عمَّا قبله فيكون مرفوعًا، كما في الأمثلة: (ما تَأتِينِي فَتُحَدِّثَنِي) بالنَّصب، و(ما تَأتِينِي فَتُحَدِّثُنِي) بالرَّفع؛ فيكون قصد المتكلِّم في دلالة النَّصب جعل الإتيان منفيًّا نفيًا مطلقًا، وعلَّق الحديث عليه، أو يكون قصده من الإتيان: النَّفي مقترنًا بالحديث فلو حصل الإتيان لم يكن معه حديث؛ وعلَّة ذلك عند المتكلِّم أنَّه يتمنَّى الإتيان الذي يؤدَّى معه الحديث. أمَّا الرَّفع فإنَّ قصد المتكلِّم فيها النَّفي، أي: نفي الإتيان ونفي الحديث. وعلى الاستئناف يتحوَّل التَّركيب فينقطع المعنى عمَّا قبله؛ لذا يكون الإتيان منفيًّا، ويكون الحديث حاصلًا، والتَّقدير: لا إتيان منك والحديث حاصل سواء أتيت أم لم تأت.

ثامنًا: البنية قرينة نحويَّة يستعملها المتكلِّم لبيان قصده خاصَّة في المغايرة بين الصِّيغ المتماثلة فتتحوَّل معها دلالة التَّركيب لتكثيف الدَّلالة، نحو المغايرة بين المبني للفاعل والمبني للمفعول للتَّركيز على الحدث بقطع النَّظر عن فاعله فتُصرف المغايرة إلى الإعلام بوقوع الفعل والاكتفاء به كما في المغايرة بين (قُلْنَا، وَقِيلَ) في مقام القصِّ والحكاية، حيث ذكر الفاعل في مقام ذكر النّعم وتعدادها وأسقطه في مقام التَّوبيخ والتَّعنيف.

تاسعًا: يخضع التَّركيب لقصد المتكلِّم لما يعلِّقه من الأهمية والعناية في التَّقديم، يظهر ذلك في رتبة المفعول به حيث تخضع لاختيار المتكلِّم من حيث حفظها وعدمها فهو يتمتَّع بحُريَّة الحركة الأفقيَّة داخل التَّركيب، والنِّظام اللُّغويُّ يسمح بذلك حيث إنَّ المعلومة التي يتقاسم المخاطب والمتكلِّم معرفتها تتقدَّم؛ لما لها من فائق عناية في البيان أو الإخبار. كما في تقديم ﴿ إِيَّاهُ ﴾على فعله ﴿ تَدْعُونَ ﴾ في قوله تعالى: ﴿ بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ ﴾ فلم تكن العناية بالذَّات الإلهيَّة غاية من اختيار النَّظم القرآنيِّ لتقديم المفعول به على فعله فهم يعرفون أنَّ الذي خلق السَّموات والأرض هو الله سبحانه؛ لذا كانت هناك دلالة إخباريَّة أخرى وراء هذا التَّقديم، هي: تنبيه المخاطب لشأن توحيد الألوهيَّة الذي هو إفراد الله تعالى بالعبادة.

عاشرًا: قرينة المطابقة لفظيَّة يستعملها المتكلِّم لإدراك العلاقات التَّركيبيَّة في النَّصِّ؛ لتنظيم النَّاتج الدَّلاليِّ، نحو: المطابقة بين الفعل وفاعله كما في قراءة الضَّمِّ والتَّسكين (وَضَعَتْ) من قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ ﴾ من حيث التَّكلُّم والغيبة فكانت قيمة المطابقة؛ اعتمادًا على قصد النَّظم القرآنيِّ من باب التَّحوُّل على سبيل التَّسلية لحكمة وغاية إلهيَّة إلى الإخبار على سبيل التَّقرير وليست مجاذبة دلاليَّة كما نقل أحد الباحثين عن أبي السعود.

الحادي عشر: التَّضام التَّلازميُّ في الجمل هو احتياج جملة إلى جملة كما في الشَّرط وأجزائه وقد ذكر أحد الباحثين أنَّ التَّركيب الشَّرطيّ من المنظور اللُّغويِّ جملة واحدة لا تقبل الانشطار فجزآه يعبِّران عن فكرة واحدة، وهما ليسا جملتين إلا بالنَّظر العقليِّ والتَّحليل المنطقيِّ يتأكَّد هذا على رأيه في الاستدعاء الدَّلاليِّ للقرينة فقط وهي إحدى طرائق الاستدعاء للقرينة في التَّركيب، أمَّا الاستدعاء الوظيفيّ الشَّكليُّ فقد يُؤْثِر التَّركيب إنقاص جزء من التَّركيب الشَّرطيِّ فتظهر البنية السَّطحيَّة خالية من الجواب بينما يظهر الجواب في بنيته العميقة؛ تقديرًا لقرينة التَّضام التَّلازميِّ فيتحوَّل التَّركيب في شكله دون دلالته، كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ ﴾. حيث إنَّ المذكور جوابٌ للشَّرط إنَّما هو سبب لجواب محذوف؛ إذ التَّقدير: وإن يكذبوك فلا يحزنك تكذيبهم؛ إذ قد كُذِّبَتْ رسلٌ من قبلك فاستغني بالسَّبب عن المسبب لدلالته عليه.

الثاني عشر: اعتمد المتكلِّم التَّنغيم للتَّعبير عن فرحه وسروره وحزنه وغضبه تحوُّلًا في التَّركيب، من خلال تطويل الصَّوت وتطريحه وتطويحه وتفخيمه، فيحذف الصِّفة تبعًا للتَّنغيم، كما في: (سير عليه ليل) بتطويل الياء، و(كان والله رجلًا) فتزيد من قوَّة اللَّفظ بـ(الله). ويستفيد المتكلِّم من قرينة التَّنغيم في رفع اللَّبس المقدَّر في أذهان المخاطبين عند حذف أداة الاستفهام، أيبقى التَّركيب على الخبر أم ينسحب إلى الإنشاء؟ يظهر ذلك في: بيت الكميت في قرينة التَّنغيم على نغمة الإخبار حيث يرى الشَّاعر المتكلِّم أنَّ صدور اللَّعب من صاحب الشَّيب أمر مألوف ومتوقَّع حدوثه فهو كالعادة له، إلَّا أنَّ قصده غير ما تبادر من المعنى في حقِّ صاحب الشَّيب، حيث جاءت نغمة الاستفهام بأداته المحذوفة للدَّلالة على إنكار المتكلِّم قيام صاحب الشَّيب باللَّعب فهو لم يك لاعبًا؛ إذ لا يليق هذا بشيخ طاعن في السِّنِّ. وعبر رفع اللَّبس المقدَّر عند

المخاطبين يأتي التَّحوُّل في التَّركيب؛ اعتمادًا على قصد المتكلِّم ونيَّته عند غياب أداة الاستفهام واحتمال التَّركيب دلالتي: التَّقرير والاستنكار، كما في قراءة: (اَمَنْتُمْ) بالإخبار والاستفهام من قوله تعالى: ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ ءَامَنتُم بِهِۦ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ ﴾ حيث آثر النَّظم القرآنيُّ تكثيف الدَّلالة لبيان مزيد من استحضار الصُّورة التي وقعوا فيها من خلال قراءة الاستفهام الاستنكاريِّ لتقرير عظيم فعلهم في نظر فرعون فالتَّنغيم في الآية أدَّى وظيفتين: وظيفة نحويَّة دلاليَّة ظهرت في تنميط التَّركيب القرآنيِّ إلى: تقرير واستفهام؛ بناء على القصد العام للآية، ووظيفة تعبيريَّة تجلَّت في انفعال فرعون وحسرته واستنكاره لإيمان السَّحرة.

الثالث عشر: إنَّ قرينة الوقف بمعونة المتكلِّم تساعده على إعادة بناء الموقف اللُّغويِّ ووصفه لتغاير التَّركيب وقفًا واستئنافًا لتعبِّر عن دفعات كلاميَّة دالَّة على وقائعَ كلاميَّةٍ منعزلة عن غيرها أو امتداد لها؛ ليمثِّل الوقف مفصلًا من مفاصل الجملة. حين انتصر اليزيديُّ على الكسائيِّ في حضور الرشيد؛ استنادًا على الوقف الذي قصده المتكلِّم، في قول الشَّاعر، حيث رأى الكسائيُّ أنَّ في رفع كلمة (مُهْرٌ) الثَّانية: إقواء، وهو عيب عروضيٌّ عارضٌ في نظره، والصَّواب نصبها. إلَّا أنَّ اليزيديَّ قرأ البيت على دفعات كلاميَّة معزولة عن بعضها صوتيًّا بمعونة قرينة الوقف وهي سكتة خفيفة على (لا يكون)، وبهذا الوقف جعل جملة (لا يكون) لا صلة بينها وبين ما بعدها فهي توكيد لما قبلها، فكأنَّ الشَّاعر المتكلِّم أنشد: (لا يكون المهر مهرًا لا يكون) ووقف ثمَّ بدأ كلامًا جديدًا مستأنفًا مكوَّنًا من مبتدأ، وهو المهر الأوَّل، والخبر وهو المهر الثَّاني.

الرابع عشر: استعان المتكلِّم بعلم المخاطب في تحوَّل (كان النَّاقصة) إلى (التَّامَّة)؛ لأنَّه لم يحتج إلى الاستعانة بخبر عن أمر منكور لدى المخاطَب للكفاية اللُّغويَّة بينهما

في الخلفيَّة الذِّهنيَّة حين إنشاء التراكيب المحتملة للدَّلالتين، كما أنَّه لا يستقيم أن يخبر المخاطب عن أمر منكور، لإزالة اللَّبس المحتمل؛ لذا آثر التَّامَّة، تردَّد هذا في قول عمرو بن شَأْس: (إِذَا كَانَ يَوْمًا ذَا كَوَاكِبَ أَشْنَعَا) على إضمار فاعلها لعلم المخاطَب، ولم يحتج لأن تكون ناقصة؛ لأنَّ حدَّ الإفهام المشترك بين الطَّرفين أن تخبر عمَّن يعرف بما لا يعرف. وربَّما يُتحوَّل إلى النَّاقصة في قصد المتكلِّم؛ لأنَّ الإخبار أولى من الفاعليَّة لدلالة منطوق العدد، وكذلك مراعاة لنسق الآية، في إعراب كلمة (واحدة) بالرَّفع والنَّصب من قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَتْ وَٰحِدَةً﴾. فاختار الجمهور قراءة النَّصب، وهم يقدِّرون اسمها محذوفًا؛ أي: وإن كانت المتروكة واحدة؛ لأنَّ نسق الآية أولى للنَّاقصة، لسياق ما قبلها والإخبار بالنَّاقصة أولى من الفاعليَّة لمنطوق العدد. وقد يُعدل لاختيار التَّامَّة لقصد العموم في حكم الإمهال لكلِّ معسرٍ لـ(ذو) على أنَّ (كان) تامَّة من قوله: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾.

الخامس عشر: هناك أفعال تلتزم التَّعدية لمفعولين أو لمفعول واحد. ويسلك المتكلِّم واحدًا منها لغاية دلاليَّة يقتضيها المقام وقرائن الأحوال. فالفعل (عَلِمَ) يدخل على المبتدأ والخبر، فيتعدَّى إلى مفعول واحد إذا كان المتكلِّم قاصدًا المعرفة، فتقول: (عَلِمْتُ زيدًا). ويتعدَّى إلى مفعولين إذا كان المتكلِّم قاصدًا اليقين، فتقول: (عَلِمْتُ زَيْدًا قَائمًا). وتتحقَّق الفائدة من دلالة (عَلِمَ) على اليقين أو المعرفة من خلال التَّركيز على بؤرة الإفادة، وهو المنصوب الأوَّل أو الثَّاني. فإذا قصد المتكلِّم إفادة المخاطب لعدم معرفته قبلًا ببؤرة الحدث في التَّركيب وهو: المفعول، كانت (عَلِمَ) بمعنى المعرفة؛ ومن ثمَّ تنصب مفعولًا واحدًا، أمَّا إذا قصد المتكلِّم (عَلِمَ) بمعنى اليقين، فإنَّ بؤرة الحدث تنتقل للمفعول الثَّاني؛ ومن ثمَّ تنصب (عَلِمَ) مفعولين وتقع إفادة المخاطب في المفعول الثَّاني من التَّركيب؛ وذلك لأنَّه في الأصلِ خبر للمبتدأ وبه تقع الإفادة.

السادس عشر: يبني المتكلِّم تراكيبه على إفادة المخاطب بما لا يدع له إلباسًا، ففي دلالة الفعل (رأى) إذا كان قاصدًا الرُّؤية البصريَّة، فإنَّ الفعل يتعدَّى لمفعول واحد، نحو: (رأى عبدُ الله زيدًا صالحًا)؛ أي: شاهده، ويعرب المنصوب الثَّاني حالًا، أمَّا إذا كان مقصد المتكلِّم الرُّؤية القلبيَّة دون الأخرى، فإنَّ الفعل يتعدَّى لمفعولين، نحو: (رَأَى عَبْدُ اللهِ زَيْدًا صَالحًا)؛ أي: علمه بهذا الوصف، ويعرب المنصوب الثَّاني مفعولًا ثانيًا؛ وذلك لأنَّ المفعول الثَّاني في أصله خبر عن المبتدأ الذي هو الآن المفعول الأوَّل، فكما لا يقتصر على المبتدأ دون خبره، كذلك لا يقتصر على المفعول الأوَّل دون الثَّاني، فرؤية القلب لا يجوز فيها الاقتصار على أحد المفعولين. أمَّا إذا كان المتكلِّم أعمى فإنَّه يعمد إلى السِّياق الخارجيِّ لدلالة الفعل، حيث يدلَّ الفعل على الرُّؤية القلبيَّة فقط دون النَّظر للرُّؤية البصريَّة لدلالة الحاسَّة، وذلك، فإنَّه يجوز له أن يقول: (رَأَى عَبْدُ اللهِ زَيْدًا صَالحًا) فالرُّؤية هنا قلبيَّة، وهو إدراك قلبيٌّ يجوز له، ولا يجوز له أن يقول: (رَأَى عَبْدُ اللهِ زَيْدًا جالسًا)؛ لأنَّ الرُّؤيا هنا بصريَّة.

السابع عشر: اليقين والشَّكُّ عاملان نفسيَّان وثيقا الصِّلة ببناء التَّراكيب فإذا استحوذا على المتكلِّم حوَّلا يقينه إلى الشَّك؛ لذا كان الواجب عليه أن تأتي ألفاظ المتكلِّم على ما كان في نفسه من يقين أوَّلًا؛ ومن هنا كانت الجودة تأخير هذه الأفعال، فلمَّا كان الأصل في نفسه بداية على الشَّكِّ جاز له أن يورد كلامه على أيِّ وجه كان فتتغيَّر صورة التَّركيب؛ وذلك لأنَّ معنى الشَّكِّ طارئ على التَّركيب بعد ما بناه متكلِّمُه على اليقين. فهذا التَّردُّد الذي يختلجه يدفعه لإعمال تلك الأفعال أو إهمالها؛ وذلك لأنَّ قولنا: (زيدًا قائمًا ظننتُ)، مبني على الشَّكِّ، أمَّا قولنا: (محمدٌ قائمٌ ظننتُ)، مبنيٌّ على اليقين، فإنْ بنيتَ الكلام على الشَّكِّ نصبتَ سواء تقدَّم الفعل أو تأخَّر، وإنْ بنيتَه على اليقين رفعتَ.

الثامن عشر: إجراء القول مجرى الظَّنِّ والاعتقاد سلوكٌ تركيبيٌّ قائم على قصد المتكلِّم؛ تحوُّلًا في التَّركيب فالفعل (قلتُ) وقع في كلام العرب للحكاية به، نحو: (قلتُ: زيدٌ منطلقٌ)؛ لأنَّه يحسُنُ أنْ تقول: (زيدٌ منطلق) إلا المضارع: (تقول) في الاستفهام شبهوه بـ(تظنُّ)، ولم يجعلوه كـ(يظنُّ أو أظنُّ) في الاستفهام؛ لأنَّه لا يستفهم المخاطب عن ظنِّ غيره وإنَّما عن ظنِّ نفسه كقولنا: (متى تقولُ: زيدًا منطلقًا، وأتقولُ: عَمْرًا ذاهبًا، وأكلَّ يوم تقولُ: عَمرًا منطلقًا؟)، والذي يحدِّد هذا الإجراء هو القصد والنِّيَّة، فإذا قصد المتكلِّم الاستفهام عن القول رَفَعَ، فيقول: (أتقولُ زيدٌ منطلقٌ؟)، وإذا قصد الظَّنَّ نَصَبَ، ويقول: (أتقولُ زيدًا منطلقًا؟).

التاسع عشر: يستعمل المتكلِّم المصدر في حالتي النَّصب والرفع في حالتي التَّشبيه من حيث الثَّبات والتَّغيُّر له، فإذا قصد بالمصدر التَّشبيه في حالة متغيِّرة ومتلوِّنة غير ثابتة نصبه على المصدريَّة، وإذا قصد به التَّشبيه في حالة ثابتة غير متغيِّرة مستقرَّة رفعه على النَّعت أو البدليَّة كما في: (مررْتُ بِهِ فَإِذَا لَهُ صَوْتٌ صَوْتَ حِمَارٍ)، (لَهُ عِلْمٌ عِلْمُ الفُقَهَاءِ). وعلَّة النَّصب في المثال الأوَّل: قصد المتكلِّم الإخبار عن صفة غير ثابتة؛ لكون المخاطب في حال تلوُّن وتغيُّر؛ لذا نصبه على المصدريَّة لفعل متروك إظهاره، ولم يشأ المتكلِّم رفع المصدر على النَّعت أو البدليَّة؛ لأنَّ الرَّفع في غايته يعني الإخبار عن نعوت لازمة وثابتة. وفي المثال الثَّاني أراد المتكلِّم الإخبار عن صفة لازمة للمخاطب وهي (العلم) فرفع المصدر، ولم يشأ أن ينصبه على المصدريَّة؛ لكون الصِّفة طارئة غير ثابتة. أمَّا إذالم يستكمل الاتِّصاف بها أو لم تثبت له على سبيل التَّنصيص؛ فإنَّه يختار النَّصب، فيقول: (لَهُ عِلْمٌ عِلْمَ الفُقَهَاءِ)، كأنَّه مرَّ به في حال تعلُّمٍ وتفقُّه، وكأنَّه لم يَستكملْ أن يقال له: (عالمٌ).

العشرون: يربط النُّحاة التَّحوُّل في التَّركيب من خلال إجراء القطع في النَّعت؛ بناء على قصد المتكلِّم ونيَّته فإذا كان المنعوت يحتاج إلى توضيح لم يجز قطعه؛ لأنَّه لا قطع مع الحاجة، والحاجة هي قصد المتكلِّم وغرضه الذي يريد إيصاله إلى مخاطبه فقد يقصد المتكلِّم إيراد صفة ولا يقصد توضيحًا ولا تخصيصًا؛ لذا لا يتبعها ما قبلها وإنَّما يقصد المدح أو الذَّمَّ لعلم المخاطب، أمَّا إذا كان المخاطب جاهلًا بهذه الصِّفة التي أرادها المتكلِّم لم يجز النَّصب على المدح أو الذَّمِّ، ووجب الإتباع، كما في: (الحمدُ لله أهلَ الحمدِ)، و(الملكُ لله أهلَ الملكِ) فالمتكلِّم لم يرد أنْ يحدِّث المخاطب بأمر جهله، ولكنَّه على علم بدلالة التَّركيب؛ ثناء وتعظيمًا، ونصبَه على فعل محذوف. أمَّا إذا كان المخاطب جاهلًا بهذه الصِّفة لم يجز النَّصب على المدح أو الذَّمِّ، ووجب الإتباع، ففي قولك: (مررت برجلين مسلمٍ وكافرٍ) جمع المتكلِّم الاسم وفرَّق النَّعت فقد أضاف للأوَّل الإيمان وأضاف للثَّاني الكفر؛ ومن ثمَّ حصل التَّمييز في الأوصاف التي مرَّ بها. أو على البدليَّة على توقُّع سؤال من المخاطب (كأنَّه أجاب من قال: بأيِّ ضَرْبٍ مررْتَ؟)؛ لأنَّ في البدليَّة أيضًا تمييزًا وتحديدَ نوعَي الرِّجال اللَّذَين مرَّ بهما. وهذه الدَّلالات من أبرز صور التَّحوُّل في التَّركيب عند المتكلِّم حيث بنى قصده على إجراء كلامه على قدر سؤال المخاطب؛ إعادة لبناء الموقف اللُّغويِّ وتوضيحه في ذهن المخاطب لو سأله؛ لذا لا تفهم بعض التَّراكيب النَّحويَّة إلَّا إذا بناها المتكلِّم على سؤال متوقَّع حدوثه من المخاطب.

الحادي والعشرون: وقد يتبدَّل السُّؤال المتوقَّع من المخاطب حسب القصد فيتغيَّر التَّركيب وتتغيَّر الدَّلالة، ففي قولك: (مررتُ برجلٍ عبدُ الله). كأنَّه قيل له: (مَنْ هو؟ أو ظننتُ ذلك) فعندما يسأل المخاطب: (من هو؟) فإنَّه يجهل المرور به؛ لذا بنى المتكلِّم كلامه على الرَّفع وقطع (عبد الله) من أن يكون بدلًا من (رجل)، وعدَّه مبتدأ

محذوف الخبر، يفسِّر المقصود بالرَّجل، ويعلم المخاطب أنَّ الرَّجل الذي مرَّ به من الذين مرُّوا من الرِّجال هو: عبد الله.

الثاني والعشرون: الغرض من تحوُّل التَّركيب؛ بناء على قصد المتكلِّم من الاختصاص عدولًا عن الخبر أنَّ المتكلِّم لا يريد أن يجعل الاسم المعرفة خبرًا للضَّمير المتقدِّم، وإنَّما ما بعد الاسم المختص هو ما يكون خبرًا عنه. فلمَّا كانت الغاية من المتكلِّم الاختصاص بهذا الاسم لتبيِّن ما قبله لا الإخبار به عمَّا قبله فنصبه بفعل مضمر فجاء الاسم منصوبًا؛ لأنَّه لو رفع لتغيَّر القصد من الإخبار؛ لأنَّ المتكلِّم يدرك تداخل الأسلوبين الاختصاص والخبريَّة في ذهن المخاطب حيث يتصوَّر المخاطب أنَّ الحكم الذي يقصده المتكلِّم بالإخبار عنه يتعلَّق بوصف آخر للمتكلِّم غير الوصف المذكور؛ لذا فإنَّ المتكلِّم يعمد لإزالة هذا الإبهام واللَّبس ليتعلَّق به الحكم الذي أراده وقصده؛ لذا نصب الشَّاعر المتكلِّم (الفرزدق) (بَنِي دَارِمٍ) قاصدًا الفخر والتَّفضيل له ولقبيلته ولم يحمله على الضَّمير في (أَنَّا) فيجعله من باب الإخبار، فلم يخبر بأنَّهم بنو دارم، وإنَّما ما بعده (زُرَارَةُ) محمول على أوَّله؛ أي: خبر أنَّ؛ ومن ثمَّ أوضح المتكلِّم المقصد من استعمال الضَّمير (أَنَّا) في سياقه فكأنَّه قال: (أَنَّا بَنِي دَارِمٍ) دون غيرنا. إلَّا أنَّ لبيد بن ربيعة العامريَّ لم يرد فخرًا ولا تفضيلًا ولكنَّه أراد الإخبار، فجعل الاسم محمولًا على أوَّله، وذلك في قوله: (نُحْنُ بَنُو أُمِّ البَنِينَ الأَرْبَعَهْ)، حيث أخبر بنسبهم وعددهم فلم يرد أن يجعلهم إذا افتخروا أن يُعرفوا بأنَّ عدَّتهم أربعة، ولكنَّه جعل الأربعة وصفًا لا فخرًا ولا تفضيلًا ولا اختصاصًا؛ بل أراد الإخبار بالعدد فحسب.

هوامش البحث

(١) الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق: مازن المبارك، الطبعة السادسة، بيروت، لبنان، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٦م، ص٤٢.

(٢) ينظر: صلاح إسماعيل، **فلسفة العقل دراسة في فلسفة سيرل**، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، دار قباء الحديثة للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٧م، ص١٦٩.

(٣) جون سيرل، **العقل واللغة والمجتمع الفلسفة في العالم الواقعي**، الطبعة الأولى، ترجمة: سعيد الغانمي، بيروت، لبنان، الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠٠٦م، ص١٥١.

(٤) ينظر: محمد عبد المطلب، **البلاغة والأسلوبية**، الطبعة الثالثة، الجيزة، مصر، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان، ٢٠٠٩م، ص٣٨.

(٥) ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج البغدادي، **الأصول في النحو**، الطبعة الرابعة، بيروت، لبنان، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٩م، ١/٣٥.

(٦) ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، الطبعة الخامسة، القاهرة، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١١م، ١/٢١٦.

(٧) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، **الكتاب**، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الطبعة الرابعة، القاهرة، مصر، مكتبة الخانجي، ٢٠٠٤م، ١/٢٥٥.

(٨) ابن جني، **الخصائص**، ٢/٣٨٠.

(٩) الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، **البيان والتبيين**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الطبعة الخامسة، القاهرة، مصر، مكتبة الخانجي، ٢٠٠٣م، ١/٧٦.

(١٠) المرجع السابق، ١/١١٦.

(١١) ابن سنان الخفاجي، أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد، **سر الفصاحة**، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، كتاب ناشرون، ٢٠١١م، ص٦٦.

(١٢) عبد السلام المسدي، **التفكير اللساني في الحضارة العربية**، الطبعة الثالثة، بيروت، لبنان، دار الكتاب الجديد المتحدة، ٢٠٠٩م، ص١٧٠.

(١٣) الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، الطبعة الثالثة، القاهرة، مصر، مطبعة المدني، ١٩٩٢م، ص٥٣٠.

(١٤) المرجع السابق.

(١٥) قدامة بن جعفر، أبو الفرج قدامة بن جعفر، **نقد الشعر**، تحقيق: كمال مصطفى، القاهرة، مصر، مكتبة الخانجي، ١٩٧٨م، ص٥٨.

(١٦) أبو هلال العسكري، الحسن بن عبد الله بن سهل، **كتاب الصناعتين الكتابة والشعر**، تحقيق: مفيد قميحة، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ١٩٨٤م، ص٥٧.

(١٧) ابن الأثير، نصر الله بن أبي الكرم بن عبد الكريم، **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**، تحقيق: أحمد الحوفي وبدوي طبانة، الطبعة الثانية، القاهرة، مصر، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، ٢٠٠٩م، ١٦٣/١.

(١٨) سورة البقرة، الآيتان: ٢، ٣.

(١٩) ينظر: الزجاج، أبو إسحاق معروف بن السري، **معاني القرآن وإعرابه**، شرح وتحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، الطبعة الثالثة، القاهرة، مصر، دار الحديث، ٢٠٠٤م، ٧٠/١.

(٢٠) ابن جرير، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، ضبط وتخريج: صدقي العطار، الطبعة الأولى، عمَّان، الأردن، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٥م، ١٥١/١.

(٢١) الآمدي، أبو الحسن علي بن محمد بن سالم، **الإحكام في أصول الأحكام**، تحقيق: الشيخ عبد الرزاق عفيفي، الطبعة الأولى، الرياض، السعودية، دار الصميعي للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣م، ٣١/١.

(٢٢) ابن القيم، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر، **إعلام الموقعين عن رب العالمين**، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، الطبعة الأولى، الدمام، السعودية، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، ١٤٢٣هـ، ٣٨٤/٢.

(٢٣) الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد، **المستصفى من علم الأصول**، تحقيق: محب الله بن عبد الشكور، الطبعة الأولى، بولاق، مصر، المطبعة الأميرية، ١٣٢٢ه، ١٨٨/٢.

(٢٤) الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي، **الموافقات في أصول الشريعة**، تحقيق: عبد الله درَّاز، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، دار الفكر العربي، ١٩٩٩م، ٣٢٤/٢.

(٢٥) ابن القيم، **إعلام الموقعين عن رب العالمين**، ٤٢٨/٤.

(٢٦) مسعود صحراوي، **التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي**، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، دار الطليعة للطباعة والنشر، ٢٠٠٥م، ص٢٦.

(٢٧) جورج يول، **التداولية**، ترجمة: قصي العتابي، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، الرباط، المغرب، دار الأمان، ٢٠١٠م، ص١٩.

(٢٨) جون أوستن، **نظرية أفعال الكلام العامة كيف ننجز الأشياء بالكلام**، ترجمة: عبد القادر قنيني، الطبعة الأولى، اللاذقية، سوريا، دار الحوار للنشر والتوزيع، ١٩٩٢م، ص١٧٨.

(٢٩) ينظر: جون أوستن، **نظرية أفعال الكلام العامة كيف ننجز الأشياء بالكلام**، ص١٦، ٢٤.

(٣٠) فان دايك: **النص والسياق استقصاء البحث في الخطاب الدلالي التداولي**، ترجمة: عبد القادر قنيني، الطبعة الأولى، الدار البيضاء، المغرب، دار أفريقيا الشرق، ٢٠٠٠م، ص٢٣٥.

(٣١) محمود نحلة، **آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر**، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، مكتبة الآداب، ٢٠١١م، ص٣٧.

(٣٢) جون سيرل، **القصدية بحث في فلسفة العقل**، ترجمة: أحمد الأنصاري، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، دار الكتاب العربي، ٢٠٠٩م، ص١٦.

(٣٣) المرجع السابق، ص٢٠٤.

(٣٤) ينظر: محمد خطابي، **لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب**، الطبعة الثانية، الدار البيضاء، المغرب، المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٦م، ص١١.

(٣٥) فان دايك، **النص والسياق**، ص٢٦٦.

(٣٦) روبرت دي بوجراند: **النص والخطاب والإجراء**، ترجمة: تمام حسان، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، عالم الكتب، ١٩٩٨م، ص١٠٣.

(٣٧) سعيد بحيري، **دراسات لغويَّة تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة**، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، مكتبة الآداب، ٢٠٠٥م، ص٢٠٨.

(٣٨) ينظر: محمود السعران، **علم اللغة مقدمة للقارئ العربي**، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ١٩٩٠م، ص٣١٠.

(٣٩) ينظر: محمود السعران، **اللغة والمجتمع رأي ومنهج**، الطبعة الثانية، الإسكندرية، مصر، دار المعارف، ١٩٦٣م، ص٢٨.

(٤٠) ينظر: أحمد مختار عمر، **علم الدلالة**، الطبعة الخامسة، القاهرة، مصر، عالم الكتب، ١٩٩٨م، ص٦٩.

(٤١) الغَزاليّ، **المستصفى**، ١٨٨/٢.

(٤٢) الجاحظ، **البيان والتبيين**، ٧٨/١. وقد ذهب إلى أن أصناف الدلالات على المعاني خمسة: «أولها اللفظ ثم الإشارة، ثم العقد، ثم الخط، ثم الحال التي تسمى نصبة، والنصبة هي الحال».

(٤٣) الجاحظ، **البيان والتبيين**، ٧٧/١.

(٤٤) المرجع السابق، ٧٨/١.

(٤٥) سيبويه، **الكتاب** ١/ ٢٥٣، ٢٧٠ – ١٣٠/٢.

(٤٦) بوجراند، **النص والخطاب والإجراء**، ص٣٤٤.

(٤٧) ابن السراج، **الأصول في النحو**، ٢٥٤/٢.

(٤٨) ابن جني، **الخصائص**، ٢٨٥/١، ٣٦٢/٢.

(٤٩) سيبويه، **الكتاب**، ٢٥٧/١.

(٥٠) المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، **المقتضب من كلام العرب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٠م، ١٢٩/٤. وينظر: عمرو وهدان، **تحليل سيبويه للمفعول به دراسة تداولية**، مجلة كلية الآداب، جامعة حلوان، مصر، العدد ٣٤، السنة ١٧، ٢٠١٣م، ص٣٢٩.

(٥١) سيبويه، **الكتاب**، ٢٥٧/١. وينظر: عمرو وهدان، **تحليل سيبويه للمفعول به دراسة تداولية**، ص٣٢٩.

(٥٢) المرجع السابق، ٢٧٣/١.

(٥٣) المرجع السابق، ٢٥٧/١.

(٥٤) ينظر: ابن جني، **الخصائص**، ٢٨٥/١.

(٥٥) ينظر: تمَّام حسَّان: **اللُّغة العربيَّة معناها ومبناها**، الطبعة الرابعة، القاهرة، مصر، عالم الكتب، ٢٠٠٤م، ص٣٥٣.

(٥٦) سيبويه، **الكتاب**، ٢٥٣/١.

(٥٧) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، **الأشباه والنظائر في النحو**، تحقيق: طه عبد الرؤوف، القاهرة، مصر، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٩٧٥م، ٢٦٨/١.

(٥٨) سيبويه، **الكتاب**، ٢٧٣/١.

(٥٩) ينظر: ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، **شرح المفصل**، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، المطبعة المنيرية، د.ت، ٢٥/٢.

(٦٠) سيبويه، **الكتاب**، ٢٧٤/١.

(٦١) المرجع السابق، ٢٧٣/١.

(٦٢) المبرد، **المقتضب**، ٢١٢/٣. وينظر: عمرو وهدان، **تحليل سيبويه للمفعول به دراسة تداولية**، ص٣٣١، ٣٣٨.

(٦٣) سيبويه، **الكتاب**، ٢٧٤/١.

(٦٤) المرجع السابق، ٢٧٥/١.

(٦٥) المرجع السابق، ٢٧٥/١.

(٦٦) المرجع السابق، ٢٧٥/١.

(٦٧) ينظر: محمد حماسة، **النَّحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي**، الطبعة الثانية، القاهرة، مصر، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٦م، ص٨٦.

(٦٨) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ٢٣٠/٢، وابن السراج، **الأصول في النحو**، ٣٢٩/١.

(٦٩) سيبويه، **الكتاب**، ٢/٢٣٠، وينظر: المبرد، **المقتضب**، ٤/٢٣٣.

(٧٠) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ٢/٢٢٠.

(٧١) المبرد، **المقتضب**، ٤/٢٦٨.

(٧٢) سيبويه، **الكتاب**، ٢/٢٣٢.

(٧٣) المرجع السابق، ٢/٢٤٤.

(٧٤) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ٢/٢١٩، ٣٣١، وابن السراج، **الأصول في النحو**، ١/٣٥٣.

(٧٥) سيبويه، **الكتاب**، ٢/٢١٧.

(٧٦) البيت من بحر المديد وهو للتغلبي، المهلهل بن ربيعة التغلبي المعروف بالزير سالم، **ديوان المهلل بن ربيعة**، شرح وتقديم: طلال حرب، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، الدار العالمية، د.ت، ص١٠.

(٧٧) سيبويه، **الكتاب**، ٢/٢١٥.

(٧٨) المرجع السابق، ٢/٢١٥.

(٧٩) المرجع السابق، ١/٣١٢.

(٨٠) أبو هلال العسكري، الحسن عبد الله بن سهل، **الفروق اللغوية**، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٩٧م، ص٣٧.

(٨١) ابن جني، **الخصائص**، ٢/٤٦٦.

(٨٢) ابن السراج، **الأصول في النحو**، ١/٦١.

(٨٣) سيبويه، **الكتاب**، ٢/١٧٠.

(٨٤) الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى، **معاني الحروف**، تحقيق: عبد الفتاح شلبي، الطبعة الأولى، جُدَّة، السُّعودية، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، ٢٠٠٨م، ص٤٣.

(٨٥) سيبويه، **الكتاب**، ٣/١٧٣.

(٨٦) المبرد، **المقتضب**، ٢/٥٣.

(٨٧) أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، **المسائل المنثورة**، تحقيق: شريف عبد الكريم النجار، الطبعة الأولى، عمَّان، الأردن، دار عمَّار للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤م، ص٢١٣.

(٨٨) ابن جني، **الخصائص**، ٢٧٢/٣.

(٨٩) سيبويه، **الكتاب**، ١٨١/٢.

(٩٠) سورة البقرة، الآية ٢٨.

(٩١) ينظر: ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري، **تأويل مشكل القرآن**، تحقيق: السيد أحمد صقر، الطبعة الثانية، القاهرة، مصر، مكتبة دار التراث، ١٩٧٣م، ص٥٢٠.

(٩٢) ابن جرير، **جامع البيان**، ٢٧١/١.

(٩٣) المبرد: **المقتضب**، ٢٢٨/٣.

(٩٤) البيت من الرجز، وهو للعجاج، عبد الله بن رؤبة بن لبيد بن صخر التميمي، **ديوان العجاج**، رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي وشرحه، تحقيق: د. عزة حسن، بيروت، لبنان، مكتبة دار الشرق، ١٩٧١م، ص٣١٠.

(٩٥) سيبويه: **الكتاب**، ٣٣٨/١، ١٧٦/٣.

(٩٦) ينظر: ابن جرير، **جامع البيان**، ٣٦٩/١.

(٩٧) ينظر: الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ١١٤/١.

(٩٨) ينظر: الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، **الحجة للقراء السبعة**، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، الطبعة الثانية، دمشق، سوريا، ١٩٩٣م، ٦١/٣.

(٩٩) سورة البقرة، الآية ٢٨.

(١٠٠) سيبويه، **الكتاب** ٣٤٣/١، وينظر: المبرد، **المقتضب**، ٢٦٤/٣.

(١٠١) ينظر: الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، **معاني القرآن**، تحقيق: أحمد نجاتي ومحمد النجار وعبد الجليل عبده شلبي، الطبعة الثانية، القاهرة، مصر، ٢٠٠١م، ٣٩٤/٢.

(١٠٢) ينظر: ابن جرير، **جامع البيان**، ١٢٧/٢٣.

(١٠٣) ينظر: الفارسي، **الحجة**، ٦٤/٦.

(١٠٤) سورة الصافات، الآية ١٥٣.

(١٠٥) ينظر: تمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص٢٣٢.

(١٠٦) تمام حسان، **مقالات في اللغة والأدب**، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، عالم الكتب، ٢٠٠٦م، ٢٥٥/١.

(١٠٧) ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، **الصَّاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها**، تحقيق: مصطفى الشويمي، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، ١٩٦٣م، ص٧٧.

(١٠٨) الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص٢٨.

(١٠٩) الزجاجي، **الإيضاح في علل النحو**، ص٦٩.

(١١٠) ابن جني، **الخصائص**، ٣٦/١.

(١١١) سورة المسد، الآية ٣، ٤.

(١١٢) ينظر: ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس التميمي، **السبعة في القراءات**، تحقيق: شوقي ضيف، الطبعة الثالثة، القاهرة، مصر، دار المعارف، ١٩٨٨م، ص٢٧٠.

(١١٣) ينظر: الفراء، **معاني القرآن**، ٩٨/٣، والزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ٣٧٥/٥.

(١١٤) أبو عبيدة، معمر بن المثنى التيمي، **مجاز القرآن**، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، القاهرة، مصر، مكتبة الخانجي، ١٩٥٤م، ٣١٥/٢، وابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد **الحجة في القراءات السبع**، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، القاهرة، مصر، عالم الكتب، ٢٠٠٧م، ص٣٧٧.

(١١٥) سيبويه، **الكتاب**، ٧٠/٢.

(١١٦) السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان، **شرح كتاب سيبويه**، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٨م، ٣٩٥/٢.

(١١٧) سيبويه، **الكتاب**، ٢/٧٠.

(١١٨) الفارسي، **الحجة للقراء السبعة**، ٦/٤٥١.

(١١٩) ينظر: الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ٥/٣٧٥.

(١٢٠) ابن جني، **الخصائص**، ١/١١٠.

(١٢١) قرأ نافع وابن عامر والكسائي بالنصب، بينما قرأ عاصم والباقون بالرفع. كما عند ابن مجاهد، **السبعة**، ص٢٨٠.

(١٢٢) سورة الأعراف، الآية ٢٦.

(١٢٣) ينظر: الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ٢/٣٢٨.

(١٢٤) ينظر: الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم، **إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل**، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن، الطبعة الأولى، دمشق، سوريا، مطبوعات مجمع اللغة العربية، ١٩٧١م، ٢/٦٥٢.

(١٢٥) ينظر: مجاهد، أبو الحجاج مجاهد بن جبر المكي القرشي المخزومي، **تفسير مجاهد**، تحقيق: عبد الرحمن الطاهر، بيروت، لبنان، د.ت، ١/٢٣١. وقد كانت ثقيف وخزاعة وبنو عامر بن صعصعة يطوفون عرايا رجالًا ونساء.

(١٢٦) سيبويه، **الكتاب**، ١/١٦٤.

(١٢٧) ابن قتيبة، **تأويل مشكل القرآن**، ص١٤.

(١٢٨) السيرافي، **شرح كتاب سيبويه**، ١/٤٣٩.

(١٢٩) ينظر: فخر الدين قباوة، **مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء**، الطبعة الأولى، دمشق، سوريا، دار الفكر، ٢٠٠٣م، ص١٣٩.

(١٣٠) الرضي، رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي، **شرح كافية ابن الحاجب**، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، الطبعة الأولى، القاهرة، عالم الكتب، ٢٠٠٠م، ١/٦٠.

(١٣١) أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، **أقسام الأخبار**، تحقيق: علي جابر المنصوري، العدد الثالث، المجلد السابع، مجلة المورد، بغداد، العراق، دار الجاحظ، ١٩٧٨م، ص٢١٤.

(١٣٢) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ٢٨/٣.

(١٣٣) المرجع السابق، ٣٠/٣.

(١٣٤) ينظر: ابن السراج، **الأصول في النحو**، ١٥٣/٢.

(١٣٥) سيبويه، **الكتاب**، ٣٠/٣.

(١٣٦) ينظر: الفراء، **معاني القرآن**، ١٦٠/١، والمبرد، **المقتضب**، ١٤/٢.

(١٣٧) الفراء، **معاني القرآن**، ٢٣٥/١، وينظر: ابن السراج، **الأصول في النحو**، ١٥٤/٢.

(١٣٨) سيبويه، **الكتاب**، ٤١/٣.

(١٣٩) ينظر: المبرد، **المقتضب**، ٢٥/٢، والسيرافي، **شرح كتاب سيبويه**، ٢٣٨/٣.

(١٤٠) ابن جني، **الخصائص**، ٢٥٨/٣.

(١٤١) سورة الأعراف، الآية ١١٢.

(١٤٢) سورة الشعراء، الآية ٣٧.

(١٤٣) سورة الأعراف، الآية ١٢٠.

(١٤٤) سورة الشعراء، الآية ٤٠.

(١٤٥) ينظر: أبو علي الفارسي، **الحجة**، ٦٤/٤.

(١٤٦) في سياق آية الشُّعراء (٣٤) ﴿ قَالَ لِلْمَلَإِ حَوْلَهُۥٓ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ ﴾.

(١٤٧) في سياق آية الأعراف (١٠٩) ﴿ قَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ ﴾.

(١٤٨) سورة البقرة، الآية ٥٨.

(١٤٩) سورة الأعراف، الآية ١٦١.

(١٥٠) سورة البقرة، الآية ٤٠، ٤٧.

(١٥١) سورة الأعراف، الآية ١٣٨.

(١٥٢) البقاعي، برهان الدين أبو الحسن إبراهيم بن عمر، **نظم الدُّرر في تناسب الآيات والسور** خرج أحاديثه وعلق عليه ووضع حواشيه: عبد الرزاق المهدي، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ١٩٩٥م، ١٣٥/٨.

(١٥٣) سورة البقرة، الآية ٢٣٣.

(١٥٤) أبو حيان، أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف، **البحر المحيط**، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض وآخَرَيْن، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ١٩٩٣م، ٥٥٨/١.

(١٥٥) سورة الإنسان، الآية ١٥.

(١٥٦) سورة الإنسان، الآية ١٩.

(١٥٧) سيبويه، **الكتاب**، ٣٤/١.

(١٥٨) الإسكافي، محمد بن عبد الله الخطيب، **درة التَّنزيل وغرة التأويل**، تحقيق: محمد مصطفى آيدين، الطبعة الأولى، مكة المكرمة، السعودية، جامعة أم القرى، ١٤٢٢ه، ص١٣١٦.

(١٥٩) ابن الزبير، أحمد بن إبراهيم الثقفي العاصمي، **ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه من آي التنزيل**، تحقيق: محمود كامل أحمد، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، دار النهضة العربية، ١٤٠٥ه ٩٣٥/٢.

(١٦٠) عبد الهادي الشهري، **استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية**، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، ٢٠٠٤م، ص٦٩.

(١٦١) ينظر: تمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص ١٦٣، ١٩١.

(١٦٢) ينظر: جوزيف فندريس، **اللغة**، ترجمة: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، القاهرة، مصر، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٠م، ص٢٣١.

(١٦٣) سورة الأنعام، الآية ٩٩.

(١٦٤) سورة الأنعام، الآية ١٤١.

(١٦٥) سورة الأنعام، الآية ٩٥ – ٩٦.

(١٦٦) سورة الأنعام، الآية ١٣٦ – ١٤١.

(١٦٧) الزبيدي، السيد محمد مرتضى الحسيني، **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق: عبد الحليم الطحاوي ومراجعة: محمد بهجت الأثري وعبد الله أحمد فراج، الطبعة الأولى، الكويت، دار الجيل، مطابع حكومة الكويت، ١٩٦٨م، مادة (ش ب ه).

(١٦٨) الفيومي، أحمد بن محمد بن علي، **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي**، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، مصطفى البابي الحلبي، د.ت، ص ٣٠٤.

(١٦٩) فاضل السامرائي، **بلاغة الكلمة في التعبير القرآني**، الطبعة الثانية، عمَّان، الأردن، دار عمَّار، ١٤٢٦ه، ص ٩٢.

(١٧٠) ينظر: تمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص٢٠٨.

(١٧١) الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص٨١.

(١٧٢) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ١/١٢٠.

(١٧٣) ابن السراج، **الأصول في النحو**، ١/٩٣.

(١٧٤) عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص٣٦٤.

(١٧٥) تمام حسان، **البيان في روائع القرآن دراسة أسلوبية للنص القرآني**، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، عالم الكتب، ١٩٩٣م، ١/١٠٧.

(١٧٦) سورة الأعراف، الآية ٥.

(١٧٧) أبو حيان، **البحر المحيط**، ٤/٢٧٠.

(١٧٨) ينظر: تمام حسان، **البيان في روائع القرآن**، ١/٦٧.

(١٧٩) عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص١٣٦.

(١٨٠) ابن السراج، **الأصول في النحو**، ٢/٢٤٥.

(١٨١) ابن جني، **الخصائص**، ٣٦/١.

(١٨٢) ابن أبي الربيع، عبيد الله بن أحمد البستي، **البسيط في شرح جمل الزجاجي**، تحقيق: عياد الثبيتي، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٥م، ٢٨٠/١.

(١٨٣) ينظر: تمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص٢٠٩.

(١٨٤) الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص٣٣٧.

(١٨٥) ينظر: أبو حيان، **البحر المحيط**، ٣١١/٤.

(١٨٦) سورة الأعراف، الآية ٥٤.

(١٨٧) ينظر: أبو حيان، **البحر المحيط**، ٣١١/٤.

(١٨٨) أبوحيان، **البحر المحيط**، ٣١١/٤.

(١٨٩) الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص١٣٥.

(١٩٠) تمام حسان، **البيان في روائع القرآن**، ٦٩/١.

(١٩١) ينظر: تمام حسان، **موقف النقد العربي التراثي من دلالات ما وراء الصيغة اللغوية**، الطبعة الأولى، جُدَّة، السُّعودية، أعمال ندوة عقدت في نادي جُدَّة الأدبي والثقافي، ١٩٨٨م، ص٨٩١.

(١٩٢) سيبويه، **الكتاب**، ٨٠/١.

(١٩٣) أبو حيان، **البحر المحيط**، ١٤١/١.

(١٩٤) ينظر: سعيد بحيري، **عناصر النظريَّة النَّحوية في كتاب سيبويه**، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٩م، ص١٥٨.

(١٩٥) عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص٤٧٣.

(١٩٦) سورة القمر، الآية ٧.

(١٩٧) أبوحيان، **البحر المحيط**، ١٧٤/٨.

(١٩٨) ينظر: الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، تحقيق: خليل شيحا، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، ٢٠٠٢م، ٦٥٥/٥.

(١٩٩) سورة الأنعام، الآية ٤١.

(٢٠٠) ينظر: الزمخشري، **الكشاف**، ٩٢/٢.

(٢٠١) أبوحيان، **البحر المحيط**، ١٣٢/٤.

(٢٠٢) الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص٨٣.

(٢٠٣) المرجع السابق، ص١٥٣.

(٢٠٤) المرجع السابق، ص١٢٨.

(٢٠٥) ينظر: تمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص٢١١-٢١٣.

(٢٠٦) ابن جني، **الخصائص**، ٣٦/١.

(٢٠٧) ابن السراج، **الأصول في النحو**، ٢٤٦/٢.

(٢٠٨) سورة آل عمران، الآية ٣٦.

(٢٠٩) أبو حيان، **البحر المحيط**، ٢٢٥/٨.

(٢١٠) هي قراءة عاصم في رواية أبي بكر وابن عامر. ابن مجاهد، **السبعة**، ص٢٠٤.

(٢١١) أبو حيان، **البحر المحيط**، ٤٥٧/٢.

(٢١٢) هي قراءة الباقين غير قراءة عاصم في رواية أبي بكر وابن عامر. ابن مجاهد، **السبعة**، ص٢٠٤.

(٢١٣) ينظر: أبو حيان، **البحر المحيط**، ٤٥٧/٢.

(٢١٤) وليست تحولاً من الخطاب إلى الغيبة، كما عند أحمد سعد، **التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية**، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، مكتبة الآداب، ١٩٩٨م، ص ٣٣١، ٣٣٢.

(٢١٥) ينظر: أبو السعود، محمد بن أحمد العمادي، **إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم**، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، دار إحياء التراث العربي، ١٩٩٤م، ١/٤٧٠.

(٢١٦) ينظر: أحمد سعد، **التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية**، ص ٣٣٣.

(٢١٧) ينظر: أبو حيان، **البحر المحيط**، ٢/٤٥٧.

(٢١٨) ينظر: الزمخشري، **الكشاف**، ١/٣٤٠.

(٢١٩) ينظر: أبو السعود، **إرشاد العقل السليم**، ١/٤٧٠.

(٢٢٠) أبو حيان، **البحر المحيط**، ٢/٤٥٧.

(٢٢١) تمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص٢٢٤.

(٢٢٢) ابن السراج، **الأصول في النحو**، ١/٤٣.

(٢٢٣) ينظر: تمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص١٢٥.

(٢٢٤) المبرد، **المقتضب**، ٤/٢٥٤، وينظر: ابن يعيش، **شرح المفصل**، ١/١٣١.

(٢٢٥) ينظر: ابن السراج، **الأصول**، ١/٣٥١.

(٢٢٦) ينظر: الرماني، **معاني الحروف**، ص٦٥.

(٢٢٧) الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، **اللامات**، تحقيق: مازن المبارك، الطبعة الأولى، دمشق، سوريا، المطبعة الهاشمية، ١٩٦٩م، ص٩٨.

(٢٢٨) الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، **الجمل في النحو**، تحقيق: علي الحمد، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٤م، ص١٦٦.

(٢٢٩) سورة الأنفال، الآية ٢٧.

(٢٣٠) أبو حيان، **البحر المحيط**، ٤/٤٨٠، ٤٩٩.

(٢٣١) ينظر: الفراء، **معاني القرآن**، ١/٤٠٨.

(٢٣٢) ينظر: ابن جرير، **جامع البيان**، ١٣/٤٨٣.

(٢٣٣) ينظر: مكي بن أبي طالب القيسي، **مشكل إعراب القرآن**، تحقيق: حاتم الضامن، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، ١٩٨٨م، ٣١٣/١.

(٢٣٤) ينظر: الزمخشري، **الكشاف**، ٢٥١/٢.

(٢٣٥) ينظر: ابن عطية، أبو محمد بن عبد الحق بن غالب الأندلسي، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ١٩٩٣م، ٥١٧/٢.

(٢٣٦) ينظر: أبو حيان، **البحر المحيط**، ٤٩٩/٤.

(٢٣٧) سيبويه، **الكتاب**، ٤٦/٣.

(٢٣٨) البيت من الطويل وهو لامرئ القيس، أبي الحارث الملك الضليل بن حجر بن عمرو، **ديوان امرئ القيس**، تحقيق: مصطفى عبد الشافي، الطبعة الخامسة، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٥م، ص٦٤.

(٢٣٩) سيبويه، **الكتاب**، ٤٧/٣.

(٢٤٠) قرأ أبيّ بن كعب وابن مسعود بالنَّصب (أو يسلموا). ينظر: ابن خالويه، **مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع**، تحقيق: براجشتراسر، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، دار الهجرة، ١٩٣٤م، ص١٤٢.

(٢٤١) سورة الفتح، الآية ١٦.

(٢٤٢) ينظر: الفراء، **معاني القرآن**، ٧١/٢، وابن جرير، **جامع البيان**، ١٠٩/٢٦.

(٢٤٣) سورة البقرة، الآية ٧٣، ٧٤.

(٢٤٤) أبو حيان، **البحر المحيط**، ٤٢٨/١.

(٢٤٥) ينظر: تمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص٢١٧.

(٢٤٦) سيبويه، **الكتاب**، ٢١٥/١.

(٢٤٧) المرجع السابق، ٢٣/١.

(٢٤٨) ينظر: ابن السراج، **الأصول في النحو**، ٤٢/١.

(٢٤٩) المبرد، **المقتضب**، ٨١/٣.

(٢٥٠) سورة الزمر، الآية ٥١.

(٢٥١) سورة يوسف، الآية ٩٨.

(٢٥٢) ينظر: أبو حيان، **البحر المحيط**، ٥٨٣/١، ٢٨٦/٣، ٣٩٦، ٣٤٠/٥، ٤١٦/٧.

(٢٥٣) سورة المسد، الآية ٣.

(٢٥٤) أبو حيان، **البحر المحيط**، ٥٢٧/٥.

(٢٥٥) سورة البقرة، الآية ١٤٢.

(٢٥٦) أبو حيان، **البحر المحيط**، ٥٩٣/١.

(٢٥٧) ابن جني، **الخصائص**، ١٧٨/٣.

(٢٥٨) ينظر: مهدي المخزومي، **في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث**، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، دار الرائد العربي، ١٩٨٦م، ص٦٢.

(٢٥٩) سورة فاطر، الآية ٤.

(٢٦٠) ينظر: ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، ٢٥٧/٢٣.

(٢٦١) سورة مريم، الآية ٧١.

(٢٦٢) ينظر: ابن عطية، **المحرر الوجيز**، ٢٧/٤.

(٢٦٣) أبو حيان، **البحر المحيط**، ١٩٧/٦.

(٢٦٤) ينظر: تمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص٢٢١.

(٢٦٥) أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، **الإيضاح**، تحقيق: كاظم المرجان، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٨م، ص١٣٤.

(٢٦٦) سورة هود، الآية ٤٣.

(٢٦٧) أبو حيان، **البحر المحيط**، ٢٢٨/٥.

(٢٦٨) ينظر: ماريو باي، **أسس علم اللغة**، ص٣٩. وتمام حسان، **مقالات في اللغة والأدب**، ٣٣٣/١.

(٢٦٩) سيبويه، **الكتاب**، ٢٢٠/٢.

(٢٧٠) المرجع السابق، ٤٩٧/٣.

(٢٧١) ابن جني، **الخصائص**، ٣٧٠/٢.

(٢٧٢) ابن جني، **المحتسَب**، ٢٥٩/١.

(٢٧٣) المرجع السابق، ٢٥٩/١.

(٢٧٤) ابن جني، **الخصائص**، ٣٧١/٢.

(٢٧٥) ابن سينا، أبو علي الحسين بن عبد الله، **الشفاء**، تحقيق: أحمد فؤاد الأهواني، القاهرة، مصر، المطبعة الأميرية، ١٩٥٨م، ١٩٨/٤.

(٢٧٦) البيت من الطويل وهو للأسدي، الكميت بن زيد بن الأخنس بن ربيعة، **ديوان الكميت بن زيد الأسدي**، تحقيق: د: محمد نبيل طريفي، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، دار صادر، ٢٠٠٠م، ص٥١٢.

(٢٧٧) سيبويه، **الكتاب**، ٥٥/١.

(٢٧٨) قرأها حفص بالإخبار؛ أي: بهمزة واحدة، وقرأها الباقون على الاستفهام؛ أي: بهمزتين. ينظر: أبو علي الفارسي، **الحجة للقراء السبعة**، ٧٠/٤.

(٢٧٩) سورة الأعراف، الآية ١٢٣.

(٢٨٠) ينظر: أبو علي الفارسي، **الحجة للقراء السبعة**، ٧٠/٤، ومكي، **الكشف**، ٤٧٢/١.

(٢٨١) قرأها ابن كثير وأبو حمزة بهمزة واحدة على الإخبار، وقرأها الباقون بهمزتين على الاستفهام، ينظر: ابن مجاهد، **السبعة**، ص٣٥١.

(٢٨٢) سورة يوسف، الآية ٩٠.

(٢٨٣) ينظر: مكي، **الكشف**، ١٤/٢، وأحمد سعد، **التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية**، ص٢١٤.

(٢٨٤) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، **الإتقان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، صيدا، بيروت، المكتبة العصرية، ١٩٩٧م، ٩٨/١.

(٢٨٥) سورة المسد، الآية ١-٢.

(٢٨٦) أبو حيان، **البحر المحيط**، ٥٢٧/٨.

(٢٨٧) المرجع السابق، ٥٢٧/٨.

(٢٨٨) ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي، **النشر في القراءات العشر**، تحقيق: زكريا عميرات، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٢م، ١٨٩/١.

(٢٨٩) سيبويه، **الكتاب**، ١٢٢/٣.

(٢٩٠) المرجع السابق، ١٤٢/٣.

(٢٩١) هناك أربعة شروط لإجراء القول مجرى الظن، هي: أن يكون الفعل مضارعًا، وأن يقصد المتكلِّم بكلامه المخاطَبَ، وأن يكون مسبوقًا باستفهام، وألا يُفصلَ بين الفعل والاستفهام بفاصل غير الظرف والمجرور ومعمول الفعل، ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ١٢٢/١.

(٢٩٢) سورة يونس، الآية ٢٤.

(٢٩٣) أبو حيان، **البحر المحيط**، ١٤٤/٥.

(٢٩٤) لم أقف على قائله، والبيت من مجزوء الرمل، والخبر عند الحموي، ياقوت بن عبد الله الرومي، **معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب**، تحقيق: إحسان عباس، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩١م، ١٧٤٢/٤.

(٢٩٥) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، **الأشباه والنظائر في النحو**، تحقيق: طه عبد الرؤوف، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٩٧٥م، ٢٥٤/٣.

(٢٩٦) سورة يونس، الآية ٦٥.

(٢٩٧) ابن جرير، **جامع البيان**، ١٨٢/١١.

(٢٩٨) ينظر: الفراء، **معاني القرآن**، ٤٧١/١، وتمام حسان، **البيان في روائع القرآن**، ٤٣٣/٢.

(٢٩٩) ينظر: النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، **القطع والائتناف**، تحقيق: أحمد المزيدي، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٢م، ص٤٣٤.

(٣٠٠) سورة يس، الآية ٧٦.

(٣٠١) ابن قتيبة، **تأويل مشكل القرآن**، ص١٤.

(٣٠٢) السيوطي، **الإتقان**، ٢٢٣/١. وينظر: الأنباري، **إيضاح الوقف والابتداء**، ١١٦/١.

(٣٠٣) سيبويه، **الكتاب**، ٤٦/١، وينظر: المبرد، **المقتضب**، ٩٥/٤.

(٣٠٤) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ٤٦/١، وابن السراج، **الأصول في النحو**، ٩١/١.

(٣٠٥) البيت من شواهد سيبويه، **الكتاب**، ٤٦/١.

(٣٠٦) سيبويه، **الكتاب**، ٤٦/١

(٣٠٧) المرجع السابق، ٤٧/١. والبيتان من الطويل، وهو من شواهد ابن جني، أبي الفتح عثمان بن جني، **سر صناعة الإعراب**، تحقيق: أحمد فريد أحمد، القاهرة، مصر، المكتبة التوفيقية، د.ت، ٣٠٦/١. وينظر: يحيى الجبوري، **شعر عمرو بن شأس الأسدي**، الطبعة الثانية، الكويت، دار القلم، ١٩٨٣م، ص٣٢.

(٣٠٨) سيبويه، **الكتاب**، ٤٧/١.

(٣٠٩) المرجع السابق، ٤٧/١.

(٣١٠) المرجع السابق، ٢٢٤/١.

(٣١١) ديريك بيكرتون: **اللغة وسلوك الإنسان**، ترجمة: محمد زياد كبَّه، الطبعة الأولى، الرياض السعودية، مطبوعات جامعة الملك سعود، ٢٠٠١م، ص٣٨.

(٣١٢) قرأ نافع بالرفع، وقرأ الباقون بالنصب. ينظر: ابن مجاهد، **السبعة**، ص٢٢٧.

ومما جاء على غرار ذلك قراءة: (مثقال) بالرَّفع والنَّصب من قوله تعالى: ﴿ وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا ۖ وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا ۗ وَكَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ ﴾ [الأنبياء: ٤٧]، ينظر: ابن مجاهد، **السبعة**، ص٤٢٩.

(٣١٣) سورة النساء، الآية ١١.

(٣١٤) ينظر: الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة، **معاني القرآن**، تحقيق: هدى قراعة، الطبعة الثانية، القاهرة، مصر، مكتبة الخانجي، ٢٠١٠م، ٢٤٨/١، وابن جرير، **جامع البيان**، ٣٦٧/٤.

(٣١٥) سورة فاطر، الآية ١٨.

(٣١٦) الزمخشري، **الكشاف**، ٦٠٧/٣.

(٣١٧) المرجع السابق، ٦٠٧/٣.

(٣١٨) قرأ جمهور القراء بالواو رفعًا، وقرأ أبيّ بن كعب وابن مسعود بالألف نصبًا. ينظر: أبو حيان، **البحر المحيط**، ٣٤٠/٢.

(٣١٩) سورة البقرة، الآية ٢٨٠.

(٣٢٠) مكيّ بن أبي طالب القيسي، **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها**، تحقيق: محيي الدين رمضان، الطبعة الأولى، دمشق، سوريا، مطابع مجمع اللغة العربية، ١٩٧٤م، ٣٢٢/١.

(٣٢١) مكي، **مشكل إعراب القرآن**، ١٤٣/١.

(٣٢٢) ينظر: تشومسكي، **البنى النحوية**، ترجمة: يوئيل يونس عزيز، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٧م، ص١٣٢.

(٣٢٣) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ٤٠/١.

(٣٢٤) سورة الأنفال، الآية ٦٠.

(٣٢٥) المبرد، **المقتضب**، ١٨٩/٣.

(٣٢٦) سورة البقرة، الآية ٦٥.

(٣٢٧) سيبويه، **الكتاب**، ١/٤٠.

(٣٢٨) ابن السراج، **الأصول في النحو**، ١/١٨١.

(٣٢٩) ينظر: نهاد موسى، **نظرية النحو العربي**، ص١٠٤.

(٣٣٠) السيرافي، **شرح كتاب سيبويه**، ١/٤٥٠.

(٣٣١) ينظر: ستروسن، **الدلالة وقيمة الصِّدق**، ترجمة وتعليق: عبد القادر قنيني، ضمن المرجع والدلالة في الفكر اللساني الحديث، الطبعة الأولى، أفريقيا الشرق، المغرب، ٢٠٠٠م، ص ٧٩.

(٣٣٢) سيبويه، **الكتاب**، ١/٣٩، ٤٠.

(٣٣٣) المرجع السابق، ١/٤٠.

(٣٣٤) سيبويه، **الكتاب**، ١/٣٩، وينظر: السيرافي، **شرح كتاب سيبويه**، ١/٤٥٢.

(٣٣٥) سورة الزمر، الآية ٦٠.

(٣٣٦) سورة الرحمن، الآية ٤١.

(٣٣٧) أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، **المسائل الحلبيات**، تحقيق: حسن محمود هنداوي، الطبعة الأولى، دمشق، سوريا، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٧م، ص٦٣.

(٣٣٨) ينظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان، **المحتسَب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، تحقيق: علي النجدي ناصف والنجار وعبد الفتاح شلبي، الطبعة الرابعة، القاهرة، مصر، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميَّة، ٢٠٠٩م، ١/١٧٦.

(٣٣٩) ينظر: ابن عبد البر، أبو عمر بن عبد البر، **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، المركز الإسلامي للطباعة والنشر، ١٣٨٧ه، ٩/٢٣٨.

(٣٤٠) سورة الزمر، الآية ٦٠.

(٣٤١) أبو علي الفارسي، **المسائل الحلبيات**، ص٦٣.

(٣٤٢) سورة النساء، الآية ١٠٥.

(٣٤٣) أبو علي الفارسي، **الحجة للقراء السبعة**، ٥٧/٦، وينظر: **المسائل الحلبيات**، له أيضًا، ص٦٣.

(٣٤٤) ينظر: السيرافي، **شرح كتاب سيبويه**، ٤٥٢/١، وابن يعيش، **شرح المفصل**، ٣٣٤/٧.

(٣٤٥) سيبويه، **الكتاب**، ١١٩/١، ١٢٠.

(٣٤٦) السيرافي، **شرح كتاب سيبويه**، ٤٥٣/١.

(٣٤٧) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ١٢٠/١.

(٣٤٨) ابن الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله بن العباس، **علل النحو**، تحقيق: محمود درويش، الطبعة الثانية، بغداد، العراق، بيت الحكمة، ٢٠٠٢م، ص٣٨٣.

(٣٤٩) ينظر: السيرافي، **شرح كتاب سيبويه**، ٤٥٣/١.

(٣٥٠) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ١١٨/١.

(٣٥١) ينظر: السيرافي، **شرح كتاب سيبويه**، ٤٥٣/١.

(٣٥٢) ينظر: ابن يعيش، **شرح المفصل**، ٣٣٦/٧.

(٣٥٣) ينظر: ابن عصفور، **شرح جمل الزجاجي**، ١٤٥/١.

(٣٥٤) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ١٢٢/١.

(٣٥٥) المرجع السابق، ١٢٢/١.

(٣٥٦) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ١٢٢/١. وينظر: ابن السراج، **الأصول في النحو**، ٢٨١/١.

(٣٥٧) البيت من الوافر وهو للأسدي، **ديوان الكميت بن زيد الأسدي**، ص٣٩٥.

(٣٥٨) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ١٢٣/١، والمبرد، **المقتضب**، ٣٤٩/٢.

(٣٥٩) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ٣٥٥/١، ٣٦١.

(٣٦٠) المرجع السابق، ٣٥٥/١، ٣٥٦.

(٣٦١) المرجع السابق، ٣٦١/١.

(٣٦٢) المرجع السابق، ٣٦٢/١.

(٣٦٣) جان جاك لوسركل، **عنف اللغة**، ترجمة: محمد بدوي، ومراجعة: سعد مصلوح، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥م، ص٤٢.

(٣٦٤) تشومسكي، **البنى النحوية**، ص١٩.

(٣٦٥) ينظر: الرضي، **شرح الكافية**، ٣٤٣/٢.

(٣٦٦) ينظر: السيرافي، **شرح كتاب سيبويه**، ٣٩٥/٢.

(٣٦٧) سيبويه، **الكتاب**، ٦٢/٢.

(٣٦٨) المرجع السابق، ٦٥/٢.

(٣٦٩) السيرافي، **شرح كتاب سيبويه**، ٣٩٩/٢.

(٣٧٠) سيبويه، **الكتاب**، ٦٩/٢.

(٣٧١) المرجع السابق، ٧٠/٢.

(٣٧٢) البيت من الوافر، وهو للعبسي، أمير الصعاليك عروة بن الورد، **ديوان عروة بن الورد أمير الصعاليك**، دراسة وشرح وتحقيق: أسماء أبو بكر محمد، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان ١٩٩٨م، ص٩٠.

(٣٧٣) سيبويه، **الكتاب**، ٧٠/٢.

(٣٧٤) البيت من الكامل وهو للفرزدق، أبي فراس همام بن غالب بن صعصعة، **ديوان الفرزدق**، تحقيق: علي فاعور، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ١٩٨٧م، ص٣١٢.

(٣٧٥) سيبويه، **الكتاب**، ٧٠/٢.

(٣٧٦) ابن يعيش، **شرح المفصل**، ١٩/٢.

(٣٧٧) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ٤٣١/١.

(٣٧٨) المرجع السابق، ٤٣١/١.

(٣٧٩) المرجع السابق، ٤٣١/١.

(٣٨٠) سورة آل عمران: الآية ١٣.

(٣٨١) هي قراءة الحسن ومجاهد. ينظر: ابن خالويه، **شواذ القرآن**، ص١٩. ومكي، **الكشف**، ١٥٠/١، وأبو حيان، **البحر المحيط**، ٣٩٣/٢.

(٣٨٢) سيبويه، **الكتاب**، ٤٣٣/١.

(٣٨٣) المرجع السابق، ١٥/٢.

(٣٨٤) المرجع السابق، ١٥/٢.

(٣٨٥) البيت من الكامل، وهو للتغلبي، المهلهل بن ربيعة، **ديوان المهلل بن ربيعة**، ص٣٢.

(٣٨٦) سيبويه، **الكتاب**، ٦٣،١٦/٢.

(٣٨٧) ينظر: المرجع السابق، ٤٣٢/١، ٤٣٤، ٨/٢ – ١٦، ١٠٧.

(٣٨٨) المرجع السابق، ٢٣٣/٢.

(٣٨٩) ينظر: ابن يعيش، **شرح المفصل**، ١٩/٢.

(٣٩٠) سيبويه، **الكتاب**، ٢٣٦/٢.

(٣٩١) البيت من المتقارب وهو للفرزدق، **ديوان الفرزدق**، ص١٥٥.

(٣٩٢) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ٢٣٤/٢.

(٣٩٣) البيت من الرجز وهو للعامري، لبيد بن ربيعة بن مالك بن جعفر، **شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري**، تحقيق: إحسان عباس، الطبعة الأولى، الكويت، سلسلة التراث العربي، ١٩٦٢م، ص١٤.

(٣٩٤) سيبويه، **الكتاب**، ٢٣٤/٢.

(٣٩٥) السيرافي، **شرح كتاب سيبويه**، ٤٢٨/١.

(٣٩٦) الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص٢٢٥.

أهم المصادر والمراجع

أولًا – القرآن الكريم.

ثانيًا – المصادر:

١– الآمدي، أبو الحسن علي بن محمد بن سالم، **الإحكام في أصول الأحكام**، تحقيق: الشيخ عبد الرزاق عفيفي، ط١، الرياض، السعودية، دار الصميعي للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣م.

٢– ابن الأثير، نصر الله بن أبي الكرم محمد بن عبد الكريم، **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**، تحقيق: أحمد الحوفي وبدوي طبانة، ط٢، القاهرة، مصر، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، ٢٠٠٩م.

٣– امرؤ القيس، أبو الحارث الملك الضليل بن حجر بن عمرو، **ديوان امرئ القيس**، تحقيق: مصطفى عبد الشافي، الطبعة الخامسة، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٥م.

٤– الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة، **معاني القرآن**، تحقيق: هدى قراعة، ط٢، القاهرة، مصر، مكتة الخانجي، ٢٠١٠م.

٥– ابن أبي الربيع، عبيد الله بن أحمد البستي، **البسيط في شرح جمل الزجاجي**، تحقيق: عياد الثبيتي، ط١، بيروت، لبنان، دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٥م.

٦– الأسدي، الكميت بن زيد بن الأخنس بن ربيعة، **ديوان الكميت بن زيد الأسدي**، تحقيق: د. محمد نبيل طريفي، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، دار صادر، ٢٠٠٠م.

٧– الأصفهاني، أبو الفرج علي بن الحسين، **الأغاني**، القاهرة، مصر، دار الكتب المصرية، ١٩٥٢م، د.ت.

٨– الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم **إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل**، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، ط١، دمشق، سوريا، مطبوعات مجمع اللغة العربية، ١٩٧١م.

٩– الإسكافي، محمد بن عبد الله الخطيب، **درة التَّنزيل وغرة التأويل**، تحقيق: محمد مصطفى آيدين، ط١، مكة المكرمة، السعودية، جامعة أم القرى، ١٤٢٢هـ.

١٠- البقاعي، برهان الدين أبو الحسن إبراهيم بن عمر، **نظم الدُّرر في تناسب الآيات والسور**، خرج أحاديثه وعلق عليه ووضع حواشيه: عبد الرزاق المهدي، ط١، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ١٩٩٥م.

١١- التغلبي، المهلهل بن ربيعة التغلبي المعروف بالزير سالم، **ديوان المهلل بن ربيعة**، شرح وتقديم: طلال حرب، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، الدار العالمية، د.ت.

١٢- الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، **البيان والتبيين**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٥، القاهرة، مصر، مكتبة الخانجي، ٢٠٠٣م.

١٣- الجبوري، يحيى، **شعر عمرو بن شأس الأسدي**، الطبعة الثانية، الكويت، دار القلم، ١٩٨٣م.

١٤- الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد، **دلائل الإعجاز**، ط٣، القاهرة، مصر، مطبعة المدني، ١٩٩٢م.

١٥- ابن جرير، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، ضبط وتخريج: صدقي العطار، ط١، عمَّان، الأردن، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٥م.

١٦- ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي، **النشر في القراءات العشر**، تحقيق: زكريا عميرات، ط٢، بيروت، لبنان، ٢٠٠٢م.

١٧- ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، ط٥، القاهرة، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١١م.

١٨- ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، **سر صناعة الإعراب**، تحقيق: أحمد فريد أحمد، القاهرة، مصر، المكتبة التوفيقية، د.ت.

١٩- ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، **المحتسَب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، تحقيق: علي نجدي ناصف والنجار وعبد الفتاح شلبي، ط٤، القاهرة، مصر، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميَّة، ٢٠٠٩م.

٢٠- الحموي، ياقوت بن عبد الله الرومي، **معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب**، تحقيق: إحسان عباس، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩١م.

٢١- أبو حيان، أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف، **البحر المحيط**، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض وآخَرَيْن، ط١، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ١٩٩٣م.

٢٢- ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد، **الحجة في القراءات السبع**، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، ط١، القاهرة، مصر، عالم الكتب، ٢٠٠٧م.

٢٣- ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد، **مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع**، تحقيق: براجشتراسر، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، دار الهجرة، ١٩٣٤م.

٢٤- الرضي، رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي، **شرح كافية ابن الحاجب**، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، ط١، القاهرة، عالم الكتب، ٢٠٠٠م.

٢٥- الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى، **معاني الحروف**، تحقيق: عبد الفتاح شلبي، ط١، جُدّة، السعودية، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، ٢٠٠٨م.

٢٦- الزبيدي، السيد محمد مرتضى الحسيني، **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق: عبد الحليم الطحاوي ومراجعة محمد بهجت الأثري وعبد الستّار أحمد فراج، ط١، الكويت، دار الجيل، مطابع حكومة الكويت، ١٩٦٨م.

٢٧- ابن الزبير، **ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه من آي التنزيل**، تحقيق: محمود كامل أحمد، ط١، بيروت، لبنان، دار النهضة العربية، ١٤٠٥هـ.

٢٨- الزجاج، أبو إسحاق معروف بن السري، **معاني القرآن وإعرابه**، شرح وتحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، ط٣، القاهرة، مصر، دار الحديث، ٢٠٠٤م.

٢٩- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق: مازن المبارك، ط٦، بيروت، لبنان، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٦م.

٣٠- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، **اللامات**، تحقيق: مازن المبارك، ط١، دمشق، سوريا، المطبعة الهاشمية، ١٩٦٩م.

٣١- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، **الجمل في النحو**، تحقيق: علي الحمد، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٤م.

٣٢- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، تحقيق: خليل شيحا، ط١، بيروت، لبنان، ٢٠٠٢م.

٣٣- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج البغدادي، **الأصول في النحو**، ط٤، بيروت، لبنان، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٩م.

٣٤- أبو السعود، محمد بن أحمد العمادي، **إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم**، ط١، بيروت، لبنان، دار إحياء التراث العربي، ١٩٩٤م.

٣٥- ابن سنان الخفاجي، أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد، **سر الفصاحة**، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، ط١، بيروت، لبنان، كتاب ناشرون، ٢٠١١م.

٣٦- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، **الكتاب**، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط٤، القاهرة، مصر، مكتبة الخانجي، ٢٠٠٤م.

٣٧- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان، **شرح كتاب سيبويه**، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، ط١، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٨م.

٣٨- ابن سينا، أبو علي الحسين بن عبد الله، **الشفاء**، تحقيق: أحمد فؤاد الأهواني، القاهرة، مصر، المطبعة الأميرية، د.ت، ١٩٥٨م.

٣٩- السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، **الإتقان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، صيدا، بيروت، المكتبة العصرية، ١٩٩٧م.

٤٠- السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، **الأشباه والنظائر في النحو**، تحقيق: طه عبد الرؤوف، ط١، القاهرة، مصر، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٩٧٥م.

٤١- الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي، **الموافقات في أصول الشريعة**، تحقيق: عبد الله درَّاز، ط١، القاهرة، مصر، دار الفكر العربي، ١٩٩٩م.

٤٢- العامري، لبيد بن ربيعة بن مالك بن جعفر، **شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري**، تحقيق: إحسان عباس، الطبعة الأولى، الكويت، سلسلة التراث العربي، ١٩٦٢م.

٤٣- العبسي، أمير الصعاليك عروة بن الورد، **ديوان عروة بن الورد أمير الصعاليك**، دراسة وشرح وتحقيق: أسماء أبو بكر محمد، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، ١٩٩٨م.

٤٤- ابن عبد البر، أبو عمر بن عبد البر، **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، ط١، القاهرة، مصر، المركز الإسلامي للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ.

٤٥- أبو عبيدة، معمر بن المثنى التيمي، **مجاز القرآن**، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، القاهرة، مصر، مكتبة الخانجي، د.ت، ١٩٥٤م.

٤٦- العجاج، عبد الله بن رؤبة بن لبيد بن صخر التميمي، **ديوان العجاج**، رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي وشرحه، تحقيق: د. عزة حسن، بيروت، لبنان، مكتبة دار الشرق، ١٩٧١م.

٤٧- أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، **المسائل المنثورة**، تحقيق: شريف عبد الكريم النجار، ط١، عمَّان، الأردن، دار عمَّار للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤م.

٤٨- أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، **الإيضاح**، تحقيق: كاظم المرجان، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٨م.

٤٩- أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، **أقسام الأخبار**، تحقيق علي جابر المنصوري، العدد الثالث، المجلد السابع، مجلة المورد، بغداد، العراق، دار الجاحظ، ١٩٧٨م.

٥٠- أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، **الحجة للقراء السبعة**، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، الطبعة الثانية، دمشق، سوريا، ١٩٩٣م.

٥١- أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، **المسائل الحلبيات**، تحقيق: حسن محمود هنداوي، ط١، دمشق، سوريا، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٧م.

٥٢- الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد، **المستصفى من علم الأصول**، تحقيق: محب الله بن عبد الشكور، ط١، بولاق، مصر، المطبعة الأميرية، ١٣٢٢هـ.

٥٣- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، **الصَّاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها**، تحقيق: مصطفى الشويمي، ط١، بيروت، لبنان، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، ١٩٦٣م.

٥٤- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، **معاني القرآن**، تحقيق: أحمد نجاتي ومحمد النجار وعبد الجليل عبده شلبي، ط٢، القاهرة، مصر، ٢٠٠١م.

٥٥- الفرزدق، أبو فراس همام بن غالب بن صعصعة، **ديوان الفرزدق**، تحقيق: علي فاعور، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ١٩٨٧م.

٥٦- الفيومي، أحمد بن محمد بن علي، **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي**، ط١، القاهرة، مصر، مصطفى البابي الحلبي، د.ت.

٥٧- قدامة بن جعفر، أبو الفرج قدامة بن جعفر، **نقد الشعر**، تحقيق: كمال مصطفى، ط١، القاهرة، مصر، مكتبة الخانجي، ١٩٧٨م.

٥٨- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري، **تأويل مشكل القرآن**، تحقيق: السيد أحمد صقر، ط٢، القاهرة، مصر، مكتبة دار التراث، ١٩٧٣م.

٥٩- ابن القيم، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر، **إعلام الموقعين عن رب العالمين**، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، ط١، الدمام، السعودية، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، ١٤٢٣هـ.

٦٠- المبرد، **المقتضَب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، ط١، بيروت، لبنان، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٠م.

٦١- مجاهد، أبو الحجاج مجاهد بن جبر المكي القرشي المخزومي، **تفسير ابن مجاهد**، تحقيق: عبد الرحمن الطاهر، بيروت، لبنان، مطبعة المنشورات العلمية، د.ت.

٦٢- ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس التميمي، **السبعة في القراءات**، تحقيق: شوقي ضيف، ط٢، القاهرة، مصر، دار المعارف، ١٩٨٨م.

٦٣- مكي، ابن أبي طالب القيسي، **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها**، تحقيق: محيي الدين رمضان، ط١، دمشق، سوريا، مطابع مجمع اللغة العربية، ١٩٧٤م.

٦٤- مكي، ابن أبي طالب القيسي، **مشكل إعراب القرآن**، تحقيق: حاتم الضامن، ط١، بيروت، لبنان، ١٩٨٨م.

٦٥- النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، **القطع والائتناف**، تحقيق: أحمد المزيدي، ط١، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٢م.

٦٦- أبو هلال العسكري، الحسن عبد الله بن سهل، **كتاب الصناعتين الكتابة والشعر**، تحقيق: مفيد قميحة، ط٢، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ١٩٨٤م.

٦٧- أبو هلال العسكري، الحسن عبد الله بن سهل، **الفروق اللغوية**، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، ط١، القاهرة، مصر، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٩٧م.

٦٨- ابن الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله بن العباس، **علل النحو**، تحقيق: محمود درويش، ط٢، بغداد، العراق، بيت الحكمة، ٢٠٠٢م.

٦٩- ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، **شرح المفصل**، ط١، القاهرة، مصر، المطبعة المنيرية، د.ت.

ثالثًا - المراجع:

٧٠- أحمد سعد، **التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية**، ط١، القاهرة، مصر، مكتبة الآداب، ١٩٩٨م.

٧١- أحمد مختار عمر، **علم الدلالة**، ط٥، القاهرة، مصر، عالم الكتب، ١٩٩٨م.

٧٢- تشومسكي، **البنى النحوية**، ترجمة: يوئيل يونس عزيز، ط١، بيروت، لبنان، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٧م.

٧٣- تمَّام حسَّان، **البيان في روائع القرآن دراسة أسلوبية للنص القرآني**، ط١، القاهرة، مصر، عالم الكتب، ١٩٩٣م.

٧٤- تمَّام حسَّان، **اللُّغة العربيَّة معناها ومبناها**، ط٤، القاهرة، مصر، عالم الكتب، ٢٠٠٤م.

٧٥- تمَّام حسَّان، **مقالات في اللغة والأدب**، ط١، القاهرة، مصر، عالم الكتب، ٢٠٠٦م.

٧٦- تمَّام حسَّان، **موقف النقد العربي التراثي من دلالات ما وراء الصيغة اللغوية**، ط١، جُدّة، السُّعودية، أعمال ندوة عقدت في نادي جُدَّة الأدبي والثقافي، ١٩٨٨م.

٧٧- جان جاك لوسركل، **عنف اللغة**، ترجمة: محمد بدوي، ومراجعة: سعد مصلوح، ط٥، بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥م.

٧٨- جورج يول، **التداولية**، ترجمة: قصي العتابي، ط١، بيروت، لبنان، الرباط، المغرب، دار الأمان، ٢٠١٠م.

٧٩- جوزيف فندريس، **اللغة**، ترجمة: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، ط١، القاهرة، مصر، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٠م.

٨٠- جون سيرل، **العقل واللغة والمجتمع الفلسفة في العالم الواقعي**، ط١، ترجمة: سعيد الغانمي، بيروت، لبنان، الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠٠٦م.

٨١- جون سيرل، **القصدية بحث في فلسفة العقل**، ترجمة: أحمد الأنصاري، ط١، بيروت، لبنان، دار الكتاب العربي، ٢٠٠٩م.

٨٢- جون أوستن، **نظرية أفعال الكلام العامة كيف ننجز الأشياء بالكلام**، ترجمة: عبد القادر قنيني، ط١، اللاذقية، سوريا، دار الحوار للنشر والتوزيع، ١٩٩٢م.

٨٣- ديريك بيكرتون، **اللغة وسلوك الإنسان**، ترجمة: محمد زياد كبّه، الطبعة الأولى، الرياض السعودية، مطبوعات جامعة الملك سعود، ٢٠٠١م.

٨٤- روبرت دي بوجراند: **النص والخطاب والإجراء**، ترجمة: تمام حسان، ط١، القاهرة، مصر، عالم الكتب، ١٩٩٨م.

٨٥- ستروسن، **الدلالة وقيمة الصِّدق**، ترجمة وتعليق: عبد القادر قنيني، ضمن المرجع والدلالة في الفكر اللساني الحديث، ط١، أفريقيا الشرق، المغرب، ٢٠٠٠م.

٨٦- سعيد بحيري، **دراسات لغويَّة تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة**، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، مكتبة الآداب، ٢٠٠٥م.

٨٧- سعيد بحيري، **عناصر النظريَّة النَّحوية في كتاب سيبويه**، ط١، القاهرة، مصر، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٩م.

٨٨- صلاح إسماعيل، **فلسفة العقل دراسة في فلسفة سيرل**، ط١، القاهرة، مصر، دار قباء الحديثة للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٧م.

٨٩- عبد الهادي الشهري، **استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية**، ط١، بيروت، لبنان، ٢٠٠٤م.

٩٠- عبد السلام المسدي، **التفكير اللساني في الحضارة العربية**، ط٣، بيروت، لبنان، دار الكتاب الجديد المتحدة، ٢٠٠٩م.

٩١- عمرو وهدان، **تحليل سيبويه للمفعول به دراسة تداولية**، مجلة كلية الآداب، جامعة حلوان، مصر، العدد ٣٤، السنة ١٧، ٢٠١٣م.

٩٢- فان دايك، **النص والسياق استقصاء البحث في الخطاب الدلالي التداولي**، ترجمة: عبد القادر قنيني، ط١، الدار البيضاء، المغرب، دار أفريقيا الشرق، ٢٠٠٠م.

٩٣- فخر الدين قباوة، **مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء**، ط١، دمشق، سوريا، دار الفكر، ٢٠٠٣م.

٩٤- محمد حماسة، **النَّحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي**، ط٢، القاهرة، مصر، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٦م.

٩٥- محمد خطابي، **لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب**، ط٢، الدار البيضاء، المغرب، المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٦م.

٩٦- محمد عبد المطلب، **البلاغة والأسلوبية**، ط٣، الجيزة، مصر، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان، ٢٠٠٩م.

٩٧- محمود السعران، **علم اللغة مقدمة للقارئ العربي**، ط١، بيروت، لبنان، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ١٩٩٠م.

٩٨- محمود السعران، **اللغة والمجتمع رأي ومنهج**، ط٢، الإسكندرية، مصر، دار المعارف، ١٩٦٣م.

٩٩- محمود نحلة، **آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر**، ط١، القاهرة، مصر، مكتبة الآداب، ٢٠١١م.

١٠٠- مسعود صحراوي، **التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي**، ط١، بيروت، لبنان، دار الطليعة للطباعة والنشر، ٢٠٠٥م.

١٠١- مهدي المخزومي، **في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث**، ط٢، بيروت، لبنان، دار الرائد العربي، ١٩٨٦م.

١٠٢- نهاد موسى، **نظريَّة النحو العربي في مناهج النظر اللغوي الحديث**، ط١، بيروت، لبنان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٠م.

The Impact of the Speaker's Intention on Syntactic Transform: Syntactic and Semantic Study

Abstract

How to link the syntactic structures and intent of the speaker is clearly reflected in this study and the relationship with the speaker's emotions, psychological condition and desires. It did not neglect linking the speaker's structures with elements of the context, circumstances, the circumstances of the verbal and moral clues. So, it was a general principle upon which is to build on the real usages for interpretation change in the form of structures. The study sought to release linguistic and non-linguistic elements in which the structures achieved especially variation in vowelization system and transform from nominal to actual. The study adopted meaning as a tool for structures variation; because the access to the correct meaning requires observing the speaker's intention in the context; the more the context description is detailed, the clearer is the semantic meaning that expresses the speaker's intent. So, the main goal of the study was to explain that the multi-image of the syntactic structure belonges to the speaker's intent, and not stylistic alternatives, and to know the intent that lies behind these images is a common mutual culture between the speaker and the listener.

Auther:

Dr. Amr Khater Abdul Ghany Wahdan

-Ph. D. Faculty of Arts. Alexandria University. 2006.

-Professor of Linguistics and Philology. TAIBAH University. Madinah. Al-Olla Branch 2013.

Publications:

1. First: Books;

1. Effect of the Arabic language in developing jurisprudence, international publishers, Alexandria, 2007.
2. Chapters in General Linguistics, International Horus Corporation, Alexandria, 2009.
3. Simplification of Alfiya Ibn Malik first section ' Grammar ', International Horus Corporation, Alexandria, 2009.
4. Exploring the Semantic Structure in Fundamentalist Discourse, International, Horus Corporation Alexandria, 2009.
5. Studies in Contemporary Arabic Linguistics, International, Horus Corporation Alexandria, 2009.
6. Cultural Values in the Sunnah, International Horus Corporation, Alexandria, 2009.
7. Arabic and Globalization Features Present and Future Prospects, international, , Horus Corporation Alexandria, 2009.
8. Legacy of Philology in Arabic, Introduction to the Arab Reader, Al-Mutanabbi, Dammam, 2018.
9. General Linguistics (foreground), Al-mutanabbi, Dammam, 2018.
10. General Linguistics (phonological level), Al-mutanabbi, Dammam, 2018.
11. General Linguistics (morphological level), Al-mutanabbi, Dammam, 2018.
12. General Linguistics (grammar level), Al-mutanabbi, Dammam, 2018.
13. General Linguistics (semantic level), Al-mutanabbi, Dammam, 2018.

2. Second: Articles & Papers

1. Discourse Indication for Fundamentalists, Semantic Study in Light of Linguistics, Journal of Humanities, Alexandria, 2008.
2. The Effect of Context in the Development of Doctrine Judgements for linguists, Faculty of Arts, Menofia, July, 2009.
3. Referral link in the Holy Quran, Stylistic study in discourse analysis, Dar Aluloom, Cairo, March, 2009.
4. The Appropriateness between Identical Structures in the Holy Quran, Study in terms of the Structural Semantics on Meaning, Faculty of Arts, Menofia, January, 2009.
5- The Parameters of Moderation, TAIBAH University, Madinah, 2011.
6. The Analysis of Sebawih for Object, deliberative study, Faculty of Arts, Helwan, 2013.
7. The diversity of Discourse of Al-alussi stylistic study, University of Al-Karaouine, Marrakech, Morocco, April, 2014.
8. Implicit of the Discourse, The Unfold Denotation for fundamentalists, a deliberative approach, and philological study, Cairo, June, 2014.
9. Semantic of pronoun transitions in the Holy Quran from the structure to function, Contextual Study. Faculty of Arts, Menofia, June, 2015.
10. The phenomenon of Pre-suppositions in Arabic, under publication, Faculty of Arts, Kuwait, acceptance, 30/10/2016.
11. The Term of the provision of the Implicit Operative Text in the light of the dialogue discourse Requirements, Faculty of Arts, Helwan, 2016.
12. Aspects of Reshaping the Word Structure with hamza and vowels, Phonomorphological Study, Journal of Linguistic Studies, King Faisal Centre for research and Islamic studies, vol 19, No.(4), July-September, 2017.
13. Effect of the judgment on the Letter of originality and the Addition in the Denotation and letter with dots, Faculty of Arts, Suez, 2017.

Monogragh 500

The Impact of the Speaker's Intention on Syntactic Transform: Syntactic and Semantic Study

Amr Khater Wahdan, Ph.D.
Faculty of Arts and Sciences (Al Ola Branch) - Taibah University
Kingdom of Saudi Arabia

مقدِّمة

عزيزي القارئ:

يسر أسرة تحرير حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية أن ترحب بكم وتتقدم لكم بأطيب التحيات، شاكرين لكم سلفاً تعاونكم من أجل تطوير الحوليات؛ وذلك من خلال إجابتكم عن هذه الأسئلة:

١ – العمر: ..... سنة

٢ – الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

٣ – بلد الإقامة: الكويت ☐ خارج الكويت (اذكر) .....

٤ – التعليم:

ثانوي ☐ جامعي ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐

٥ – طبيعة المهنة:

أكاديمي ☐ إداري ☐ مهني ☐ أخرى (واذكرها)...

٦ – مواضيعك المفضلة:

أدبية ولغوية ☐ سياسية ☐ اجتماعية ونفسية ☐

تاريخية ☐ ثقافية ☐ أخرى (واذكرها) ...

٧ – كيف تحصل على الحوليات؟

شراء ☐ اشتراكاً ☐ استعارة ☐

٨ – هل تصلك الحوليات في الوقت المناسب؟ نعم ☐ لا ☐

٩ – رأيك في حجم الحوليات؟

كبير ☐ متوسط ☐ صغير ☐

١٠ – كيف ترى موضوعات الحوليات؟

متنوعة ☐ غير متنوعة ☐

١١ – ما الطابع العام للحوليات من وجهة نظرك؟

لغوي ☐ اجتماعي ☐ تاريخي ☐ جغرافي ☐ متنوع ☐

١٢ – هل تقرأ الحوليات بانتظام؟ نعم ☐ لا ☐

١٣ – هل تقرأ الحوليات فقط إذا كان موضوعها له علاقة بتخصصك؟ نعم ☐ لا ☐

١٤ – هل تقرأ الحوليات فقط إذا كنت ستستعين بمادتها كمرجع لبحث؟ نعم ☐ لا ☐

١٥ – هل تحتفظ بالحوليات بعد قراءتها؟ نعم ☐ لا ☐

١٦ – اقتراحاتك لتطوير الحوليات وتطوير خدماتها للقارئ:

.....

.....

.....

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

ص. ب: 17370 الخالدية
الكويت 72454
دولة الكويت

البريد الجوي
BY AIR MAIL
PAR AVION

دولة الكويت
State of Kuwait

الأمانة العامة للأوقاف
Kuwait Awqaf Public Foundation

تحت رعاية كريمة من سمو ولي العهد الشيخ

نواف الأحمد الجابر الصباح

تنظم الأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت

مسابقة الكويت الدولية لأبحاث الوقف

Kuwait International Contest on Waqf Researches

الدورة الحادية عشرة

(١٤٣٩-١٤٤٠هـ / ٢٠١٨-٢٠١٩م)

إدارة الدراسات والعلاقات الخارجية

موضوعات المسابقة الحادية عشرة:

الموضوع الأول: الوقف ودوره في حفظ الاستثمارات للأجيال القادمة.

الموضوع الثاني: دور المؤسسات الوقفية (الحكومية- الأهلية) في العمل الإغاثي.

شروط التقدم لمسابقة الكويت الدولية لأبحاث الوقف.

أولاً: الشروط العامة للمسابقة:

١. يحق للباحثين: الأفراد أو المجموعات أو المؤسسات العلمية المشاركة في المسابقة.

٢. تقدم الأبحاث بأحدى اللغات الثلاث (العربية، الإنجليزية، الفرنسية)، بشرط أن يكون البحث مصحوبًا بترجمة كاملة إلى العربية.

٣. ألا يقل البحث عن (٩٠) صفحة ولا يتجاوز (١٠٥) صفحات.

٤. الالتزام بشروط البحث العلمي مع مراعاة المنهج النقدي، ومناقشة وجهات النظر المختلفة حول موضوع البحث مع التوثيق العلمي للآراء، وفقًا للقواعد المتعارف عليها.

٥. المعايير الأساسية لتحكيم الأبحاث هي: سلامة المنهج العلمي، وتسلسل الأفكار، ووضوح العرض، والقدرة على ربط النتائج بالمقدمات، وسلامة لغة البحث.

٦. يحق للأمانة العامة للأوقاف حجب أي من الجوائز إذا لم ترق الأبحاث المقدمة إلى المستوى المطلوب، وهي غير ملزمة برد الأبحاث التي تصلها سواء أكانت فائزة أم غير فائزة.

٧. يحق للأمانة العامة للأوقاف سحب الجائزة من الأبحاث الفائزة التي يتبين مخالفتها للقواعد العلمية.

٨. للأمانة العامة للأوقاف حق نشر الأبحاث الفائزة، والاستفادة منها بالطرق التي تراها ملائمة.

٩. الأبحاث التي تخالف الشروط السابقة لا تدخل لتحكيم المسابقة.

١٠. ألا يكون البحث قد سبق أن حصل على جائزة أخرى أو على شهادة علمية، ويحق للأمانة العامة للأوقاف سحب قيمة الجائزة، إذا اكتشفت أن البحث الفائز قد نشر سابقًا أو قدم إلى جهة أخرى لغرض آخر أو مستلاً من رسالة علمية.

١١. لا يحق لمن فاز في إحدى دورات المسابقة أن يشارك في الدورة التي تليها مباشرة.

١٢. لا يحق للفائزين نشر أبحاثهم الفائزة بأنفسهم أو التصرف فيها للغير إلا بموافقة خطية من الأمانة العامة للأوقاف.

١٣. تقدم الأبحاث مطبوعة على الكمبيوتر بحجم ورق A4 وفقًا للتخطيط المعتمد للصفحة الذي هو على النحو الآتي:

أ- هوامش الصفحة:	- الفراغ أعلى وأسفل: ٢,٥٤ سم. - الفراغ يمين ويسار: ٣ سم.
ب - الخط في المتن:	- نوعية الخط Traditional Arabic - حجم الخط 18 Bold للعناوين، 16 للكتابة. - المسافة بين الأسطر single
ج - الخط في الهامش المرجعي أسفل الصفحة:	- نوعية الخط Traditional Arabic - حجم الخط 11 - المسافة بين الأسطر single

١٤. يرفق مع البحث السيرة الذاتية لصاحبه + صورة شخصية.

١٥. تقدم أصول الأبحاث في موعد أقصاه ٢٧ رمضان ١٤٤٠هـ الموافق ٢٠١٩/٥/٣١م.

ثانيًا: توثيق المصادر والإحالات المرجعية:

يتم توثيق الإحالات المرجعية وفق الآتي:

أ) الرموز المعتمدة:

اعتماد بعض الرموز في ثنايا البحث، وهي:

[...] : التي تدل على أن هناك كلامًا تم حذفه من النص الأصلي.

[ ] : التي تدل على أن الكلام الموجود بداخل المعقوفتين إنما هو إضافة من عند الباحث.

(م. س) : في الهوامش وتعني: مرجعًا سابقًا.

(م. ن) : في الهوامش وتعني: المرجع نفسه.

ب) توثيق المصادر والمراجع:

ويكون على النحو الآتي:

١- توثيق الكتب والكتيبات:

إذا وردت لأول مرة، فسيتم ذكر عنوانها ومؤلفها، ودار النشر أو الطبع، ومكانها، وعدد الطبعة، وسنتها، ثم رقم الصفحة، وإذا وردت فيما بعد، فيتم ذكر اسم الكتاب، والمؤلف مع وضع رمز (م. س) ثم رقم الصفحة؛ أو وضع رمز (م.ن) ورقم الصفحة إذا ورد بعده مباشرة مرة ثانية في مكان الرمز السابق، وإن تكرر وروده بكثرة فيتم الاستغناء عن ذكر (م.س).

٢- توثيق الندوات:

إذا وردت للمرة الأولى، فيتم ذكر عنوانها، وتاريخ حدوثها، والراعي أو المنظم لها (إن وُجد)، ثم عنوان البحث المقدم، واسم صاحبه، ورقم الصفحة؛ وإن كان تدخلاً أو تعقيبًا فيذكر اسم صاحبه ورقم الصفحة. وفي حالة ورود الندوة فيما بعد، فيذكر اسمها وعنوان الموضوع أو البحث مع اسم صاحبه ورقم الصفحة؛ وإن كان تدخلاً أو تعقيبًا فاسم صاحبه بالإضافة لرقم الصفحة من دون نسيان وضع رمز (م.س) قبل رقم الصفحة أو وضع رمز (م.ن) إن ورد المرجع نفسه مباشرة مرة ثانية في مكان الرمز السابق.

٣- توثيق المجلات أو الدوريات:

إذا وردت للمرة الأولى، فيتم إيراد اسم المجلة أو الدورية وعددها وتاريخ صدورها، ثم عنوان الموضوع واسم صاحبه ورقم الصفحة. وإن وردت فيما بعد، فيذكر اسمها وعددها ثم عنوان الموضوع (وقد يتم اختصاره إذا كان طويلاً) واسم صاحبه، مع وضع رمز (م.س) ورقم الصفحة؛ أو رمز (م.ن) إن ورد المرجع نفسه مباشرة مرة ثانية. وفي حالة ما إذا كان الموضوع مختلفًا فيتم ذكر عنوانه واسم صاحبه ثم رقم الصفحة.

٤- توثيق الجرائد:

إذا وردت الجريدة لأول مرة، فيذكر اسمها وعددها وتاريخها، ثم عنوان المقال واسم صاحبه ورقم الصفحة ورقم العمود (في غالب الأحيان). وإن وردت فيما بعد، فيتم إيراد اسمها وعددها مع عنوان المقال واسم صاحبه ووضع رمز (م.س) ثم رقم الصفحة والعمود، أو وضع رمز (م.ن) في مكان الرمز السابق إن ورد المرجع نفسه مرة ثانية مباشرة. مع إحداث التعديلات اللازمة في حالة اختلاف المقال والكاتب ورقم الصفحة.

٥- توثيق المواقع الإلكترونية:

إذا ورد الموقع الإلكتروني لأول مرة فيذكر عنوان البحث أو المقال أو غير ذلك، ثم اسم المؤلف، وعنوان الموقع الإلكتروني، ووقت أخذ المعلومة من الموقع (باليوم والساعة والدقيقة).

ثالثًا: إجراءات التقدم للمسابقة:

١) الحصول على نسخة من الكتيب التعريفي لموضوعات المسابقة، وعناصرها الاسترشادية من خلال الموقع الإلكتروني للأمانة العامة للأوقاف:

http://www.awqaf.org.kw

٢) ترسل الأبحاث للأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت، مرفقًا بها نموذج الاشتراك والسيرة الذاتية على النحو الآتي:

أ- إلكترونيًا: على البريد الإلكتروني لإدارة الدراسات والعلاقات الخارجية:

serd@awqaf.org

ب- بريديًا: بإرسال نسخة ورقية مع قرص مضغوط على العنوان الآتي:

مسابقة الكويت الدولية لأبحاث الوقف
إدارة الدراسات والعلاقات الخارجية
الأمانة العامة للأوقاف
الدسمة - قطعة ٦ - شارع حمود الرقبة
ص.ب ٤٨٢ الصفاة - ١٣٠٠٥ دولة الكويت.

٣) لمزيد من المعلومات حول المسابقة يرجى الاتصال على هاتف:

(الرمز الدولي ٠٠٩٦٥)
٢٢٠٦٥٤٤٨-٢٢٠٦٥٤٤٩-٢٢٠٦٥٤٥٩
فاكس: ٢٢٥٤٢٥٢٦ (٠٠٩٦٥)

رابعًا: جوائز المسابقة:

تقدّم جوائز نقدية قيّمة للفائزين في كل موضوع على حدة.

إصدار شهري

«تصدر مؤقتاً كل ثلاثة أشهر»

تعنى بشؤون الأنظمة والمحاماة

رئيس التحرير :
المحامي / طارق المزيني

سكرتير التحرير :
حسين العسكر

مسؤول إشتراكات :
خالد يس

الهيئة الاستشارية :
فضيلة الشيخ / عبد الله البسام
فضيلة الشيخ / مصطفى الزرقا
فضيلة الشيخ / سعد البريك
سعادة الدكتور / سعود الدريب
سعادة الأستاذ / عبدالله السبهان
سعادة الدكتور / عبدالفتاح خضر
سعادة المستشار / أحمد منير فهمي

أهداف المجلة :

* طرح ومعالجة شتى قضايا العصر ذات الطابع الشرعي والقانوني مع التركيز على إبراز الفقه الإسلامي وتبيان تميزه وشموليته في معالجة تلك القضايا .
* أن تكون ساحة إعلامية لذوي الإختصاص الشرعي والقانوني يقدمون من خلالها البحوث والدراسات ، فضلاً عن التحقيقات الصحفية المتميزة ذات العلاقة .
* نشر الوعي بأهمية المحاماة ، وحاجة الناس إليها والتأكيد على أن المحاماة علم ، وفن ، ورسالة .

دعوة للمشاركة :

* يسر «المحامي» دعوتكم للمساهمة عبر صفحاتها في كل الشؤون الشرعية والقانونية من بحوث ودراسات ومقالات أو تحقيقات .
* تقدم المجلة مكافأة عن المقالات والمواضيع التي تقبلها للنشر .

الإشتراكات : المملكة العربية السعودية : ١٠٠ ريال في السنة (للأفراد والمؤسسات)

الدول الأخرى : ٢٧ دولار أمريكي (للأفراد والمؤسسات)

تدفع الاشتراكات باسم المجلة ، بشيك مسحوب على أحد المصارف السعودية أو بتحويل مصرفي باسم رئيس التحرير : حساب رقم ٥٦٤٩/١ ـ شركة الراجحي المصرفية للاستثمار ـ الرياض ـ فرع الروضة .

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير : ص . ب ٦٨٧٤ الرياض (١١٤٥٢)

هاتف : ٤٦٥٢٧٢٥ (٩٦٦١) / فاكس : ٤٦١٣١٥٢ (٩٦٦١)

مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت
صدر العدد الأول منها في يناير عام 1975م

رئيس التحرير

أ. د. بنيـان سعـود تركـي

ترحب المجلة بنشر البحوث والدراسات العلمية المتعلقة بشؤون منطقة الخليج والجزيرة العربية في مختلف المجالات العلمية.

ومن أبوابها

- البحوث العربية.
- البحوث الإنجليزية.
- عرض الكتب ومراجعتها.
- البيبلوجرافيا العربية.
- البيبلوجرافيا الإنجليزية.
- ملخصات الرسائل الجامعية: (ماجستير - دكتوراه).
- التقارير: مؤتمرات - ندوات

الاشتراكات

ترسل قيمة الاشتراك مقدماً بشيك لأمر - جامعة الكويت
مسحوب على أحد المصارف الكويتية

داخل دولة الكويت : للأفراد : 3 دنانير - للمؤسسات : 15 ديناراً
الـــدول الـعـربـيـة : للأفراد : 4 دنانير - للمؤسسات : 15 ديناراً
الدول الغير عربية : للأفراد : 4 دنانير - للمؤسسات : 15 ديناراً

توجه جميع المراسلات باسم رئيس تحرير مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

ص.ب: 17073 الخالدية - الرمز البريدي: 72451 الكويت
تلفون: 24984067 - 24984066 - 24833215 965+ - فاكس: 24833705 965+
E-mail: jgaps@ku.edu.kw - jgaps.ku@gmail.com
http://www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/jgaps

تفهرس المجلة وملخصاتها ونصوصها في قواعد البيانات والمعلومات التالية:
EBSCO Publishing Products
دار المنظومة: www.mandumah.com

الرقم الدولي للمجلة: ISSN : 0254 - 4288

لجنة التأليف والتعريب والنشر

جامعة الكويت
مجلس النشر العلمي

تشكلت لجنة التأليف والتعريب والنشر - التابعة لمجلس النشر العلمي بجامعة الكويت في عام 1976.

* أهداف اللجنة:

1- توسيع دائرة النشر العلمي بمختلف التخصصات العلمية لأعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت.

2- إثراء المكتبة الكويتية بالكتب والمؤلفات العلمية والتخصصية والثقافية وكتب التراث الإسلامي باللغات العربية والأجنبية.

3- دعم وتنشيط عملية التعريب التي تعد من الأهداف الرئيسة التي انعقد عليها الإجماع العربي.

* مهام اللجنة:

طبع ونشر المؤلفات العلمية والدراسية والأكاديمية والكتب الجامعية (Text Book)، والمترجمة لأعضاء هيئة التدريس التي يرغب أصحابها في نشرها على نفقة الجامعة. ويراعى التوازن في نشر هذه المؤلفات بحيث تغطي مختلف الأختصاصات في الكليات الجامعية.

توجه جميع المراسلات باسم رئيس اللجنة على العنوان التالي:

لجنة التأليف والتعريب والنشر/ جامعة الكويت

ص.ب: 28301 الصفاة 13144 - دولة الكويت

تلفون: 24984566 - 24984571 (965)

البريد الإلكتروني: atpc@ku.edu.kw

الموقع على الإنترنت: www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/atapc

مجلة الحقوق

مجلة فصلية أكاديمية
محكّمة تعنى بنشر البحوث
والدراسات القانونية والشرعية

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيس التحرير
الدكتور/ فيصل عبدالله الكندري

صدر العدد الأول في
يناير ١٩٧٧

الاشتراكات

	في الكويت	في الدول العربية	في الدول الأجنبية
الأفراد	٣ دنانير	٤ دنانير	١٥ دولاراً
المؤسسات	١٥ ديناراً	١٥ ديناراً	٦٠ دولاراً

المراسلات

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان الآتي:
مجلة الحقوق - جامعة الكويت ص.ب: ٦٤٩٨٥ الشويخ - ب 70460 الكويت
تلفون: ٢٤٨٣٥٧٨٩ - ٢٤٨٤٧٨١٤ فاكس: ٢٤٨٣١١٤٣
E.mail: jol@ku.edu.kw

عنوان المجلة في شبكة الإنترنت http://www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/jol

ISSN 1029 - 6069

التعاون
Attaawun

رئيس التحرير
الدكتور مرزوق بشير مرزوق

صدر العدد الأول
في ربيع الآخر ١٤٠٦ هـ ـ يناير ١٩٨٦ م

ـ تقبل الدراسات والبحوث والمقالات ذات الصلة المباشرة بقضايا دول مجلس التعاون في جميع المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والإعلامية سواء كانت مكتوبة باللغة العربية أو الإنجليزية .

ـ تشمل على بحث أو دراسة رئيسية إضافة إلى الأبواب الثابتة الأخرى تحت عنوان : بحوث ـ آراء ووجهات نظر / تقارير / وثائق / عرض كتب / يوميات مجلس التعاون / ببليوغرافيا مجلس التعاون / إحصاءات مجلس التعاون

يحررها نخبة من الباحثين والمختصين
يمنح المشارك مكافأة مالية وفق نظام المكافآت الخاصة بالمجلة

توجه جميع المراسلات الى : رئيس التحرير ـ مجلة التعاون
ص . ب : ٧١٥٣ ـ الرياض : ١١٤٦٢
هـاتف : ٤٨٨٠٤١٢ (٩٦٦١)
فـاكس : ٤٨٢٩١٠٩ (٩٦٦١)
Email : attaawun@gcc-sg.org

KUWAIT JOURNAL OF SCIENCE

An International Journal of the Kuwait University

ISSN 2307 - 4108

A refereed Journal publishes original research in various fields of Basic and Applied Sciences and also Computer Sciences. The Journal is published three times a year by the Academic Publication Council (APC) Kuwait University.

The Journal is indexed and abstracted by major publishing houses such as Chemical Abstract, Science Citation Index Expanded, Mathematical Reviews, SCOPUS, zbMATH, Current Contents, Mathematics Abstract, Microbiological Abstracts, Directory of Open Access Journals (DOAJ) etc.

Annual Subscription

Inside Kuwait:	*3 KD* *15 KD*	*for individuals.* *for establishments*
Arab Countries:	*4 KD* *15 KD*	*for Individuals.* *for establishments*
Other Countries:	*15 US$* *60 US$*	*for Individuals.* *for establishments*

Index to KUWAIT JOURNAL OF SCIENCE is available from the Academic Publication Council, Kuwait University.

All Correspondence and Manuscripts directed to:
Professor Mohammad Afzal, Editor-in-Chief
P.O.Box 17225, Khaldiyah 72453, KUWAIT
Tel:(+965) 2481 6261, 2498 4414, 2498 4625, 2498 4456.
Fax: (+965) 2484 6725

E-mail: kjs@ku.edu.kw
Website: http://journals.ku.edu.kw/kjs

The Journal is now Printed and bounded in the STATE OF KUWAIT by the Al-Khat Printing Press Company. P. O. Box: 26992 Safat 13130 Kuwait
Tel.: (+965) 24844545 Fax: (+965) 24844949
(Email:info@alkhatpress.com)

The Publications of The Academic Publication Council

Journal of the Social Sciences 1973, Kuwait Journal of Science and Engineering 1974 (Split to KJS, JER 2013), Journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies 1975, Authorship Translation and Publication Committee 1976, Journal of Law 1977, Annals of the Arts and Social Sciences 1980, Arab Journal for the Humanities 1981, The Educational Journal 1983, Journal of Sharia and Islamic Studies 1983, Arab Journal of Administrative Sciences 1991.

المجلة العربية للعلوم الإنسانية

فصلية علمية محكمة تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

- بحوث باللغة العربية
- بحوث باللغة الإنجليزية
- مناقشات وندوات
- عروض الكتب الجديدة

مجلس
النشر
العلمي

رئيسة التحرير

أ.د. نسيمة راشد الغيث

ص.ب: 26585 الصفاة 13126 الكويت- هاتف: 24817689(965)- 24815453(965) فاكس: 24812514 (965)

P.O. Box 26585 Safat,13126 Kuwait - Tel.:(965) 24817689 - (965) 24815453 - Fax: (965) 24812514

Email: ajh@ku.edu.kw - http:// www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/ajh

مجلة العلوم الاجتماعية

تأسست عام ١٩٧٣م. فصلية. محكّمة. تصدر عن مجلس النشر العلمي. جامعة الكويت
تعنى بنشر الأبحاث والدراسات في تخصصات السياسة والاجتماع والخدمة الاجتماعية
وعلم النفس والأنثروبولوجيا والجغرافيا وعلوم المكتبات والمعلومات والأعلام

رئيس التحرير:
د. مها مشاري السجاري

تفتح أبوابها أمام

- أوسع مشاركة للباحثين العرب في مجال العلوم الاجتماعية لنشر البحوث الأصيلة والاسهام في معالجة قضايا مجتمعهم
- ترحب بالدراسات المقارنة وتشجع على التكامل بين مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية
- عرض مراجعات الكتب والتقارير وملخصات رسائل ماجستير والدكتوراه
- تتوفر نصوص البحوث كاملة لدى
EBSCO PUBLISHING
و دار المنظومة www.mandumah.com

توجه جميع المراسلات إلى:
رئيس تحرير مجلة العلوم الاجتماعية
جامعة الكويت
ص. ب: 27780 الصفاة، 13055 الكويت
تلفون: 00965 24810436
فاكس: 24836026
jss@ku.edu.kw
E-mail jsskuwait@gmail.com

الاشتراكات

الكويت والدول العربية		الدول الأجنبية	
أفراد	٣ دنانير سنوياً في الكويت ٤ دنانير في الدول العربية	أفراد	١٥ دولاراً
مؤسسات	١٥ ديناراً في السنة ٢٥ ديناراً لمدة سنتين	مؤسسات	٦٠ دولاراً في السنة ١١٠ دولارات لسنتين

تدفع اشتراكات الأفراد مقدماً نقداً أو بشيك باسم جامعة الكويت أو بتحويل مصرفي لحساب جامعة الكويت رقم ٠٤٢١٠٢٦٠٨ لدى البنك المركزي في الكويت.

IBN / KW 21CBKU 0000000000000004202608

Visit our Website: apc. kuniv.edu.kw/jss

حساب المجلة بالاستغرام: @jsskuwait

حساب المجلة بالتويتر: @jsskuwait1

Advisory Board

Prof. Basil Hatim
American University - Sharjah
United Arab Emirates

Prof. Mona Baker
Manchester University-United Kinglom

Prof. Ibrahim Al-Sa'afin
Department of Arabic Language and Literature - Jordan University

Prof. Abdul Qader Al-Fasi Al - Fehri
Department of Arabic Language and Literature - Mohamed V University

Prof. Ismail S. Muqlad
Department of Political Science
Assiout University

Prof. Imam Abdul Fattah Imam
Department of Philosophy
Ain - Shams University

Prof. Hamdi Hasan Abul-Enein
Dean, Faculty of Mass Communication
Misr International University

Prof. Mahmoud Al-Sayed Abul-Nil
Department of Psychology
Ain - Shams University

Editorial Board

Prof. Yagoub Y. Al-Kandari
Editor - in - Chief

Prof. Gassem S. Al-Fuhaid
Department of Arabic Language and Literature

Prof. Hadi M. Ashkanani
Department of Sociology and Social Work

Prof. Magdi A. Saleh
Department of Philosophy

Prof. Mohamed F. ALQudah
Department of Mass Communication

Prof. Sanad A. Abdulfatah
Department of History

Dr. Abdulmuhsen A. Altabtabae
Department of Arabic Language and Literature

Dr. Layla M. H. Almaleh
Department of English Language and Literature

Maha Ibrahim Al-Mas'ad
Acting Editor

ANNALS OF THE

ARTS AND SOCIAL SCIENCES

Issued by the Academic Publication Council - Kuwait University

A REFEREED ACADEMIC QUARTERLY THAT PUBLISHES MONOGRAPHS ON TOPICS RELEVANT TO THE SCHOLARLY CONCERNS OF THE VARIOUS DEPARTMENTS IN THE FACULTIES OF ARTS AND SOCIAL SCIENCES:

FACULTY OF ARTS & HUMANITIES:

- Department of Arabic Language and Literature.
- Department of English Language and Literature.
- Department of History.
- Department of Philosophy.
- Department of Mass Communication

FACULTY OF SOCIAL SCIENCES.

- Department of Sociology and Social Work
- Department of Geography
- Department of Psychology
- Department of Political Science

Volume 38, 2018